جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

الدراسة القومية حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية

اكتوبر (تشرين أول) 2000

الخرطوم

جمهورية السودان ـ الخرطوم ـ العمارات شارع (7) No. St ـ Al Amarat ـ Khartoum ـ الرمز البريدي Postal Code:11113 ـ تلكس: Telex:22554 AOAD SD ـ بريد الكتروني: E.Mail: aoad@sudanmail.net
برقياً: أوادا الخرطوم ـ Cable: AOAD Khartoum ـ فاكس: Fax: (249-11-) 471402 ـ تلفونات: Telephones: (249-11-) 472176 ـ 472183 ـ ص.ب: P.O. Box: 474

AOAD/ZRMRG - S/73- 00052 رقم تصنيف
الدراسة القومية حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
الخرطوم - سبتمبر (أيلول) 2000

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

الدراسة القومية حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية

الخرطوم
اكتوبر (تشرين أول) 2000

جمهورية السودان ـ الخرطوم ـ المعمورات شارع (7) ـ Khartoum ـ Al ـ Amarat ـ St. No. (7) ـ الرمز البريدي Postal Code:11111 ـ تلكس : Telex:22554 AOAD SD ـ بريد الكتروني : E.Mail: aoad @ sudanmail. net
برقياً : أواد الخرطوم ـ Cable: AOAD Khartoum ـ فاكس : Fax : (249-11-) 471402 ـ تلفونات : Telephones: (249-11-) 472176 ـ 472183 ـ ص. ب : P.O. Box: 474

التقديم

التقديم

شهدت حقبتا الثمانينات والتسعينات العديد من التطورات السياسية والإقتصادية العالمية والإقليمية والتي أنعكست آثارها على مجمل نواحي النشاط الإقتصادي في المنطقة العربية ، ولعل من أهم هذه التطورات ما اتخذته معظم الدول العربية من إجراءات في الإتجاه نحو سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي وإقتصاد السوق في تسيير أنشطتها الإقتصادية والتنموية ، وأن العديد من هذه الدول بدأت في إعادة النظر في السياسات الزراعية المطبقة فيها ، خاصة خلال هذين العقدين ، وبروز ضرورة الإعتماد على التخطيط السليم والمدروس عند وضع سياساتها الزراعية ، وإنشاء أجهزة حكومية يناط بها إعداد وتحليل وتقويم السياسات الزراعية والتي تتعقد وتتشابك متغيراتها بإستمرار في ظل الإقتصاد الحر .

ولهذا الخصوص فقد أولت المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال عملها في العقدين الماضيين اهتماماً كبيراً لعملية تحليل السياسات الزراعية ، التي طبقتها وتطبقها الدول العربية إضافة إلى تطوير أجهزتها العاملة في هذا المجال . وذلك من خلال ما أنجزته من دراسات وبحوث ولقاءات وندوات وورش عمل على كافة المستويات القومية والإقليمية والقطرية .

وتواصلاً لجهودها بضرورة المساندة والدعم لأجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية لتحسين أدائها لتوائم التطورات العالمية ، أدرجت المنظمة ضمن خطة عملها لعام 2000 ، مشروعاً لتعزيز قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ضمن البرنامج الفرعي لتحليل وتقويم السياسات الزراعية . وتشمل مكونات المشروع إعداد هذه الدراسة التي تهدف إلي تقدير مدى حاجة الدول العربية إلى إنشاء أو تعزيز أجهزتها الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، وتحديد برامج الدعم الفني والمادي المطلوب توفيرها للدول العربية لإنشاء وتطوير الأجهزة المطلوبة ، وإنشاء

المحتويات

	رقم الصفحة
التقديم	أ
المحتويات	ج
موجز الدراسة	1
مقدمة	11
الباب الأول: السمات العامة للسياسات والخطط التنموية الزراعية في الوطن العربي:	14
1-1 تمهيد	14
1-2 الاطار العام والسمات المشتركة للسياسات والخطط التنموية الزراعية	14
1-3 المحاور الرئيسية للإصلاحات في السياسات الاقتصادية الكلية والزراعية	15
1-4 آليات ومناهج ومراحل إعداد وصياغة وإقرار السياسات الزراعية	17
1-4-1 الأردن	18
1-4-2 السودان	19
1-4-3 العراق	20
1-4-4 المغرب	21
1-4-5 اليمن	21
الباب الثاني: الأوضاع الراهنة للأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية (عرض وصفي وتحليل مقارن):	23
2-1 تمهيد	23

2-2 الهياكل التنظيمية والعلاقات المؤسسية الوطنية على المستوى العام للوطن العربي 24
2-2-1 المجالس التنسيقية العليا 24
2-2-2 الوزارات المركزية 24
2-2-3 الإدارات المختصة 25
2-2-4 المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية 25
2-2-5 المراكز والمعاهد المتخصصة ذات العلاقة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية 26
2-3 الهياكل التنظيمية والعلاقات المؤسسية الوطنية على مستوى بعض الأقطار العربية 26
2-3-1 المملكة الأردنية الهاشمية 26
2-3-2 دولة البحرين 28
2-3-3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 28
2-3-4 جمهورية السودان 30
2-3-5 الجمهورية العربية السورية 30
2-3-6 جمهورية العراق 31
2-3-7 دولة فسطين 32
2-3-8 دولة الكويت 32
2-3-9 جمهورية مصر العربيَة 34
2-3-10 المملكة المغربية 35
2-3-11 الجمهورية الاسلامية الموريتانية 36
2-3-12 الجمهورية اليمنية 36
2-4 الأجهزة والهيئات المختصة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربي 36
2-5 المهام والإختصاصات على مستوى الوطن العربي 41

2-6 المهام والإختصاصات للأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في بعض الأقطار العربية 42
2-6-1 المملكة الأردنية الهاشمية 42
2-6-2 جمهورية السودان 43
2-6-3 الجمهورية العربية السورية 45
2-6-4 دولة فلسطين 47
2-6-5 دولة الكويت 48
2-6-6 جمهورية مصر العربية 49
2-6-7 المملكة المغربية 50
2-6-8 الجمهورية الإسلامية الموريتانية 51
2-6-9 الجمهورية اليمنية 51
2-7 الكوادر البشرية 52
2-7-1 المملكة الأردنية الهاشمية 53
2-7-2 دولة البحرين 54
2-7-3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 54
2-7-4 جمهورية السودان 55
2-7-5 الجمهورية العربية السورية 55
2-7-6 جمهورية العراق 56
2-7-7 دولة فلسطين 57
2-7-8 دولة الكويت 57
2-7-9 جمهورية مصر العربية 58
2-7-10 المملكة المغربية 58
2-7-11 الجمهورية الاسلامية الموريتانية 59
2-7-12 جمهورية اليمن 60
2-8 التجهيزات والإمكانيات الفنية 60
2-8-1 الممكة الأردنية الهاشمية 61
2-8-2 جمهورية السودان 62

2-8-3 الجمهورية العربية السورية 63
2-8-4 جمهورية العراق 63
2-8-5 دولة فلسطين 64
2-8-6 دولة الكويت 64
2-8-7 جمهورية مصر العربية 65
2-8-8 المملكة المغربية 66
2-8-9 الجمهورية الإسلامية الموريتانية 66
2-8-10 الجمهورية اليمنية 67
2-9 المخصصات التمويلية 67
2-9-1 المملكة الأردنية الهاشمية 68
2-9-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 68
2-9-3 جمهورية السودان 68
2-9-4 الجمهورية العربية السورية 69
2-9-5 جمهورية العراق 69
2-9-6 دولة فسطين 69
2-9-7 دولة الكويت 70
2-9-8 جمهورية مصر العربية 70
2-9-9 المملكة المغربية 70
2-9-10 الجمهورية الإسلامية الموريتانية 71
2-9-11 الجمهورية اليمنية 71
2-10 المعلومات المتاحة ومصادرها ووسائطها 71
2-10-1 المملكة الأردنية الهاشمية 72
2-10-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية 72
2-10-3 جمهورية السودان 74
2-10-4 الجمهورية العربية السورية 75
2-10-5 جمهورية العراق 76
2-10-6 دولة فسطين 76

2-10-7 دولة الكويت 76
2-10-8 جمهورية مصر العربية 77
2-10-9 المملكة المغربية 78
1-10-10- الجمهورية الاسلامية الموريتانية 78
2-10-11 الجمهورية اليمنية 78
2-11 المناهج والاساليب والنماذج والبرمجيات المستخدمة 79
2-10-1 المملكة الأردنية الهاشمية 79
2-11-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 80
2-11-3 جمهورية السودان 81
2-11-4 الجمهورية العربية السورية 82
2-11-5 جمهورية العراق 83
2-11-6 دولة الكويت 83
2-11-7 جمهورية مصر العربية 83
2-11-8 المملكة المغربية 84
2-11-9 الجمهورية اليمنية 85
2-12 علاقات التعاون والتنسيق للأجهزة الوطنية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية 85
2-12-1 المملكة الأردنية الهاشمية 86
2-12-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 86
2-12-3 جمهورية السودان 86
2-12-4 الجمهورية العربية السورية 87
2-12-5 جمهورية العراق 88
2-12-6 دولة فلسطين 88
2-12-7 دولة الكويت 88
2-12-8 جمهورية مصر العربية 88
2-12-9 المملكة المغربية 89

1-12-10 الجمهورية الاسلامية الموريتانية 90
2-12-11 الجمهورية اليمنية 90

الباب الثالث : كفاية وكفاءة الأجهزة العربية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية : 91
3-1 تمهيد 91
3-2 الأوضاع القطرية لمستوى كفاية وكفاءة الأجهزة العاملة في تحليل وتقويم السياسات 92
3-2-1 المملكة الأردنية الهاشمية 93
3-2-2 دولة البحرين 95
3-2-3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 95
3-2-4 جمهورية السودان 96
3-2-5 الجمهورية العربية السورية 99
3-2-6 جمهورية العراق 102
3-2-7 دولة فلسطين 104
3-2-8 دولة الكويت 105
3-2-9 جمهورية مصر العربية 108
3-2-10 المملكة المغربية 110
3-2-11 الجمهورية الإسلامية الموريتانية 111
3-2-12 الجمهورية اليمنية 112
3-3 التحليل المقارن لمستوى كفاية وكفاءة الأجهزة في الأقطار العربية 113
3-3-1 المقومات الفنية والتمويلية والكوادر البشرية المتخصصة 113
3-3-2 مدى تطور وحداثة نظم وأجهزه وأساليب العمل والطرق والنماذج المستخدمة في مجال التحليل 117

3-3-3 مستوى الفاعلية في رسم السياسات الزراعية وتقويمها وتعديلها 120
3-3-4 طبيعة ومستوى العلاقات الأفقية والرأسية والتنسيق مع أجهزة ومؤسسات اتخاذ القرار والأجهزة التنفيذية 120
3-3-5 مدى إتاحة المعلومات والوصول إليها 123
3-3-6 مدى الكفاية والتأهيل والتخصص للكوادر البشرية 123

الباب الرابع : المشاكل والمعوقات ومداخل التطوير للأجهزة العربية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية : 125
4-1 تمهيد 125
4-2 المشاكل والمعوقات الرئيسية 125
4-2-1 المشاكل والمعوقات المؤسسية والتنظيمية على المستوى القطري 125
4-2-2 المشاكل والمعوقات الفنية والمعلوماتية على المستوى القطري 131
4-2-3 المشاكل والمعوقات التشريعية والمالية على المستوى القطري 134
4-3 مجالات ومداخل التطوير 139
4-3-1 مجالات التطوير في البناء المؤسسي والعلاقات المؤسسية 139
4-3-2 مجالات التطوير في الأجهزة والمعدات والبرمجيات ونظم المعلومات والإتصالات 141
4-3-3 مجالات التطوير في البرامج التدريبية وتأهيل للكوادر البشرية 142
4-3-4 مجالات التطوير في الأطر التنظيمية أو التشريعية 144
4-3-5 مجالات أخرى للتطوير 144

4-4 المشاريع والبرامج القطرية الجارية والمقترحة للتطوير على المستوى القطري 146
4-1-1 المشاريع والبرامج القطرية الجارية للتطوير 146
4-4-2 المشروعات والبرامج المقترحة للتطوير 162

الباب الخامس : مجالات ومتطلبات التنسيق والتعاون العربي لدعم قدرات أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية : 170
5-1 مجالات التنسيق والتعاون 170
5-1-1 إنشاء مركز عربي متخصص في مجال التدريب على تحليل تقويم السياسات الزراعية 171
5-1-2 إقامة شبكة معلوماتية تربط بين الدول العربية في مجال السياسات الزراعية 172
5-1-3 عقد اللقاءات والمؤتمرات القومية وتبادل الزيارات للخبراء العرب في مجال السياسات الزراعية 172
5-1-4 الدعم الفني وحصر الكفاءات العربية 172
5-1-5 التنسيق في مجالات السياسات الزراعية العربية 173
5-1-6 توحيد المصطلحات والبيانات فيما يتعلق بالسياسات الزراعية 173
5-2 مشروع مقترح لانشاء الشبكة العربية لدعم أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية 174
5-2-1 مبررات قيام الشبكة 174
5-2-2 أهداف الشبكة 175
5-2-3 مهام وأنشطة الشبكة 176
5-2-4 المكونات الفنية لأنشطة الشبكة 177
5-2-5 الهيكل التنظيمي المقترح للشبكة العربية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية العربية 178

5-2-6 ميزانية الشبكة 183
5-2-7 الجهات المقترحة للتمويل والدعم الفني 184
5-2-8 المنافع المتحققة والنتائج المتوقعة 185

المراجع 187
الملخص الإنجليزي 189
الملخص الفرنسي 194
فريق الدراسة 199

موجز الدراسة

موجز الدراسة

تم إعداد هذه الدراسة ضمن أنشطة مشروع تعزيز قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية الذي يندرج ضمن أنشطة البرنامج الفرعي لتحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية ، والذي يتبع البرنامج الرئيسي للمنظمة الخاص برصد ومتابعة المتغيرات الإقليمية والدولية ودراسة أثرها على أوضاع الزراعة العربية .

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الراهنة للأجهزة الوطنية العربية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية العربية وتحديد مدى كفايتها وكفاءتها ، هذا بالإضافة إلى حصر المشاكل والمعوقات التي تواجه تطوير كفاءة الأجهزة العربية العاملة في هذا المجال ، وتحديد إحتياجات الدول العربية من الدعم الفني والمالي لتعزيز قدرات كوادرها العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، هذا بالإضافة إلى تنشيط التعاون والتنسيق العربي في هذا المجال ووضع الأسس لإنشاء شبكة عربية لأجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

تقع هذه الدراسة في خمسة أبواب ، استعرض **الباب الأول** منها السمات العامة للسياسات والخطط الزراعية في الوطن العربي ، وبالتركيز على عرض الإطار العام والسمات المشتركة للسياسات الإقتصادية الكلية والزراعية ، هذا إلى جانب استعراض الآليات والمناهج ومراحل إعداد صياغة وإقرار السياسات الزراعية العربية ، وأيضاً عرض المشاكل والصعوبات التي تواجه إعداد وتطبيق سياسات وخطط التنمية الزراعية على المستوى القطري .

ولقد أوضحت الدراسة ضمن هذا الباب أن حقبتي الثمانينات والتسعينات قد شهدتا في العديد من الأقطار العربية ، إصلاحات واسعة في مسار إقتصاد تلك الدول وإعادة هيكلته بما يتواءم مع الإتجاه العالمي لتحرير الإقتصاد والتجارة الدولية . وقد هدفت السياسات التي طبقتها الدول في هذا المجال إلى الحد من مركزية الإقتصاد

والتدخل الحكومي المباشر في العديد من مجالات النشاط الإنتاجي والتوزيع والتسويق ، والإعتماد على آليات السوق .

هذا وقد صنفت الدول العربية حسب طبيعة وعمق برامج الاصلاح الإقتصادي المطبقة إلى ثلاث مجموعات ، تضم المجموعة الأولى الدول التي ما زالت تولى أهمية كبيرة للقطاع العام وتهتم كثيراً بتحديث هذا القطاع والمحافظة على كيانه وتحسين جوانبه الإدارية والمالية ، كما يحدث في سوريا والعراق .

أما المجموعة الثانية فتضم الدول التي طبقت برنامجاً موسعاً للإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي ، مثل الأردن والجزائر والسودان ومصر والمغرب ، وتضم المجموعة الثالثة الدول العربية التي تقوم اقتصادياتها بصفة أساسية على آليات السوق وحرية النشاط الإقتصادي والتي تبنت سياسات دعم واسع النطاق لتطوير قطاعاتها الاقتصادية مثال ذلك دولة الكويت .

ولقد استعرض الباب الأول أيضاً آليات ومناهج ومراحل إعداد وصيغة وإقرار السياسات الزراعية في كل من الأقطار العربية التي شملتها الدراسة .

أما **الباب الثاني** من الدراسة فقد بحث الأوضاع الراهنة للأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية ، وذلك من حيث الهياكل التنظيمية والعلاقات المؤسسية الوطنية القائمة بكل دولة ، كما تم أيضاً بحث المهام والوظائف والإختصاصات المرتبطة بعمل الأجهزة المسؤولة عن تحليل وتقويم السياسات الزراعية بكل دولة ، إضافة الى حصر أعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدّربة العاملة في مجال تحليل السياسات بكل قطر .

هذا وقد إهتم الباب الثاني أيضاً بحصر التجهيزات والإمكانات الفنية المتاحة للأجهزة المركزية والفرعية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، خاصة فيما يتعلق بأجهزة الكمبيوتر والمعدات والبرمجيات المتوفرة بتلك المؤسسات على مستوى كل قطر عربي من الأقطار المشمولة بهذه الدراسة ، وذلك من أجل الوقوف على مدى كفاية وكفاءة تلك الأجهزة وتحديد حاجتها الآنية والمستقبلية من الأجهزة والمعدات المتطورة .

وبحث الباب الثاني أيضاً الأوضاع المالية للأجهزة المنوطة بالسياسات الزراعية في الأقطار العربية ، خاصة ما يتعلق بموازناتها السنوية ومدي كفاية تلك المخصصات لقيام تلك الأجهزة بمهامها الأساسية .

بالإضافة إلى ما سبق بين الباب أيضاً أوضاع المعلومات المتاحة ومصادرها ووسائلها في كل من الأقطار العربية المختلفة ، كما إستعرض مدى كفاية وكفاءة ودقة ما هو متاح من البيانات والمعلومات والمناهج والأساليب والنماذج والبرمجيات المستخدمة في مجال تحليل وتقويم وقياس انعكاسات هذه السياسات . وقد أشار الباب الثاني إلى ان المناهج والأساليب التحليلية والتقويمية تباينت حسب الدول ، كما تطرق الى علاقات التنسيق والتكامل بين الأجهزة المختصة وذات العلاقة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ووجود هذا التنسيق من عدمه .

إهتم **الباب الثالث** من هذه الدراسة بمدى كفاية وكفاءة الأجهزة العربية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية من حيث الإمكانيات المادية والتمويلية والكوادر البشرية المتخصصة في هذا المجال والذي إتضح معه أن معظم الدول العربية تواجه صعوبات في تخصيص التمويل والموازنات اللازمة وتوفير الكوادر البشرية المتخصصة وان كانت تتفاوت فيما بينها في حده المشكلة ، ففي بعض هذه الدول لا يتوفر لديها التمويل اللازم أو المختصين للقيام بأعباء ومسؤوليات هذا العمل على الإطلاق ، كما أن بعض الدول الأخرى تعاني أجهزتها المختصه من قلة أو ضآلة الاعتمادات المالية وعدم توفرها بصورة منتظمة، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة والاعتماد على موازنات إستثنائية تخصصها الدوله لأداء الأعمال . أهتم الباب الثالث أيضاً بقياس مدى تطور وحدات ونظم وأجهزة وأساليب العمل والطرق والنماذج المستحدثه في مجال التحليل وإتضح أن بعض الدول كالأردن وسوريا ومصر والمغرب قد شهدت تطوراً وتحديثاً نسبياً في هذا المجال ، بينما البعض الآخر كما هو الحال في السودان والعراق ، والكويت وغيرها ، وجد أن الأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية تفتقر بصورة كبيرة للأجهزة والمعدات الحديثة التي يمكن إستخدامها في هذا المجال .

أما من ناحية مستوى فاعلية الأجهزة الوطنية العاملة في رسم السياسات وتقويمها وتعديلها ، فقد بذلت العديد من الدول جهوداً اعتمدت على البحوث العلمية والدراسات

الاقتصادية وتوفير المعلومات وتوصيات الدراسات في عمليات تطوير وتفعيل أجهزة تحليل السياسات الزراعية ، وأخيراً يستعرض هذا الباب درجة إتاحة المعلومات والقدرة على الوصول إليها ، حيث يتضح بصفة عامة أن معظم الدول تواجه أجهزتها المختصة صعوبة في الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة لتحليل وتقويم السياسات الزراعية وذلك لعدة أسباب منها قلة عدد الدوائر الإحصائية على المستوى الميداني ، والإزدواجية وعدم كفاية المعلومات والبيانات والحواجز البيروقراطية والروتين الاداري .

أما **الباب الرابع** فيستعرض المشاكل والمعوقات التي تواجه الأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، ومداخل التطوير لهذه الأجهزة ، ولقد برزت هذه المشاكل والمعوقات في عدة جوانب ، فمنها الجوانب المؤسسية والتنظيمية التي كان أهمها تعدد المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي مما سبب كثيراً من التداخل والازدواجية والتناقض في القرارات والسياسات كما هو الحال في الاردن ، سوريا ، مصر، المغرب ، هذا بالإضافة إلى اهمال هذا الجانب من التخصص وعدم الاهتمام بدور قسم السياسات الزراعية ، كذلك تم إستعراض مشاكل عدم الاستقرار التنظيمي التي تصاحب عمليات الهيكلة والتنظيم وإعادة التنظيم في القطاع الزراعي (الجزائر) ، أو عدم تكليف الجهة المختصة في السياسات الزراعية داخل الهيكل التنظيمي بالدور المناط بها أو أي مهام محددة ، أو عدم تضمين القسم أو الوحدة أساساً في الهياكل التنظيمية للوزارات المعنية وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات التي تتعلق بتحليل وتقويم السياسات الزراعية على عدة إدارات ضمن الوزارة المعنية . وبالنسبة للمشاكل الفنية والمعلوماتية تبين أنها تنحصر في نقص الامكانيات ، وتعدد المؤسسات التي تتعامل في مجال المعلومات ، والاحصاءات ، وعدم دقة البيانات والمعلومات ، وبدائية وتقليدية الأساليب المستخدمة في هذا المجال وعدم ولوج تكنولوجيا المعلومات أو استخدامها بالصورة المطلوبة والمثلى . أما المشاكل في الجانب التشريعي والمالي فتبرز في عدم وجود التشريعات التي تلتزم بتطبيق السياسات الزراعية ، أو تقلص اهتمام الدولة بأمور التخطيط الزراعي والسياسات الزراعية في ظل الإصلاحات الهيكلية والإقتصاد الحر ، أما المحددات المالية ، فتعتبر القاسم المشترك لكل الأجهزة المختصة في معظم الدول العربية.

كما تناول الباب الرابع أيضاً مجالات ومداخل التطوير للبنيات والعلاقات المؤسسية ، وكذلك تطوير الأجهزة والمعدات والبرمجيات ونظم المعلومات والإتصالات ، وبالمثل مجالات التدريب اللازمة للكوادرالبشرية والمقترحات لتطوير الأطر التنظيمية والتشريعية . كما تعرض هذا الباب بالتفصيل للمشاريع والبرامج القطرية الجارية في الدول العربية لتطوير الأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات ، حيث استعرض كل مشروع أهدافه ومكوناته ، جهات التنفيذ ، الاعتمادات المالية المرصودة ، ومستوى التنفيذ لهذه المشروعات ، كما تم عرض المشاريع والبرامج القطرية المقترحة للتطوير في كل من الأردن ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، مصر ، الكويت ، العراق ، المغرب واليمن .

تطرق **الباب الخامس** من الدراسة إلى مجالات ومتطلبات التنسيق والتعاون العربي لدعم قدرات أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، حيث تلاحظ أن كافة الأقطار العربية أولت اهتماماً خاصاً بموضوع تعزيز وتدعيم التعاون فيما بينها في مجالات التدريب على تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، وأهمية انشاء شبكة عربية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية والتي تتيح مكوناتها عقد اللقاءات والمؤتمرات القومية للخبراء العرب في مجال السياسات الزراعية وتبادل الزيارات بين هؤلاء الخبراء ، وحصر الكفاءات العربية ، والتنسيق في مجالات السياسات الزراعية العربية ، مجالات التدريب والمعلومات والبحوث ، ولقد اشتمل مقترح مشروع الشبكة العربية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية ما يلي :

أ- مبررات قيام الشبكة :

إستندت مبررات المشروع على ما أوضحته الدراسة الحالية من أن أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية تعاني بصفة عامة من العديد من أوجه القصور والضعف ، وليست على المستوى الذي يتواكب مع التغيرات والمستجدات التي طرأت على الساحة الإقتصادية عربياً أو عالمياً ، وأنه من المسلم به في ظل اقتصاد السوق الحر ، أن يتعاظم الدور الملقي على عبء السياسات في تحقيق معدلات آداء مرتفعة، وذلك بما تستخدمه هذه السياسات من آليات وأدوات لضبط أداء الأسواق ،

يضاف إلى ذلك أهمية متابعة وتقويم السياسات بهدف التأكيد من التنفيذ الصحيح لها وتحديد الاجراءات التي ينبغي اتخاذها من قبل الحكومات والجهات المختصة عن التنفيذ لتصحيح ما قد يطرأ على الساحة من إختلالات ، وان اعتماد كل قطر من الأقطار العربية على قدراته الذاتيه لاقامة أجهزة لتحليل وتقويم السياسات الزراعية أمر يواجهه الكثير من المصاعب لما يتطلبه من توفير للتمويل اللازم لإقامة البنية الفيزيقية والمؤسسية والبشرية الأمر الذي يستدعى تضافر الجهود في إطار كياني كبير مثل الشبكة العربية المقترحة لأجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

ب- أهداف الشبكة :

يحقق مشروع الشبكة العربية عدداً من الأهداف على المستويين القطري والقومي العربي ، فعلى المستوى القطري يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في أن الشبكة سوف تعمل على رفع وزيادة كفاءة الأداء في أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية القطرية وذلك عن طريق :

* تقديم الدعم الفني للأجهزة القطرية وتدعيم جوانب الضعف فيما يتعلق بوضع وتصميم وتنفيذ السياسات الزراعية العربية ، فضلاً من متابعة وتقويم هذه السياسات .

أما على المستوى القومي العربي يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في أن الشبكة تعتبر أحد اللبنات الأساسية للعمل العربي المشترك في مجال التكامل الزراعي ومن خلالها تتحقق الأهداف الفرعية التالية :

* رفع كفاءة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسياسات الزراعية العربية القومية ، الأمر الذي يساعد على تحقيق الأهداف المنوطه بالقطاعات الزراعية العربية ، ورفع معدلات الأداء بوجه عام .
* تعزيز تبادل الخبرات في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية .
* إحداث التنسيق والتكامل للسياسات الزراعية العربية ، مما يوفر البيئة الملائمة

لتنفيذ صيغ الاندماج الاقتصادي مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وغيرها من صيغ التكامل .

ج- المهام والأنشطة للشبكة :

تشتمل الشبكة على المهام والأنشطة التالية :

* أنشطة تأهيل الكوادر البشرية .
* وضع الأسس اللازمة لتعزيز تبادل الخبرات والتجارب وإنسياب المعلومات .
* وضع الأنظمة الكفيلة بتشجيع التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية في مجال استخدام التقانات الجديدة والمتطورة فيما يتعلق بتحليل وتقويم السياسات الزراعية .
* تطوير قواعد المعلومات .
* تأهيل وتطوير المراكز التدريبية الوطنية القادرة على تنفيذ البرامج التدريبية وتزويدها بالأجهزة والمعدات الحديثة وربطها بالمراكز والمؤسسات الدولية .
* تحديث النماذج الاحصائية الزراعية وتوحيدها على المستوى العربي .

د- المكونات الفنية لأنشطة الشبكة :

يشتمل المشروع على المكونات الرئيسية التالية :

* المكون التدريبي الذي يشتمل على تقدير الإحتياجات التدريبية وتنفيذ دورات تدريبية للعاملين في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية .
* مكون الدعم المعلوماتي العربي والدولي ويعمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات عربية تساعد في تحقيق التنسيق والتكامل بين الأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية على مستوى الأقطار العربية .

* مكون الدعم الفني ويتمثل في دمج الأجهزة القطرية فنياً بتوفير الامكانات المتخصصة في هذا المجال خاصة الحاسبات الآلية والبرمجيات الحديثة بجانب توفير المعدات الفنية .

* مكون الدراسات وبحوث التطوير والتحديث فيما يتعلق بإدارة البحوث العلمية المتعلقة بالأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل بها .

* مكون دراسات التنسيق والتكامل في السياسات للمساهمة في زيادة التنسيق والتكامل من خلال إجراء الدراسات أو تنفيذ مشروعات مشتركة وتنظيم لقاءات وندوات أو ورش عمل على مستوى الكوادر المتخصصة .

هـ- الهيكل التنظيمي المقترح للشبكة :

في ضوء أهداف الشبكة والمهام المناط بها ولضمان تنفيذ أنشطتها وإحداث درجات عالية من التنسيق والتكامل الأفقي والرأسي بين الجهات المعنية ، اقترح أن يكون الهيكل البنائي والتنظيمي للشبكة على النحو التالي :

أولاً : المجلس الأعلى للشبكة :

والذي يضم في عضويته كلاً من المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (رئيساً) ، المنسق العام للشبكة (مقرراً) ، المنسقون القطريون من مدراء أقسام ، ومدراء ادارات ، ودوائر السياسات الزراعية والتخطيط بالدول العربية ، وأخيراً ممثلاً عن كل جهة من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الانمائي الداعمه للشبكة .

ثانياً : الأمانة الفنية والتنسيقية للشبكة :

تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدور الأمانه الفنية والتنسيقية للشبكة .

ثالثاً : الوحدات القطرية للشبكة :

تسمى كل دولة ممثلاً لها ليكون منسقاً قطرياً يترأس الوحدة القطرية للشبكه ويكون ممثلاً لدولته في المجلس الأعلى للشبكة .

و- ميزانية الشبكة :

بناءاً على التقديرات المتوقعة للأنشطة المقترحة خلال العام الواحد من المدى الزمني المقترح للشبكة (5 سنوات) فقد تم اقتراح ميزانية سنوية تبلغ في مجملها حوالي مليون دولار وهي عبارة عن التمويل النقدي المطلوب من الجهات المانحة .

ز- الجهات المقترحة للتمويل والدعم الفني :

يمكن أن يتم تمويل المشروع بمشاركة من عدة جهات بعضها عربي مثل صناديق التمويل العربية ، والبعض الآخر دولي مثل وكالات التنمية الدولية ، أما الدعم الفني فيمكن أن يقدم بعضه من بعض الأقطار العربية التي يتواجد بها خبراء في تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، كما يمكن أن تتلقى الشبكة دعماً فنياً من منظمة الأغذية والزراعة وكذلك من المفوضية الأوروبية .

ح- المنافع والأهداف المتحققة والنتائج المتوقعة :

يحقق مشروع الشبكة العربية لأجهزة وتحليل وتقويم السياسات الزراعية عدداً من المنافع على المستويين القطري والقومي العربي .

على المستوى القطري سوف تحقق الشبكة رفع كفاءة الأداء لأجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، الأمر الذي ينعكس في معدلات أعلى في انجاز هذه السياسات ، ومن ثم معدلات أعلى في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة ، كما سوف تستفيد الأجهزة القطرية بما توفره الشبكة من معلومات وبيانات وبرمجيات حديثة فضلاً عن المساعدة الفنية.

وعلى المستوى القومي سوف تساعد الشبكة في إحداث أكبر قدر من التنسيق بين السياسات الزراعية القطرية ، لا سيما في المجالات التي تتطلب مثل هذا التنسيق وبصفة خاصة عند عقد الإتفاقيات سواء تلك المتعددة الأطراف مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو على المستوى الثنائي .

أما فيما يختص بمستوى العلاقات مع الإقتصاد العالمي تستطيع الشبكة المقترحة أن تقدم دعماً كبيرا لمتخذي القرار سواء على المستوى القطري أو على مستوى التكتلات العربية . فيما يتعلق بالتفاوض مع منظمة التجارة العالمية ، أو مفاوضات الشراكة الأوروبية . كما يمكن للشبكة ان توفر الاختيارات والبدائل أمام متخذي القرار في مجال السياسات الزراعية العربية فيما يتعلق بالإستجابة للمتغيرات العالمية على نحو يحقق الكثير من المنافع للاقتصادات العربية .

مقدمة

مقدمة

تمثل السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية عنصراً أساسياً في نجاح عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيقها للأهداف المنشودة . ويتوقف مدى تحقيق هذه الأهداف إلى حد كبير على مدى إتقان تصميم هذه السياسات فضلاً عن تنفيذها ومتابعتها وتقويمها على النحو السليم ومطابقتها لشروط معينة ، من أهمها الواقعية والمرونه والديناميكية . ولا يمكن أن تتحقق هذه الشروط في غياب آليات ملائمة ذات كفاءة مناسبة ويتم من خلالها التحليل والمتابعة والتقويم لتلك السياسات . ولما كان تحليل السياسات ومتابعتها وتقويمها أمور تتطلب قدراً عالياً من المهارة ، يقتضي الأمر وجود أجهزة وطنية متخصصة في هذا الشأن تتوافر لها المقومات المادية الحديثة والكوادر البشرية المؤهلة التي تمكنها من أداء هذه المهام بدرجة عالية من الكفاءة . وبالمقابل فإن غياب هذه الأجهزة أو حتى وجودها بمقومات ضعيفة ، أمر يؤدي إلى ضعف الأداء في المهام المذكورة ، ومن ثم تصبح السياسات ذاتها عبئاً على عملية التنمية وتقودها الى مسارات غير مرغوبة بدلاً من مساندتها وضبط مسارها في الإتجاه المرغوب .

وإذا كانت عملية تحليل ومتابعة وتقويم السياسات ووجود أجهزة وطنية تقوم بها ، يعد أمراً على هذه الدرجة من الأهمية ، فإن المتغيرات والمستجدات الوطنية والإقليمية والدولية تؤكد هذه الأهمية وتدعو إلى تعاظم دور الأجهزة المتخصصة للقيام بهذا الدور على صعيد السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية ومن بينها السياسات الزراعية بوجه خاص . ففي ظل تحرير التجارة العالمية وإتجاه الإقتصاد العالمي إلى إقتصاد السوق ، تزايد دور السياسات في ضبط إيقاع المتغيرات على المستوي الوطني ، والتفاعل والإستجابة مع المتغيرات العالمية على نحو يعظم منافع الإقتصاد الوطني .

وقد قطعت أجهزة تحليل ومتابعة وتقويم السياسات في الدول المتقدمة شوطاً بعيداً في اتجاه توظيف ثورة المعلومات والإتصالات الحديثة وإستخدام الحاسبات الآلية عالية

القدرة والبرمجيات المتقدمة ، والتي مكنتها من التعامل بكفاءة مع الأوضاع المعقدة والمتشابكة لعناصر السياسات الإقتصادية العامة والزراعية ، واكتشاف العلاقات السببية والتوصل إلى مواطن الضعف والقصور ، والإنعكاسات الإيجابية والسلبية فيما يتعلق بهذه السياسات .

ولقد أولت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إهتماماً ملحوظاً بالرصد والتحليل والدراسة للسياسات الزراعية العربية ، وإنعكس هذا الإهتمام في خطط وبرامج عمل المنظمة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ، وتزايد بشكل أكثر وضوحاً خلال مرحلة الإصلاحات الإقتصادية والتعديلات الهيكلية التي مرت بها الإقتصادات العربية في إطار المستجدات الإقليمية والدولية ، وتتبلور أهمية هذه الدراسة في أنها محاولة جادة لتحديد مجالات ومتطلبات الدعم والتطوير الفني للأجهزة القائمة أو المستحدثة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية ، وإقتراح الآليات الملائمة لدعم قدرات تلك الأجهزة من جانب ، وإحداث القدر المناسب من التنسيق والتعاون فيما بينها من جانب آخر . وعلى ذلك تهدف هذه الدراسة إلى :

* التعرف على الأوضاع الراهنة للأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية وكفايتها وكفاءتها .

* إبراز المشاكل والمعوقات وتحديد مجالات التطوير .

تحديد احتياجات الدول العربية من الدعم الفني والمالي لتعزيز القدرات الوطنية
ي مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية .
ط التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين أجهزة تحليل السياسات الزراعية
ولة عربية وفيما بين الدول العربية .
إنشاء شبكة عربية لأجهزة تحليل السياسات الزراعية العربية .
: هذه الدراسة على العديد من المراجع ومصادر البيانات
الدراسات القطرية التي تم إعدادها وفقاً لمحاور إطار عام
من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وتتعلق بتعزيز
تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية . وق

توافرت هذه الدراسات القطرية من إثنتى عشر دولة ، هي الأردن ، البحرين ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، العراق ، فلسطين ، الكويت ، مصر ، المغرب، موريتانيا واليمن .

وطبقاً للإطار العام وشروط المهام المرجعية فيما يتعلق بالدراسة القومية ، تشتمل هذه الدراسة على خمسة أجزاء ، يتناول الأول السمات العامة للسياسات والخطط التنموية الزراعية في الوطن العربية ، ويتناول الثاني ، الأوضاع الراهنة للإجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية ، ويتناول الثالث كفاية وكفاءة الأجهزة العربية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، أما الجزء الرابع ، فيتناول المشاكل والمعوقات ومداخل التطوير للأجهزة العربية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية ، وأخيراً تناول الخامس أهمية ومجالات ومتطلبات التنسيق والتعاون العربي لدعم قدرات أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، من خلال إقتراح مشروع لإنشاء شبكة عربية لأجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

الباب الأول

السمات العامة للسياسات والخطط التنموية الزراعية في الوطن العربي

الباب الأول

السمات العامة للسياسات والخطط التنموية الزراعية في الوطن العربي

1-1 تمهيد :

يعد القطاع الزراعي في معظم الأقطار العربية ركناً أساسياً في البنيان الاقتصادي الوطني لهذه الأقطار ، من حيث مساهمته النسبيه في تكوين الناتج المحلي القومي ، واستيعابه لنسبة مقدرة من جملة السكان والقوى البشرية العاملة ، كما يعتبر هذا القطاع لكونه القطاع المنتج للغذاء ، الركيزه الأساسية لتوفير أكبر قدر من إحتياجات الإستهلاك المحلي من السلع الغذائية ، حيث تقع على عاتقه تلبية الإحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان ، والمصدر الرئيسي لتوفير المواد الخام الزراعية لكثير من الصناعات التحويلية بالإضافة إلى إسهامات القطاع في كثير من الأقطار بنصيب مقدر في الصادرات الزراعية وتحسين ميزان المدفوعات .

لكل ما سبق ، فإن الارتكاز على السياسات والخطط التنموية الزراعية السليمة هو أمر ضروري ويمثل أحد أهم العناصر الأساسية في دفع عجلة القطاع الزراعي ونجاح البرامج والمشروعات الموضوعه لتطوير وتنمية هذا القطاع .

2-1 الإطار العام والسمات المشتركة للسياسات والخطط التنموية الزراعية :

بالنظر للسياسات والخطط التنموية الزراعية في الوطن العربي خلال العقود الماضية، نجد أن الدول العربية قد إنتهجت ومنذ استقلالها الوطني وحتى حوالي منتصف عقد الثمانينات سياسات تنموية إقتصادية وإجتماعية إتصفت في معظمها بسياسات الاعتماد على الذات بهدف توفير الأمن الغذائي لشعوبها ، وتدعيماً لأمنها السياسي والإقتصادي ، وذلك من خلال رفع القدرات الإنتاجية لمواردها الطبيعية وتحقيق الاستثمار الأمثل لهذه الموارد ، كذلك توفير الخدمات المساندة والضرورية ، وتوفير المناخ المناسب لعمل القطاعين العام والخاص .

وفي هذا الإطار إختلفت التوجهات الإنمائية ما بين إعتماد بعض الدول بدرجة كبيرة

على التخطيط المركزي والتدخل الحكومي المباشر – وان إختلفت درجاته – في العديد من مجالات النشاط الإنتاجي والتوزيع والتسويق بحكم تركز الإستثمارات في أغلب هذه المجالات بشكل رئيسي ومؤثر في يد الدولة ، بالإضافة إلى ضخامة الاستثمارات التي توظفها الدولة في القطاع العام ، وكون أن معظم المشروعات التنموية تحمل صفة مشاريع النفع العام لعموم المواطنين ، مما يحتم ضرورة سيطرة الحكومة على نواحي ومجالات النشاط الإنتاجي والإقتصادي وأهمية نهوض القطاع العام بالدور الأكبر في الاستثمار ، أو كما يحدث في البعض الأخر من الدول التي تستند سياساتها الإقتصادية على قاعدة إقتصاد السوق وتحرير الأسعار وقيام القطاع الخاص بدور أكبر في التشغيل والإنتاج والإستثمار ، مع قليل من التدخل الرامي لدعم بعض القطاعات والفئات وتحسين أحوالهم المعيشية وإشراكهم في الإستفادة من عائد ثروات بلادهم .

وبصفة عامة فإنه خلال النصف الثاني من الثمانينات وعقد التسعينات برزت توجهات ملحوظة للعديد من الأقطار العربية نحو حرية النشاط الإقتصادي وتطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي من خلال تبنيها سياسات التحرير الإقتصادي وآليات السوق ، وتطبيق الحزم المتكاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أسس فلسفة اقتصادية جديدة ، تهدف إلى تحرير الإقتصاد من التشوهات الداخلية والخارجية وتعظيم دور القطاع الخاص ، وبما يتماشى مع المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على أوضاعها الاقتصادية .

3-1 المحاور الرئيسية للإصلاحات في السياسات الاقتصادية الكلية والزراعية :

كما سبق ذكره شهدت حقبتا الثمانينات والتسعينات في العديد من الأقطار العربية إصلاح مسار مقتصداتها وإعادة هيكلتها تمشياً مع الإتجاه العالمي لتحرير الإقتصاد والتجارة . وقد إرتكزت برامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي على المحاور الرئيسية الآتية :

- تحرير أسعار الإنتاج ومستلزماته ورفع القيود التنظيمية عن التجارة الداخلية والخارجية .
- إفساح المجال للقطاع الخاص للدخول في مجال الأعمال من استثمار وتسويق وتجارة وذلك من خلال حل المؤسسات والشركات الحكومية وتصفيتها وبيعها للقطاع الخاص .

- تحرير أسعار الصرف وإتخاذ إجراءات للحد من التضخم والحد من العجز في موازين المدفوعات والموازنات العامة .
- إجراء التعديلات المؤسسية اللازمة للتطوير والملاءمة مع الإصلاحات والتوجهات الحديثة .

وفيما يتعلق بالسياسات الزراعية فضلاً عن أنها تأثرت بما أتخذ من إجراءات وسياسات على المستوى الكلي ، فقد طبقت إجراءات ترتكز على تحرير الأسعار سواء للمنتجات الزراعية أو مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وتحرير التسويق وتخفيض القيود على التجارة ، وتصفية المؤسسات والشركات الحكومية في مجال الزراعة وبيعها للقطاع الخاص ، وإعادة هيكلة وزارات الزراعة ومراكز البحوث والإرشاد ، وتحديد دور جديد للدولة يقوم على وضع الخطط التأشيرية ، ووضع الآليات والأدوات ووسائل التدخل غير المباشر اللازمة لتنفيذها والإسهام في برامج التنمية الريفية وإقامة البنية الأساسية الزراعية ودعم مؤسسات البحث العلمي وغيرها من المؤسسات المساندة للسياسات الزراعية .

ويمكن تمييز الدول العربية من حيث طبيعة وعمق برامج الإصلاح الإقتصادي التي جرى العمل بها في كل دولة إلى مجموعات ثلاث ، وتضم **المجموعة الأولى** الدول التي ما زالت تولى أهمية كبيرة للقطاع العام والمحافظة عليه وتحديثه ، مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليلعب دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية . وتركز هذه الدول على الإصلاح المالي والإداري بالدرجة الأولى في إطار توجهات ذاتية مستقلة نحو إجراء قدر من الإصلاح الإقتصادي والتعديل الهيكلي لمواكبة المتغيرات والمستجدات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ومن بين دول هذه المجموعة سوريا والعراق .

أما **المجموعة الثانية** فتضم الدول التي طبقت برنامجاً واسعاً وتدخلاً عميقاً للإصلاح الإقتصادي والتعديل الهيكلي ، وتطلب عوناً فنياً ودعماً مالياً من بعض المؤسسات الدولية ، ومن بين دول هذه المجموعة الأردن والجزائر والسودان ومصر والمغرب .

في حين تضم **المجموعة الثالثة** تلك الدول التي تقوم اقتصادياتها بصفة أساسية على آليات السوق وحرية النشاط الإقتصادي ، ومع ذلك فقد تبنت الدول سياسات دعم على

نطاق واسع لتنمية وتطوير القطاعات الإقتصادية المتخلفة ، ولقد اقتضى الأمر إعادة النظر في هذا الدعم خاصة بعد تراجع عائدات النفط وتغير المناخ الإقتصادي والتجاري العالمي ، ومن بين هذه الدول الكويت .

4-1 آليات ومناهج ومراحل إعداد وصياغة وإقرار السياسات الزراعية :

إن اعداد واقرار السياسات الزراعية يتم من خلال آليات ومناهج ومراحل مختلفة ، تحدد فيها الأهداف التي تتوخى السياسات الزراعية تحقيقها وكذلك المدى الزمني اللازم للتنفيذ ، وذلك في ضوء العوامل والمحددات التي تؤثر وتتأثر بها هذه السياسات ، كما يتم من خلال هذه الآليات والمناهج إختيار الأساليب والسبل التي يمكن عن طريقها إعداد الاطار العام للسياسات والإختيار بين البدائل المتاحة من المشروعات والبرامج الزراعية المختلفة التي تتوخى تحقيقها النتائج المتوقعة من تطبيق هذه السياسات للتوصية بها وإقرارها .

والجدير بالذكر أن عند مرحلة إعداد وصياغة واقرار السياسات الزراعية يكون من الضروري أن يتوخى واضعوا هذه السياسات – من خلال استخدام الآليات والمناهج المختلفة والمناسبة – التنسيق التام والتكامل الوثيق بين السياسات الزراعية والسياسات الإقتصادية الأخرى ، وغيرها من السياسات الوطنية ، الأمر الذي يمكن معه وإلى حد كبير من تفادي التضارب والتناقض والإزدواجية بين هذه السياسات وبعضها ، وبحيث يتحقق التناغم والإنسجام بين مختلف السياسات ، وكذلك بينها وبين السياسات الإقتصادية الكلية وغيرها من السياسات القومية .

يستدل مما سبق على أهمية دور وعمل الأجهزة الوطنية العاملة في مجال إعداد واقرار السياسات الزراعية وتحليل وتقويم نتائجها ، كذلك أهمية وفاعلية الآليات والمناهج المستخدمة في وضع وإقرار هذه السياسات ومراجعة تنفيذها لتحديد مدى سلامتها وإمكانية إدخال التعديلات اللازمة لتصحيح مساراتها .

وبإستعراض الدراسات القطرية التي أعدت في إطار هذه الدراسة ، وفي ضوء ما ورد بها نجد أن دولاً كالأردن ، السودان ، العراق ، المغرب ، واليمن قد ابرزت هذه الجزئية المتعلقة بآليات ومناهج ومراحل إعداد وصياغة وإقرار السياسات الزراعية الوطنية بشكل مفصل ، ويمكن القول بشكل عام أن هذه الدول اتفقت على الإلية والمنهجية

المستخدمة والتي ... ها سمات مشتركة ، إلا من اختلافات طفيفة في التفاصيل ويمكن تلخيص هذه المنهـ... موماً في التالي :

- اعداد الدراسات التمهيدية وتوفير البيانات والمعلومات الفنية والمؤسسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة ، ويتم فيها اعداد الدراسات وأوراق العمل وجمع البيانات والمعلومات والاحصاءات المختلفة .
- المناقشات الموسعة للدراسات وأوراق العمل والبيانات من قبل اللجان المختصة، ويتم ذلك من خلال ورش العمل والندوات التي يشارك فيها الخبراء والمختصون والقيادات الزراعية ، حيث تعتمد الدراسات والبيانات الواردة .
- صياغة مقترحات السياسات والإستراتيجيات الزراعية الموصى بها ، وتكلف بهذه المهمة فرق وطنية مختصة من الخبراء لإعداد وصياغة هذه السياسات والاستراتيجيات الرئيسية وإعداد الوثائق الخاصة بها .
- مرحلة الإختيار والإقرار للسياسات والإستراتيجيات ويتم فيها دراسة ومناقشة مسودة الوثيقة بواسطة لجان عليا مختصة (المجلس الزراعي الأعلى) وإختيار المناسب من الخيارات المتاحة للسياسات أو الاستراتيجيات الزراعية ورفع التوصيات إلى مجلس الوزراء لإقرارها لسياسة زراعية جديدة وقد يستلزم اعداد مشروع قانون يمر بمراحله التشريعية التقليدية لإنفاذ السياسة الجديدة .

في بعض الدول كالعراق قد يكون هناك اختلاف في نقطة البداية عند اعداد مقترحات السياسة الزراعية ، إذ ترفع إي دائرة تابعة لوزارة الزراعة أو الري مقترحاتها إلى دائرة التخطيط والمتابعة في الوزارات المعنية أو إلى الوزير المعني الذي يحيلها بدوره إلى دائرة التخطيط .

وفيما يلي نستعرض نماذج لآليات ومناهج ومراحل اعداد وصياغة واقرار السياسات الزراعية في بعض الأقطار العربية :

1-4-1 الاردن :

تعتبر وثيقة السياسات الزراعية التي أقرت في أواخر 1996 أول وثيقة مكتوبة تبين الخطوط العامة والعريضة للسياسة الزراعية في الأردن وقد أعدت من خلال المراحل التالية :

* **الدراسة التمهيدية :**

شارك فيها خبراء من وزارة الزراعة والدوائر ذات العلاقة والجامعات الأردنية ومنظمة الأغذية والزراعة .

* **المناقشة الموسعة للدراسات :**

عقدت عدة ورش عمل وندوات شارك فيها الخبراء وممثلون عن كبار الزراع والقيادات الزراعية ، حيث اعتمدت الدراسات وأقرت كأساس وقاعدة معلومات تمحورت حول الزراعة المروية ، الزراعة البعلية ، المراعي ، والإرشاد الزراعي .

* **تطوير الإستراتيجيات الزراعية :**

تم تكليف أربعة فرق وطنية لإعداد الإستراتيجيات الرئيسية حول المحاور الثلاثة المذكورة أعلاه ، ثم قام فريق وطني بإعداد وثيقة السياسة الزراعية بناءً على هذه الإستراتيجيات .

* **مرحلة الاقرار :**

ناقشت لجان مختصة في وزارة الزراعة مسودة الوثيقة وأوصت بها للمجلس الزراعي الذي أقرها ثم رفعت إلى رئاسة الوزراء .

* **مرحلة النشر :**

تم طبع الوثيقة .

* **مرحلة التطبيق :**

- التطوير المؤسسي لمقابلة التوجهات الجديدة .
- إعداد مشروع قانون جديد للزراعة بناء على الوثيقة ويمر القانون بمراحله التشريعية التقليدية .

2-4-1 السودان :

تشمل مراحل إعداد السياسات الزراعية الآتي :

* مرحلة اعداد قاعدة البيانات الفنية والمؤسسية والمالية والإقتصادية والإجتماعية.

* تحديد أهمية السياسة الزراعية ومساهمتها في الأهداف التنموية (شاملة الأمن الغذائي، والإيرادات ، وتوزيع الدخل .. الخ) .
* مرحلة إدخال المعلومات للكمبيوتر .
* مرحلة إختيار الموديل المناسب لتحليل السياسات الزراعية .
* مرحلة اختيار الخيار المناسب من بين الخيارات المتاحة لإختيار السياسة الزراعية المناسبة .
* المتغيرات المأخوذة في الإعتبار عند السياسات الزراعية (الأهداف – القاعدة المواردية – الوضع الحيازي – مستوى الدخول والأسعار – التمويل ... الخ) .

3-4-1 العراق :

تشمل مراحل إعداد السياسات الزراعية ما يلي :

* تختلف نقطة الانطلاق من سياسة إلى أخرى ، فقد تبدأ المرحلة الأولى من إعداد أية سياسة زراعية من دائرة تابعة لوزارة الزراعة أو الري ، ترفع مقترحاتها إلى دائرة التخطيط والمتابعة في الوزارة أو إلى الوزير الذي قد يحيل الموضوع إلى دائرة التخطيط والمتابعة ،
* يشكل فريق عمل (أو لجنة مختصة) ، إما على مستوى الدائرة المختصة أو الوزارة المختصة أو من ممثلين لعدة وزارات ودوائر لها علاقة بالموضوع ، وقد تحل دوائر التخطيط والمتابعة محل فرق العمل أو اللجان المختصة .
* ترفع المقترحات إلى لجنة الشؤون الإقتصادية بمجلس الوزراء وهذه بدورها قد ترى ضرورة تشكيل فريق عمل آخر أو إعادتها إلى الوزارة أو أرسالها إلى وزارة أو وزارات أخرى ، ثم ترفع التوصيات الى مجلس الوزراء .
* عندما يقر مجلس الوزراء التوصيات التي تكتبها لجنة الشئون الإقتصادية تكون حينئذ سياسة زراعية جديدة قد اجيزت وأخذت طريقها للتطبيق بإرسال القرار إلى الوزارة المعنية بالتنفيذ .
* من الجهات التي تساهم في إعداد السياسات الزراعية ، اللجنة العليا للإستزراع والحصاد والتسويق ، وزارة الري ، المحافظون بصفتهم رؤساء لجان الإستزراع

والحصاد والتسويق على مستوى المحافظة ، الصحافة المحلية ، الإتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية .

1-4-4 المغرب :

تتلخص مراحل إعداد السياسة الزراعية في خمس نقاط :

* تشخيص الإشكالية .
* التنقيب ، البحث والدراسة .
* الإختيارات والتوجهات .
* الآليات المرتبطة بتدبير السياسة الاقتصادية وتسييرها .
* التتبع والتقييم ، من خلال تشخيص ذي طابع إستمراري وتوجيه أصحاب القرار وتقويم الإختيارات .

1-4-5 اليمن :

يمر إعداد السياسات الزراعية بالمراحل التالية :

* عقد ورشة عمل لمناقشة مستقبل التنمية الزراعية وتحديد الأهداف والدور المستقبلي لوزارة الزراعة والري في توفير الخدمات الزراعية والريفية ، والتوصل إلى برنامج عمل تنفيذي .
* إعداد دراسات حول الموضوعات المحورية وهي : مراجعة الخدمات في القطاع الزراعي ، إصلاح الموازنة والإنفاق لوزارة الزراعة والري ، القوى العاملة ، وقد قام بإعداد هذه الدراسات مكاتب إستشارية يمنية .
* إعداد أوراق عمل حول إقتصاديات الإنتاج الزراعي ونمو الصادر والتسويق الزراعي والخصخصة والتعاون الزراعي والإنفاق والتسليف الزراعي وورقة حول صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وورقة أخري حول ظاهرة القات ، حيث نوقشت هذه الأوراق في العديد من ورش العمل .

* تشكيل لجنة من وزارة الزراعة والري ممثلة بالإدارة العامة للتخطيط والمتابعة ، والتي قامت بناءاً على النتائج التي توصلت إليها ورش العمل بإعداد السياسات والإستراتيجيات الزراعية الجديدة .
* إقرار السياسات الزراعية من قبل مجلس الوزراء .

الباب الثاني

الأوضاع الراهنة للأجهزةالعامة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية (عرض وصفي وتحليل مقارن)

الباب الثاني

الأوضاع الراهنة للأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية (عرض وصفي وتحليل مقارن)

1-2 تمهيد :

تتباين البني التنظيمية والهيكلية الادارية لأجهزة الدولة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية من قطر إلى آخر وفقاً للمفهوم والفلسفة الاقتصادية السائدة في القطر . فمن الضروري وفي جميع الحالات أن تكون الهياكل أو البنية التنظيمية لتلك الأجهزة متسقة مع الفلسفة والسياسات الاقتصادية السائدة ، وتستوعب الوظائف والمهام المطلوبه ، مع وضوح الإرتباطات والعلاقات المؤسسية مع الأجهزة الأخرى ، وذلك التسلسل الإداري وإنسيابه على كل المستويات الإدارية والتنظيمية لهذه الأجهزة مع تحديد واضح للمسؤوليات والمهام .

شملت هذه الدراسة إثنتي عشر قطراً عربياً تتفاوت في مستوياتها وخصائصها الإقتصادية والإجتماعية والتنظيمية وفلسفتها وسياساتها الإقتصادية ، كما تتفاوت فيما يمثله القطاع الزراعي من أهمية لكل منها .

ويستعرض هذا الباب في الأجزاء التالية الأوضاع الراهنة للأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الأقطار العربية من حيث الهياكل التنظيمية والعلاقات المؤسسية الوطنية ، المهام والوظائف والاختصاصات ، الكوادر البشرية ، التجهيزات والامكانيات الفنية ، المخصصات التمويلية ، المعلومات المتاحة ومصادرها ووسائطها ، المناهج والأساليب والنماذج والبرمجيات المستخدمة ، وعلاقات التعاون والتنسيق الخارجية.

2-2 الهياكل التنظيمية والعلاقات المؤسسية الوطنية على المستوى العام للوطن العربي :

ابرزت معظم الدراسات القطرية تعدد الأجهزة وجهات الاختصاص العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، وكذلك الحال مع هياكلها التنظيمية سواء كانت تلك الأجهزة هي المسؤولة بشكل مباشر عن إعداد وصياغة السياسات الزراعية أو تلك التي تتداخل اختصاصاتها في هذا المجال بحكم طبيعة مهامها ووظائفها ، وبشكل عام تشترك هذه الأجهزة وجهات الإختصاص في الاقطار العربية في هياكل تنظيمية على عدة مستويات ، وقد تتواجد كل أو بعض هذه المستويات المشتركة حسب الدول وحسب الأهداف التي وضعت من اجلها . ويمكن استعراض هذه المستويات في الآتي :

2-2-1 المجالس التنسيقية العليا :

وهي جهات الاختصاص المسوؤلة عن تنسيق جهود الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة في مجال التنمية الزراعية وإعداد وإقرار السياسات والخطط التنموية الزراعية ومنها:

- المجالس الزراعية العليا .
- المجالس العليا أو الوطنية للتخطيط .
- المجالس العامة للتنمية الفلاحية .
- المجالس الإقتصادية والاجتماعية .

2-2-2 الوزارات المركزية :

وهى الوزارات التي تتدخل بحكم مسؤولياتها في إعداد وإقرار وصياغة السياسات الزراعية في الأقطار العربية وعلى سبيل المثال :

- وزارات الزراعة أو الفلاحة .
- وزارات التخطيط أو التخطيط والتعاون الدولي .
- وزارات المياه والري .

- وزارات المالية .
- وزارات التنمية الريفية .
- وزارات الصناعة والتجارة .
- وزارات التموين .

3-2-2 الادارات المختصة :

وهي جهات الاختصاص الموجودة ضمن الهياكل التنظيمية للوزارات المعنية في الدول العربية ويقع على عاتقها بصفة رئيسية مسؤوليات تحليل وتقويم السياسات الزراعية وقد تختلف مسمياتها ولكنها تتفق جميعاً في أنه يقع على عاتقها عبء ومسؤوليات العمل في مجال السياسات الزراعية ومن أمثلتها :

- الادارات العامة للتخطيط الزراعي والمتابعة .
- الادارات العامة للسياسات والمتابعة والتقييم .
- الادارات العامة للتخطيط والسياسات .
- الادارات العامة للسياسات الزراعية .
- هيئات تخطيط الدولة – مديريات التخطيط .
- إدارة التخطيط الزراعي .
- قطاعات الشؤون الاقتصادية .

4-2-2 المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية :

وهي المؤسسات التي تتداخل مسؤولياتها مع الأطراف المعنية في طبيعة مهامها ووظائفها وتكون وثيقة الصلة بالسياسات الزراعية :

- مؤسسات التسويق الزراعي .
- مؤسسات الإقراض الزراعية .
- المؤسسات الزراعية الإقتصادية .
- المؤسسات التعاونية الزراعية .

- مؤسسات تشجيع الصادر .
- مؤسسات المواصفات والمقاييس .
- الشركات الزراعية القابضة .
- مؤسسات تشجيع الاستثمار .
- البنوك والمصارف الزراعية .

2-2-5 المراكز والمعاهد المتخصصة ذات العلاقة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية :

ومن هذه المراكز والمعاهد ما يلي :

- معاهد البحوث الاقتصادية .
- معاهد بحوث السياسات الاقتصادية .
- المراكز الوطنية للتخطيط والمعلومات .
- المراكز الوطنية للبحوث العلمية ونقل التكنولوجيا .
- كليات الزراعة .

2-3 الهياكل التنظيمية والعلاقات المؤسسية الوطنية على مستوى بعض الأقطار العربية :

يمكن إستعراض الهياكل التنظيمية والعلاقات المؤسسية للأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات في بعض الأقطار العربية موضوع الدراسة فيما يلي :

2-3-1 المملكة الاردنية الهاشمية :

تتمثل الهياكل والمستويات التنظيمية للأجهزة العاملة والمشاركة في مجال تحليل وتقويم السياسات في الآتي :

* المجلس الزراعي :

الجهة المسؤولة من تنسيق جهود المؤسسات والوزارات ذات العلاقة بالتنمية الزراعية.

* وزارة الزراعة :
- إدارة الإرشاد والتنمية الريفية والبيئة .
- إدارة الثروة النباتية .
- إدارة الثروة الحيوانية .
- إدارة الحراج والمراعي .
- إدارة المشاريع .
- إدارة الشئون الإدارية والمالية .
* وزارة التموين .
* وزارة التخطيط .
* وزارة الصناعة والتجارة
* وزارة المياه والري .
* المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا .
* مؤسسة التسويق الزراعي .
* مؤسسة الإقراض الزراعي .
* المؤسسة التعاونية الأردنية .
* دائرة الإرصاد الجوية (تابعة لوزارة النقل)
* مؤسسة تشجيع الصادرات والمراكز التجارية .
* مؤسسة المواصفات والمقاييس .
* مؤسسة تشجيع الإستثمار .
* المؤسسات شبه الحكومية .
- كليات الزراعة .
- المؤسسة العامة للبيئة .
* المنظمات الأهلية .
- الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين .

* الجمعيات التعاونية الزراعية والاتحادات النوعية .
* جمعية البيئة الأردنية .
* الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية .
* الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

وتعتبر إدارة التخطيط والتطوير في وزارة الزراعة هى الجهة القائمة بمهمة تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الأردن ، حيث حددت اهدافها بتوفير المعلومات الإحصائية وإجراء الدراسات الإقتصادية وتحليل الآثار المترتبة على تنفيذ السياسات الزراعية وتبسيط وتفعيل أداء الوزارة ، ويوضح الشكل رقم (2-1) الهيكل التنظيمي للادارة.

2-3-2 دولة البحرين :

يتحدد الهيكل التنظيمي للاجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الآتي :

- إدارات شؤون الزراعة .
- الأجهزة العاملة في المشاريع الزراعية الحكومية .
- الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي .

3-3-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

تتمثل الاجهزة العاملة والمشاركة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الآتي:

المجلس الإقتصادي والإجتماعي .

المجلس الوطني للتخطيط .

وزارة الفلاحة .

وزارة التجارة (فيما يخص سياسة تموين البلاد بالمواد الفلاحية) .

وزارة المالية (فيما يخص أعمال المساحة وتسجيل الأراضي) .

شكل رقم (2-1)

الهيكل التنظيمي

لادارة التخطيط والتطوير- وزارة الزراعة

المملكة الأردنية الهاشمية

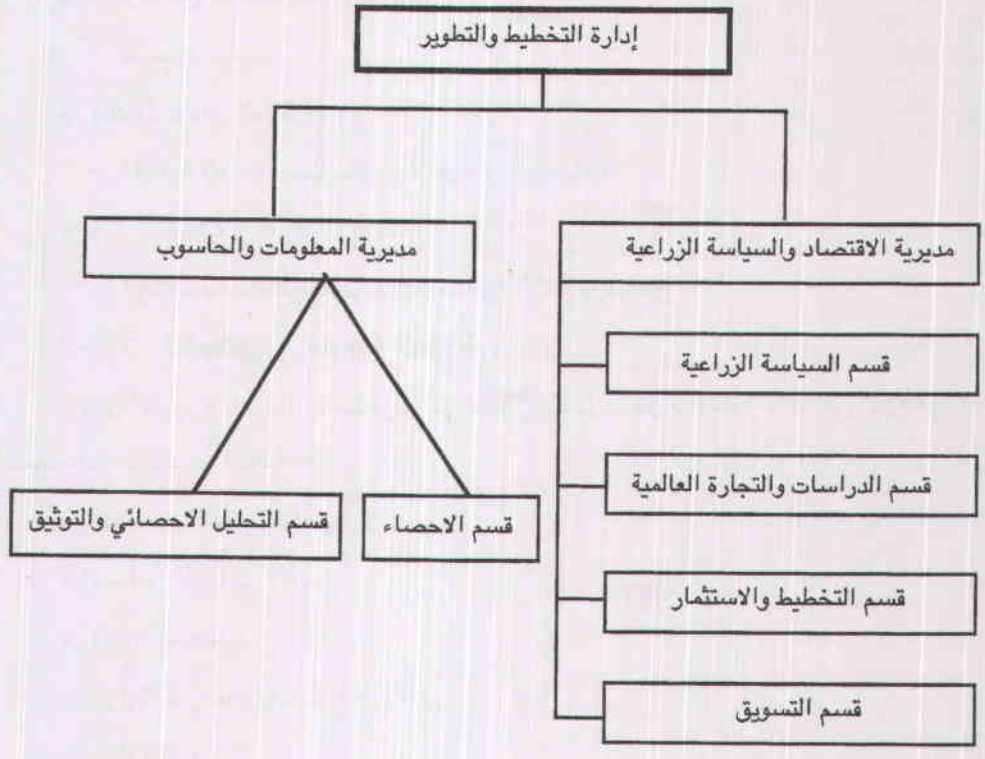

2-3-4 جمهورية السودان :

تتمثل الأجهزة العاملة والمشاركة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الآتي :

* وزارة الزراعة والغابات الاتحادية .
  - إدارة التخطيط الزراعي .
  - قسم السياسات .
* وزارة الثروة الحيوانية الإتحادية .
  - قسم السياسات .
* بنك السودان المركزي .
  - الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء .
* وزارة المالية والإقتصاد الوطني .
  - الإدارة العامة للسياسات الإقتصادية الكلية والبرامج .

2-3-5 الجمهورية العربية السورية :

تتمثل الأجهزة العاملة والمشاركة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في المستويات التنظيمية التالية :

* المجلس الأعلى للتخطيط .
* المجلس الزراعي الأعلى .
* وزارة التخطيط .
* وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي .
* وزارة الري .
* وزارة التموين والتجارة الداخلية .
* وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية .
* وزارة الصناعة .
* المؤسسة العامة للمباقر ومركزها حماة .
* المؤسسة العامة للدواجن ومركزها دمشق .
* المؤسسة العامة لإكثار البذور ومركزها حلب .

* المؤسسة العامة للأعلاف ومركزها دمشق .
* المؤسسة العامة للأسماك ومركزها جبلة في محافظة اللاذقية .
* المؤسسة العامة لإستثمار وتطوير الغاب ومركزها الغاب بمحافظة حماه .
* المؤسسة العامة للمكننة الزراعية ومركزها حلب .
* المؤسسة العامة لمزارع الدولة ومركزها دير الزور .
* المصرف الزراعي التعاوني .

6-3-2 جمهورية العراق :

لا يوجد هيكل تنظيمي للأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، لأنه لا توجد أجهزة متخصصة في هذا المجال وتقوم بهذه المهمة بجانب مهامها الأساسية، دوائر وأجهزة أخرى داخل وزارة الزراعة أو أجهزة خارج الوزارة .

* وزارة الزراعة .
* وزارات وأجهزة أخرى متصلة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية .
* وزارة الري .
* دوائر التخطيط والمتابعة .
* اللجان المتخصصة وفرق العمل .
* هيئة الرأي .
* غرفة العمليات
* المؤتمرات الزراعية
* اللجنة العليا للإستزراع والحصاد والتسويق .
* الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية .
* جمعية الاقتصاديين العراقيين .
* نقابة المهندسين الزراعيين .
* بيت الحكمة .
* المجمع العلمي العراقي .
* تنظيمات حزب البعث العربي الإشتراكي .

* وسائل الإعلام المختلفة .
* هيئة التخطيط .
* لجنة الشئون الإقتصادية .
* المجلس الوطني .
* مجلس الوزراء .

2-3-7 دولة فلسطين :

تتحدد الأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الآتي :

* وزارة الزراعة .
  - مديرية التخطيط والسياسات .
* وزارة التخطيط والتعاون الدولي .
  - معهد بحوث السياسات الاقتصادية .

وتعتبر مديرية التخطيط والسياسات هي الجهة المعنية بمهام تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، ويوضح الشكل (2-2) هيكلها التنظيمي .

2-3-8 دولة الكويت :

يمكن حصر المؤسسات والجهات الوطنية التي تعمل في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الكويت فيما يلي :

* الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية .
  - إدارة التنمية الزراعية .
  - الإدارة العامة للزراعات التجميلية والتخضير .
  - الإدارة العامة للثروة الحيوانية .
  - إدارة الثروة السمكية .
  - إدارة الشئون الإدارية والمالية .
  - إدارة شئون الخدمات والمناطق الزراعية .
* معهد الكويت للأبحاث العلمية .

شكل رقم (2-2)

الهيكل التنظيمي لمديرية التخطيط والسياسات وزارة الزراعة – فلسطين

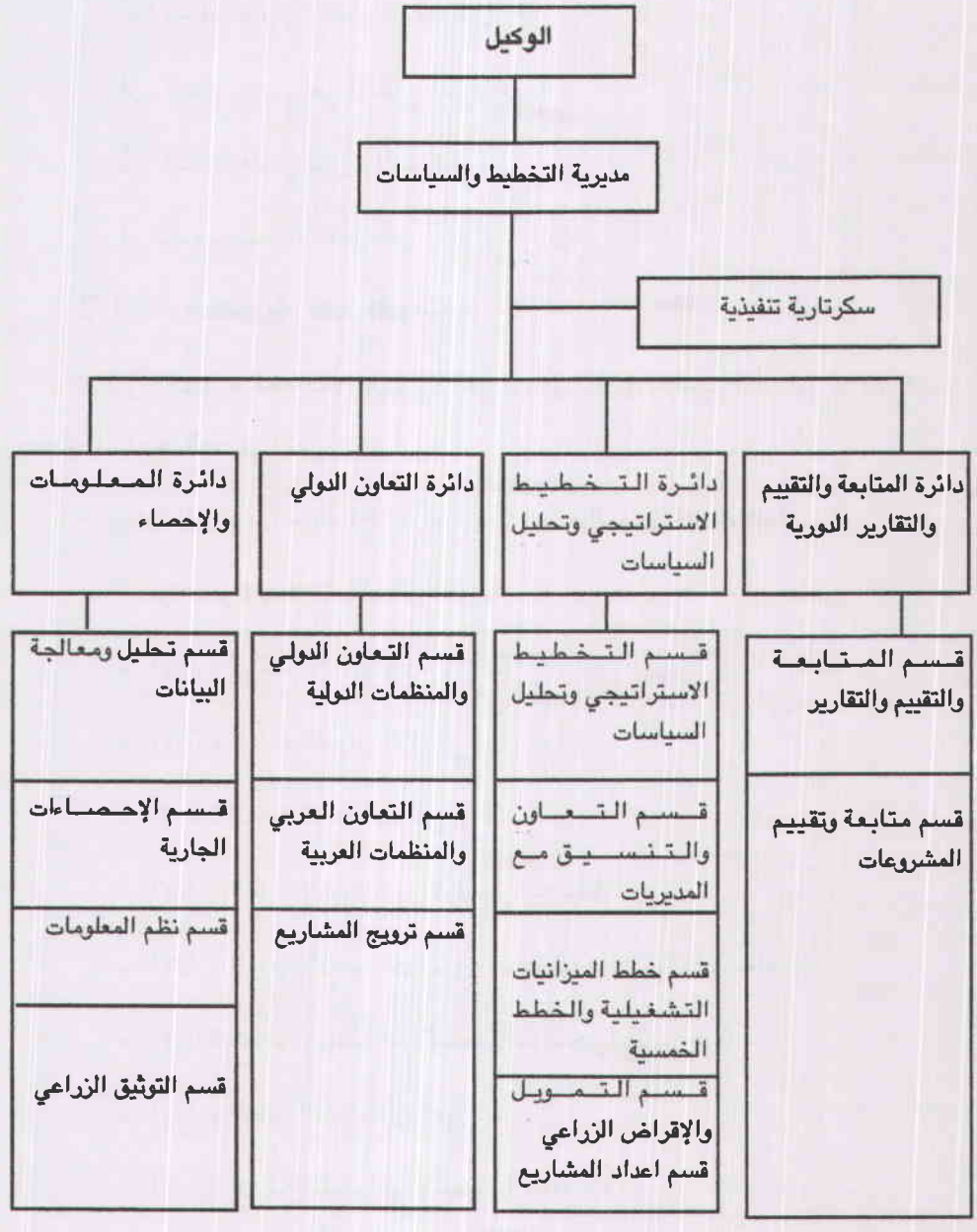

* وزارة التخطيط

* التعاونيات الزراعية ومنها :

2 اتحاد تعاوني لقطاع المحاصيل .

3 اتحاد تعاوني في القطاع الحيواني

1 اتحاد تعاوني للثروة السمكية .

1 جمعية متعددة الأغراض .

2-3-9 جمهورية مصر العربية :

تتمثل الأجهزة العاملة والمشاركة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ومستوياتها المنظمة في الآتي :

- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - قطاع الشئون الإقتصادية .
- الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي .

* الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية .
* الإدارة العامة للتمويل الزراعي .
* الإدارة العامة للأمن الغذائى .
* الإدارة العامة لإحصاءات الأراضي الجديدة .
* الإدارة العامة لإحصاءات الثروة الحيوانية والداجنة والأسماك .
* الإدارة العامة لإحصاءات الإستهلاك والتجارة الخارجية .
* الإدارة العامة للتعداد الزراعي .
* الإدارة العامة للتقديرات الإحصائية بالعينة .

- الإدارة المركزية للتخطيط والمعلومات .

* الإدارة العامة للحاسب الآلي .
* الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة .
* معهد بحوث الإقتصاد الزراعي .
  - 11 قسماً بحثياً .
  - وحدة ذات طابع خاص للدراسات الإقتصادية .
  - مكتبة متخصصة في الإقتصاد الزراعي
  - إدارة الشئون المالية والإدارية .
  - إدارة التخطيط والمشروعات .
  - مكتب فني .

2-3-10 المملكة المغربية :

تتمثل الأجهزة العاملة والمشاركة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الآتي :

* وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري
  - المجلس العام للتنمية الفلاحية
  - الإدارة المركزية (18 مديرية وقسماً) ومن أهمها بالنسبة لتحليل وتقويم السياسات الزراعية :
    - مديرية البرمجة والشئون الإقتصادية (7 أقسام) :
    - قسم البرمجة والميزانية
    - قسم تحليل السياسات والأسعار الفلاحية .
    - قسم تمويل وتشجيع الإستثمارات

- قسم الإحصاء والمعلوماتية .
- قسم التوثيق والإعلام
- قسم تسويق المنتوجات الفلاحية .
- قسم المتابعة والتقييم

2-3-11 الجمهورية الاسلامية الموريتانية :

تتحـدد الأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الآتي:

* وزارة التنمية الريفية والبيئة .

- ادارة السياسات والمتابعة والتقييم .

2-3-12 الجمهورية اليمنية :

تتمثل الأجهزة المختصة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الآتي :

* وزارة الزراعة والري .

- الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة
- ادارة السياسات الزراعية .

2-4 الأجهزة والهيئات المختصة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية :

يوضح الجدول رقم (2-1) ملخصاً للاستقراء القطري التفصيلي للهياكل التنظيمية والمؤسسية الوطنية على مستوى الدول موضوع الدراسة . ويلاحظ من بيانات الجدول السمات التالية لاجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية كما يلي :

جدول رقم (2-1)

الأجهزة والجهات المختصة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية

الاجهزة العاملة والمشاركة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية / الدول	مستوى المجالس التنسيقية العليا للسياسات والخطط التنموية الزراعية	مستوى الوزارات المركزية	مستوى الادارات المختصة	مستوى المؤسسات والهيئات ذات العلاقة	مستوى المراكز والمعاهد البحثية المتخصصة ذات العلاقة
الأردن	• المجلس الزراعي	• وزارة الزراعة • وزارة التخطيط • وزارة المياه والري • وزارة التخطيط • وزارة الصناعة والتجارة	• إدارة التخطيط والتطوير • إدارة الارشاد والتنمية الريفية • إدارة الثروة النباتية • إدارة الثروة الحيوانية • إدارة الحراج والمراعي • إدارة المشاريع • إدارة الشؤون المالية والإدارية	• مؤسسة التسويق الزراعي • مؤسسة الاقراض الزراعي • المؤسسة التعاونية الاردنية • مؤسسة تشجيع الاستثمار • مؤسسة المواصفات والمقاييس • مؤسسة تشجيع الصادرات	• المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا • كليات الزراعة
البحرين	-	• وزارة الاشغال والزراعة	• إدارات شؤون الزراعة • الاجهزة العاملة في مشاريع الزراعة الحكومية • هيئة البحوث والارشاد الزراعي والمعاهد التقنية	• المشروعات والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي	-
الجزائر	• المجلس الاقتصادي والاجتماعي • المجلس الوطني للتخطيط	• وزارة الفلاحة • وزارة التجارة • وزارة المالية	• الادارات العامة والادارات المركزية ووزارة الفلاحة	• الشركات القابضة الغذائية الزراعية	-
السودان	-	• وزارة الزراعة والغابات • وزارة الثروة الحيوانية • وزارة المالية والاقتصاد الوطني • بنك السودان المركزي	• ادارة التخطيط الزراعي • قسم السياسات • الادارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج • الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء	-	-

تابع جدول رقم (2-1)

الأجهزة والجهات المختصة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية

الاجهزة العاملة والمشاركة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية / الدول	مستوى المجالس التنسيقية العليا للسياسات والخطط التنموية الزراعية	مستوى الوزارات المركزية	مستوى الادارات المختصة	مستوى المؤسسات والهيئات ذات العلاقة	مستوى المراكز والمعاهد البحثية المتخصصة ذات العلاقة
سوريا	• المجلس الأعلى للتخطيط • المجلس الزراعي الأعلى	• وزارة التخطيط • وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي • وزارة الري • وزارة التموين والتجارة الداخلية • وزارة الاقتصاد والتجارة • وزارة الصناعة • المصرف الزراعي التعاوني	• هيئة تخطيط الدولة • مديريات التخطيط	• المؤسسات الزراعية الاقتصادية	-
العراق	-	• وزارة الزراعة • وزارة الري	• دوائر التخطيط والمتابعة • اللجان المتخصصة • هيئة الرأى • غرفة العمليات • هيئة التخطيط	• الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية • وتنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي • نقابة المهندسين الزراعيين • جمعية الاقتصاديين	-
فلسطين	• المجلس الزراعي الأعلى	• وزارة الزراعة • وزارة التخطيط والتعاون الدولي	• مديرية التخطيط والسياسات	-	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية
الكويت	-	• الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية • وزارة التخطيط	• اللجنة العليا للتخطيط . • لجنة الخطة الإنمائية • إدارة الاقتصاد والاحصاء الزراعي	التعاونيات الزراعية	• معهد الكويت للأبحاث العلمية

تابع جدول رقم (2-1)

الأجهزة والجهات المختصة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية

الاجهزة العاملة المشاركة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية / الدول	مستوى المجالس التنسيقية العليا للسياسات والخطط التنموية الزراعية	مستوى الوزارات المركزية	مستوى الادارات المختصة	مستوى المؤسسات والهيئات ذات العلاقة	مستوى المراكز والمعاهد البحثية المتخصصة ذات العلاقة
مصر	-	* وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي * قطاع الشؤون الاقتصادية * معهد بحوث الاقتصاد الزراعي	* الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي * الإدارة المركزية للتخطيط المعلومات * الاقسام البحثية (11)		-
المغرب	-	* وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري * المجلس العام للتنمية الفلاحية	* المديريات المركزية : - مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية - مديرية الانتاج النباتي - مديرية تربية المواشي - إدارة الهندسة القروية	* مؤسسات مراقبة التنظيم للحبوب والصادرات * مؤسسات الانتاج والتسويق * مؤسسات التمويل الزراعية- الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	* معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة * المعهد الوطني للبحث الفلاحي * المدرسة الوطنية الفلاحية
موريتانيا		* وزارة التنمية الريفية والبيئة	* ادارة السياسات والمتابعة والتقييم	-	-
اليمن		* وزارة الزراعة والري	* الادارة العامة للتخطيط والمتابعة	* المؤسسات والهيئات الزراعية * المشروعات الزراعية	-

- يوجد أن في معظم الأقطار العربية يوجد أكثر من جهة مختصة تشارك في اعداد وتقويم السياسات الزراعية . وقد تتباين هياكلها التنظيمية وتتفاوت مستوياتها الادارية والاشرافية وبحكم مسؤولياتها حسب موقعها سواء كانت مسؤوليات مباشرة في اعداد السياسات الزراعية أو مسؤوليات المراجعة واقرار هذه السياسات ، ولعل هذا يرجع إلى أن اثار تطبيق السياسات الزراعية تطال أكثر من جهة عامة ، وخاصة وتؤثر عليها وتتأثر بها .

- تكون تعددية الأجهزة المسؤولة عن تحليل وتقويم السياسات الزراعية نتيجة لإنشاء أجهزة موازية أما ضمن هياكل نفس الوزارة المعنية ، أو في الوزارات النظيرة أو بصفة هيئات مستقلة تقوم بمهام تحليل وتقويم السياسات الزراعية مما كان له بعض الآثار السلبية والتي أنعكست في عدم التنسيق فيما بين هذه الأجهزة ومداخل الاختصاصات والمسؤوليات ، وبالتالي التناقض والتضارب والازدواجية في القرارات والسياسات الزراعية المختلفة .

- أن الجهة المختصة بإعداد وصياغة السياسات الزراعية في الوزارات المعنية هي بصفة أساسية الإدارة المسؤولة عن التخطيط الزراعي أو إدارة السياسات الزراعية ، وإن كانت بعض الدراسات قد أبرزت أن مسؤولية إعداد وصياغة السياسات الزراعية في بعض الدول تقع على عاتق أكثر من جهة مختصة سواء داخل هياكل الوزارة المعنية أو خارجهاً من إدارات مختلفة في وزارات مختلفة .

- فيما يختص بالعلاقات المؤسسية بين هذه المستويات التنظيمية المختلفة والمتعددة ، تلاحظ أنها في بعض الدول تكاد تكون محدودة ولا يوجد تنسيق أو عمل مشترك منتظم بينها أو بعض الأقطار الأخرى . حيث تندرج العلاقة فيما بين مختلف المستويات التنظيمية أفقياً من خلال اللجان المشتركة أو رأسياً عن

طريق الإشراف والمراجعة والمشاركة في وضع السياسات وتقديم الدعم الفني لها .

- في بعض الدول يتم التنسيق وتكامل العمل بين الأجهزة المختلفة والمختصة العاملة في مجال اعداد وصياغة السياسات الزراعية عبر ما يسمى بمجالس التنسيق العليا .

5-2 المهام والإختصاصات على مستوى الوطن العربي :

تتشعب المهام والاختصاصات للأجهزة القائمة بالعمل في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية لتشعب أهداف هذه السياسات الاقتصادية الزراعية ومتطلبات إعدادها وتنفيذها من توفير الاحصاءات والبيانات والمعلومات وإجراء الدراسات والبحوث الاقتصادية وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة .

وبصفة عامة ، تركزت المهام الرئيسية والإختصاصات للأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية على مستوى الوطن العربي في مجالات العمل التالية :

- جمع وتبويب البيانات ، وإنتاج البيانات الإحصائية وتحديث هذه البيانات .
- إجراء الدراسات الإقتصادية وتحليل الآثار المترتبة على تنفيذ السياسات الزراعية .
- متابعة وتقويم السياسات الزراعية وسياسات الأمن الغذائى .
- إعداد ومتابعة وتقويم السياسات والإستراتيجيات الزراعية القومية والبرامج المرحلية والخطط السنوية .
- إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات والتقييم الاقتصادي للمؤسسات والشركات .

- دراسة المشاريع الإنمائية وتقويمها من النواحي الفنية والإنتاجية والمالية .
- إجراء المسوحات الميدانية والخاصة بتقديرات الإنتاج الزراعي بالعينات .
- إعداد التقديرات الخاصة بالإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الرئيسية .
- إجراء الدراسات الاقتصادية والإحصائية للدخل الزراعي .
- إعداد دراسات التحديث التقني .

6-2 المهام والاختصاصات للأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في بعض الأقطار العربية :

2-6-1 المملكة الاردنية الهاشمية :

تعتبر إدارة التخطيط والتطوير في وزارة الزراعة ، الجهة الرئيسية القائمة بمهمة تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الأردن ، حيث حددت أهدافها في توفير المعلومات الإحصائية ، وإجراء الدراسات الإقتصادية ، وتحليل الآثار المترتبة على تنفيذ السياسات الزراعية ، وتبسيط وتفعيل أداء الوزارة . ويتم إنجاز هذه المهام من خلال مديريتين تشملهما الإدارة : الأولى مديرية الاقتصاد والسياسة الزراعية وتضم أربعة أقسام (قسم السياسة الزراعية ، قسم الدراسات والتجارة العالمية ، قسم التخطيط والإستثمار ، قسم التسويق ، والثانية مديرية المعلومات والحاسوب وتضم قسمين (قسم الإحصاء ، وقسم التحليل الإحصائي والتوثيق) وتشمل المهام والاختصاصات الآتي :

- إجراء الدراسات الاقتصادية والإجتماعية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي بمشاركة المديريات المختصة والجهات الأخرى ذات العلاقة .
- صياغة الخطة العامة للوزارة بالتعاون والتنسيق مع المديريات المعنية .
- إعداد وتحليل توقعات الإنتاج والإستهلاك للمنتوجات الزراعية بالإضافة إلى مؤشرات حركة القطاع الزراعي دورياً بمشاركة المديريات المعنية والجهات ذات العلاقة .
- متابعة الآثار المترتبة على تطبيق السياسة الزراعية على القطاع الزراعي وتحليل هذه الآثار وإقتراح البدائل الملائمة لها .

- تنفيذ مهام وزارة الزراعة في مجال التسويق الزراعي .
- المشاركة في إقتراح وإعداد دراسات المشاريع التنموية بمشاركة المديريات المختصة .
- دراسة إتفاقيات التعاون الزراعي مع الدول الأخرى والمؤسسات بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة .
- إعداد خطة العمل والموازنة العامة للمديرية .
- تشجيع الإستثمار الزراعي .

2-6-2 جمهورية السودان :

توجد في السودان أجهزة وطنية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية أهمها قسم التخطيط والسياسات التابع للإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة، وكذلك قسم السياسات التابع لإدارة التخطيط بوزارة الثروة الحيوانية ، بالإضافة إلى أقسام للسياسات الاقتصادية والبحوث في كل من وزارة المالية والاقتصاد وبنك السودان. ومما تجدر الاشارة اليه ، ان موقع الأجهزة الخاصة بالسياسات الزراعية وتبعيتها لإدارات عامة ، لا يعطيها المبادره والإستقلالية والتخصصية المطلوبة لتحليل وتقويم السياسات الزراعية . وتشمل المهام والاختصاصات لهذه الاجهزة بمختلف مواقعها ومستوياتها التنظيمية الآتي :

- متابعة وإعداد وتقويم الإستراتيجية الزراعية القومية وبرامجها المرحلية ، تقييم الخطط السنوية والتنسيق والمتابعة مع الولايات لتحليلها .
- متابعة إعداد وتنفيذ وتقييم المشروعات القومية ومشروعات التنمية الريفية .
- متابعة ورسم وتقييم السياسات الزراعية وسياسات الأمن الغذائي وسياسات تشجيع الصادرات .
- إعداد الدراسات الإقتصادية في مجال الإنتاج والخدمات التسويقية والإئتمانية والتعاون في القطاع الزراعي .
- إعداد دراسات التحديث التقني الاقتصادي .

- إعداد السياسات القطاعية على المستوى الولائي (مكافحة الأمراض وسياسات الإنتاج الحيواني) .
- إعداد سياسات الصادر ، السياسات التمويلية والسياسات التسويقية بالتعاون مع الوزارات ذات الإختصاص .
- تقويم وتحليل السياسات وأثرها على القطاعات الإنتاجية .
- إعداد إحصائية المسح النقدي والمالي وميزانية بنك السودان .
- إعداد الميزانية المجمعة للبنوك التجارية بصورة شهرية .
- إعداد إحصائية التمويل قطاعياً ووفقاً للصيغ المستخدمة .
- إعداد السياسات التمويلية والنقدية سنوياً وفقاً لموجهات السياسة الإقتصادية الكلية .
- إعداد التقرير السنوي للبنك والنشرات الربع سنوية مثل (العرض الاقتصادي والمالي) وموجز التجارة الخارجية وإصدار مجلة المصرفي والنشرة الاقتصادية الأسبوعية .
- إعداد الدراسات والبحوث في المجال المصرفي والنقدي والاقتصادي الكلي .
- تزويد المؤسسات المالية الإقليمية والدولية بالبيانات المتعلقة بالعمل المصرفي والنقدي .
- البحث عن الوسائل والمنهجية المناسبة لإدارة الاقتصاد واقتراح البدائل العلمية للنماذج الاقتصادية الكلية والمصغرة .
- تصميم وتطبيق ومتابعة وتقييم هذه النماذج لإستخلاص الدروس والنتائج للوصول الى حزمة من السياسات تلبي إحتياجات النمو الاقتصادي وربطه مع الاقتصاد العالمي .
- دراسة وتقييم سياسات وآليات الإصلاح الإقتصادي الرامية لإطلاق حركة عوامل الإنتاج وقوى السوق وتوسيع قاعدته قطاعياً وحيوياً ودراسة قضايا العرض (الإنتاج والإنتاجية) .

- دراسة المشاكل الهيكلية الإنتاجية والتسويقية وهوامش رؤوس الأموال الإدخارية وتنافسية الصادرات .
- دراسة التضخم ومستوى الأسعار وسعر الصرف .
- دراسة وتقييم مسار الضرائب والرسوم وعلاقات الإنتاج وقانون العمل .
- إعداد المؤشرات الاقتصادية Econ. Indicators بغرض تقييم تطورها والمتغيرات فيها وترشيد أولويات وأسبقيات علاج قضاياها .
- إعداد التوصيات في مجال الموجهات والأولويات للبرامج الاقتصادية والاجتماعية السنوية في اطار برامج الاستراتيجية القومية الشاملة ، وإجراء الدراسات التحليلية المقارنة حول التأثيرات المتبادلة لسياسات الإصلاح الإقتصادي على المستوى الإقليمي والعالمي .
- التحليل والتقييم لقضايا ميزان المدفوعات ومكوناته ، التضخم والأسعار ، عرض النقود وسعر الصرف ، الائتمان ، التمويل سوق الأوراق المالية ومتطلبات السيولة ... الخ .

3-6-2 الجمهورية العربية السورية :

يعتبر المجلس الأعلى للتخطيط والمجلس الزراعي الأعلى وهيئة تخطيط الدولة بوزارة التخطيط هي الجهات الرئيسية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، وحينما بدأت الحكومة السورية في تنفيذ برامج تعديل البيئة الاقتصادية ، للإقتصاد الوطني بما فيه الزراعة ، قامت وبمساعدة فنية من (الفاو) وبتمويل أجنبي بتنفيذ مشروع دعم مديريتي الإحصاء والتخطيط ، والإقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة كون هاتين المديريتين هما المعنيتين بالدرجة الأولى بمسؤوليات تحليل السياسات الزراعية والتخطيط والتقويم لهذه السياسات وقد تحددت المهام والاختصاصات لهما في الآتي :

*** مديرية الإحصاء والتخطيط :**

أعطيت مديرية الإحصاء والتخطيط صلاحيات واسعة في مجال التخطيط والإحصاء وتحليل السياسات ، حيث جاء في مهامها الرئيسية وبالتنسيق مع كافة الدوائر الإحصائية التابعة لها فنياً القيام بالأعمال التالية :

- إعداد الخطط الإنتاجية والإستثمارية والقوى العاملة للقطاع الزراعي بالتعاون مع الجهات المعنية وتتبع تنفيذها .
- جمع وحصر كافة البيانات والمعلومات الزراعية ، وتحليلها والإستفادة منها في وضع المؤشرات والمعايير الاحصائية .
- إعداد وتحضير وتنفيذ البحوث الإحصائية الميدانية لتقدير المساحة والإنتاج والمردود بإستخدام أسلوب العينات العشوائية .
- المشاركة في وضع وإعداد وتنفيذ التعدادات الزراعية مع المكتب المركزي للإحصاء .
- تدريب وتأهيل الكوادر الإحصائية الزراعية .
- إعداد كافة التقارير الدورية عن الواقع الزراعي في سورية .
- إصدار جميع النشرات الدورية والمجموعة الإحصائية السنوية المتعلقة بالقطاع الزراعي في البلاد .
- جمع وتنظيم معلومات البحوث العلمية الزراعية المنتهية والجارية ، والتخطيط للاستفادة من نتائجها الإيجابية .

تمثيل الوزارة في النشاطات المتعلقة بعمل المديرية .

داد للمؤتمرات العلمية الزراعية المتعلقة بمهام المديرية .

ة الاقتصاد الزراعي :

ة الاقتصاد وضع خطة العمل السنوية للمكاتب التابعة لها وبالتنسيق

ويات . (دراسات اقتصادية – تحليل وتقييم المشاريع – الأسعار

حددت مهام المديرية كما يلي :

ختلف أوجه النشاط الإنتاجي الزراعي .

ارد الإقتصادية الزراعية ، والأسلوب الأمثل لإستثمارها من

لتحديد أثر العوامل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية

لع الزراعية وفي مختلف مناطق إنتاجها .

- وضع الدراسات الأولية للإستثمارات المستقبلية في قطاع الزراعة ، وتصنيفها حسب أولوياتها الإقتصادية والإجتماعية .
- وضع الدراسات التفصيلية للمشاريع الزراعية وتحديد عوائدها المالية والاقتصادية والاجتماعية .
- وضع الدراسات التفصيلية للمشاريع الإستثمارية الزراعية وتحديد عوائدها المالية والإقتصادية والإجتماعية .
- تقييم المشاريع الاستثمارية المنجزة ، وتقديم الإقتراحات اللازمة لتحقيق الأهداف المخطط لها .
- المساهمة في تقييم الخطط المنجزة ، وتقديم الإقتراحات اللازمة لتحقيق الأهداف المخطط لها .
- المساهمة في تقييم الخطط الإنتاجية والاستثمارية السنوية منها والخمسية وطويلة الأجل .
- دراسة واقع إنتاجية العمل والمردود في مختلف أوجه الاستثمار الزراعي ، وبيان أثر العوامل المباشرة وغير المباشرة عليها (التنظيم والإدارة – السياسات والإجراءات ...الخ) .
- تحليل نتائج البحث العلمي وتحديد جدواه الإقتصادية .
- المساهمة في دراسة تسويق المنتجات الزراعية وسبل تطويرها .
- تتبع حركة الأسعار والعوامل المؤثرة عليها ودراسة التوازن بين الأسعار والتكاليف .
- دراسة الموازين السلعية لمختلف المنتجات الزراعية ، ودراسة الأنماط الاستهلاكية وترشيدها بما يتناسب مع واقع القطر .
- المساهمة في دراسة ميزانية الأسرة ، وسبل التوفيق بين الإنتاج والإنفاق والادخار.

2-6-4 دولة فلسطين :

تعتبر مديرية التخطيط والسياسات التابعة لوزارة الزراعة والتي تضم أربعة دوائر رئيسية هي دائرة التخطيط الاستراتيجي وتحليل السياسات ، دائرة المتابعة والتقييم ،

دائرة الاحصاء الزراعي ، دائرة العلاقات الدولية ، بالاضافة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومعهد ابحاث السياسات الاقتصادية ، هى الجهات المختصة في اعداد وصياغة السياسات الزراعية وتشمل مهام واختصاصات هذه الجهات الآتي :

- اعداد خطط التنمية الوطنية والسياسات الكلية . والتنسيق في اعداد خطة التنمية الزراعية والسياسات والاستراتيجيات الزراعية بين وزارة الزراعة ووزارة التخطيط الدولي بحيث تكون متسقة وملائمة لخطة التنمية الوطنية والسياسات الكلية .
- إعداد الأبحاث والدراسات التي تتعلق بالسياسات الكلية والقطاعية ومن بينها سياسات القطاع الزراعي .

5-6-2 دولة الكويت :

تقوم اللجنة العليا للتخطيط ، ولجنة الخطة الإنمائية ، وإدارة الإقتصاد الزراعي والاحصاء بمسؤوليات إعداد وتحليل السياسات الزراعية وتقوم اللجان بالأعمال التخطيطية وإتخاذ القرارات ، وتضم إدارة الاقتصاد الزراعي مراقبتين هما :

*** مراقبة الإقتصاد الزراعي :**

وتشمل مهامها واختصاصها الآتي :

- حصر ورصد كافة المتغيرات الفنية والإقتصادية في القطاع الزراعي ودراستها لمعرفة التوقعات المستقبلية لها ، وإبداء الرأى والمشورة في المواضيع المطروحة على الساحة فيما يخص الزراعة .
- إجراء الدراسات والبحوث الاقتصادية المتعلقة بالسياسات الزراعية في مجال الموارد الزراعية ، والإنتاج والتسويق والأسعار والسياسات الأخرى كالتمويل والدعم وغيرها ، وبلورة هذه السياسات وطرحها من وجهة نظر الإقتصاد وإعداد التصورات المستقبلية المرتبطة بها .
- دراسة فرص ومعوقات الاستثمار في القطاع الزراعي .
- القيام بدراسة الجدوى الفنية والإقتصادية للمشاريع الزراعية .
- الإشتراك في اللجان المشكلة داخل وخارج الهيئة التي تتعلق بدراسة القضايا الزراعية .

* **مراقبة الإحصاء الزراعي :**

وتختص بالمهام التالية :

- حصر ورصد وجدولة البيانات الاحصائية من أجهزة الهيئة المختلفة كل في مجال نشاطه .
- تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقطاع الزراعي من الجهات الخارجية والتي لها علاقة بالقطاع الزراعي .
- التنسيق مع الأجهزة الفنية في عمليات التصميم والتحليل الاحصائي لكافة التجارب والبحوث الزراعية مع تركيز المراقبة على المشاركة الإيجابية في الأبحاث التي يترتب عليها آثار إقتصادية .
- القيام بالأبحاث الزراعية الإحصائية .
- إدخال جميع البيانات على الحاسب الآلي ومعالجة البيانات وتحليلها إحصائياً.
- إصدار النشرات الإحصائية الزراعية السنوية .
- توفير المعلومات للباحثين (داخل الهيئة وخارجها) أو الجهات الحكومية الأخرى عن القطاعات الزراعية المختلفة .
- تنسيق وترابط مراقبات الإدارة بحيث تكمل كل منها عمل الأخرى .

6-6-2 جمهورية مصر العربية :

تحددت مهام وإختصاصات الأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي في الآتي :

- جمع وإنتاج وتبويب البيانات الإحصائية .
- عمليات الحصر الميداني للأصول الزراعية .
- إجراء التقديرات الخاصة بالإنتاجية الغذائية للمحاصيل الرئيسية .
- إجراء عمليات التخطيط ومتابعة الإنجازات للخطة القومية للهيئات والمؤسسات التابعة لوزارة الزراعة .

- إصدار النشرات الإقتصادية الزراعية ونشرات التعداد الزراعي .
- القيام بالبحوث الخاصة بتقدير الدخل القومي والإقليمي والزراعي ، وتحليل الأسعار الزراعية وإعداد المؤشرات التسويقية .
- دراسات التقييم الاقتصادي للتجارب المزرعية .
- دراسات المرأة الريفية .
- إجراء بحوث اقتصاديات الانتاج الزراعي .
- إجراء بحوث اقتصاديات الأراضي .
- إجراء بحوث التمويل والتعاون الزراعي .
- إجراء بحوث التسويق الزراعي .
- إجراء بحوث تنمية المجتمع الريفي .
- إجراء بحوث التنظيم الزراعية .
- إجراء بحوث السياسات الزراعية وتقييم المشروعات .
- إجراء بحوث إقتصاديات العمالة والآلات الزراعية .
- إجراء بحوث احصاءات التكاليف والعمالة والأجور والأسعار .
- إجراء بحوث تقديرات الإنتاج الزراعي بالعينات .

7-6-2 المملكة المغربية :

يعتبر المجلس العام للتنمية الفلاحية ومديريات الادارة المركزية في وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري ، جهات الإختصاص في تحليل وتقويم السياسات الزراعية كل في مجال إختصاصه وتشتمل المهام والإختصاصات على الآتي :

- اتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين شروط إنتاج وإستغلال الأراضي الزراعية .
- القيام بالدراسات التقنية الإقتصادية .

- الإشراف على جميع الدراسات المستقبلية الرامية إلى البحث عن أسواق معدة لترويج المنتجات النباتية والحيوانية .
- إعداد دراسات ومشاريع تمويل وإستثمار المنتجات النباتية والحيوانية .
- تتبع ودراسة تطورات أسواق وأسعار المنتجات الفلاحية وتكاليف الإنتاج.

2-6-8 الجمهورية الإسلامية الموريتانية :

حددت مهام واختصاصات ادارة السياسات والمتابعة والتنمية في وزارة التنمية الريفية والبيئة في الآتي :

- رسم الإستراتيجيات الفرعية للقطاع .
- متابعة وتقييم البرامج المنفذه في مجال الزراعة .
- جمع وتحليل البيانات الإحصائية ودراسة الإصلاح العقاري .

2-6-9 الجمهورية اليمنية :

حددت مهام وإختصاصات إدارة السياسات الزراعية في وزارة الزراعة والري في الآتي :

- جمع وتحليل المعلومات والبيانات عن القطاع الزراعي للإستفادة منها في إعداد الخطط والبرامج ، وإقتراح وصياغة السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي .
- التعاون مع الجهات المختصة في تحديد إحتياجات القطاع الزراعي السنوية من مستلزمات ومدخلات الإنتاج الزراعي "الميزانية السلعية" .
- جمع ومراجعة الخطط السنوية للوزارة في مجال التنمية ومؤشرات الإنتاج والخدمات الإنتاجية والإستيراد والتصدير المتعلقة بالقطاع الزراعي .
- تنظيم وتشجيع إتجاهات الإستثمار غير الحكومي للقطاع الزراعي وتقديم التسهيلات وبما يتفق والأنظمة المعمول بها .
- الإعداد والتحضير للإجتماعات الدورية للجنة السياسات الزراعية في الوزارة ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن إجتماعات اللجنة .

- إعداد التصورات المستقبلية والسياسات الزراعية للإستفادة منها في وضع الخطط والبرامج الإنمائية وصياغة المشروعات .
- اجراء الدراسات عن إقتصاديات الإنتاج الزراعي لمختلف المنتجات الزراعية .
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي ومراجعة الدراسات التي تقوم بإعدادها المنظمات الدولية وأى جهة خارجية .
- المشاركة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الوزارة والجهات التابعة لها في اعداد البحوث والدراسات التي تقدم إلى المؤتمرات والندوات الداخلية لتقييمها .

7-2 الكوادر البشرية :

تمثل الكوادر البشرية المحور الهام في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ويمثل اعدادها وتأهيلها وتدريبها أمراً حيوياً لرفع قدرات الأجهزة الوطنية القائمة في الوطن العربي ويقع على عاتقها مسؤوليات تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

ويشير واقع الحال أن كفاية العنصر البشري العربي في التخصص في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية تتسم بالمحدودية . وخاصة فيما يتعلق بالإعداد ومستوى التأهيل والتدريب ، وهذا يعزي لعدة أسباب لعل أهمها :

- عدم وجود أجهزة مستقلة لتحليل وتقويم السياسات الزراعية وتزويدها بالكوادر البشرية المتخصصة .
- أن الأجهزة المناط بها القيام بهذه المهمة في معظم الدول العربية تتسم بالتعددية وضعف التنسيق بينها ، وإعتمادها على كوادر بشرية معينة ومحدوده العدد وغير متفرغة في قمة الهرم الوظيفي الزراعي من الحاصلين على الشهادات العليا ويتم تشكيل لجان تقوم بمهام تحليل السياسات الزراعية وتقويمها ، بجانب القيام بكافة المهام والمسؤوليات الإدارية والوظيفية الأخرى التي قد لا يكون لها علاقة بمجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

- أن بعض الدول العربية تعتمد على الخبراء الأجانب من خلال مشروعات التعاون المشترك للقيام بمهام تحليل وتقويم السياسات الزراعية .
- تتعرض الكوادر العاملة في تحليل وتقويم السياسات في بعض الدول العربية إلى التنقلات المستمرة إلى مواقع عمل أخرى في غير اختصاصها ولا تمت للسياسات الزراعية بصلة مما يصبح هدراً للجهد النوعي للإعداد ، والخبره والتأهيل والتدريب لهذه الكوادر المتخصصة وضرورة البدء من جديد في إعداد كوادر جديدة وهكذا .

وبالنظر للوضع الراهن لموقف الكوادر البشرية في الأقطار العربية تلاحظ أن هنالك تبايناً كبيراً في كفاية العنصر البشري المؤهل بين مختلف الدول ففي بعض الدول نجد أن نسبة العنصر البشري المؤهل تعتبر كبيرة نسبياً كما هو الحال في جمهورية مصر العربية بينما في دول أخرى لا توجد هذه الميزة كما هو الحال في الكويت أو البحرين أو اليمن .

وفيما يلي يمكن إستقراء الأوضاع القطرية للكوادر البشرية العاملة في الأجهزة الوطنية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية :

2-7-1 المملكة الأردنية الهاشمية :

لوحظ أنه بالرغم من عدم توفر الكوادر المتخصصة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية والمتفرغة لهذا العمل بالصورة أو الشكل المطلوب ، إلا أنه بقدر الكفاءات العلمية الموجودة في مديريات وزارة الزراعة أو مديريات الوزارات الأخرى ذات الصلة فإنه يتم توظيفها في هذا المجال عند الحاجة إلى إجراء المسوحات للدراسات على المستوى القطاعي ذات العلاقة بالقطاع الزراعي . هذا بالاضافة الى الكوادر البشرية الأخرى مثل الخبراء العاملين من المنظمات والمؤسسات الدولية والطوعية أو الخبراء من المؤسسات المانحة والمموّلة للمشاريع ومن الجامعات المحلية وخبراء القطاع الخاص .

وتلاحظ أيضاً أن الاجراءات التنظيمية التي اتخذت في دمج مديرية الاقتصاد والتخطيط مع مديرية السياسات الزراعية ، وتقليص العدد العامل من الكوادر البشرية في مجال تحليل السياسات الزراعية في قسم السياسات الزراعية والذي يضم في الوقت

الحالي اثنين من العاملين، قد أثر على كفاءة الأداء بشكل عام .

كما أن الانتقال المستمر للكوادر العاملة في هذا المجال إلى مواقع عمل أخرى لا تختص بمهام تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، كان سبباً من أسباب قلة وندرة الكادر البشري المختص في هذا المجال .

2-7-2 دولة البحرين :

إن قطاع شؤون الزراعة بوزارة الأشغال والزراعة هى الجهة المناط بها وضع السياسات الخاصة بالتنمية الزراعية وتحليلها وتقويمها . ونسبة لعدم وجود الاجهزة المتخصصة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية ادى ذلك إلى عدم وجود كوادر مؤهلة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

2-7-3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

بصفة عامة ، تتميز الكوادر البشرية العاملة بخبرة معتبرة وتقدر بأكثر من 5700 عامل وتشمل مهامهم الأساسية تثمين المعرفة العلمية ، التكوين ، التأطير ، التدعيم للمشاريع المحلية وتحليل وتوجيه سياسات تطوير الإنتاج .

ومن حيث التأهيل والتدريب الخارجي والداخلي ، فإن فترة الدراسات العليا لما بعد التخرج تستمر من عام إلى 5 سنوات لمهندس الإعلام الآلي وذلك وفقاً للشهادة التي يحصل عليها وحسب التخصص ، بينما مدة التكوين لكل من المهندس الزراعي والطبيب البيطري 5 سنوات بعد البكالوريا ، وفترة التكوين بالنسبة للاقتصادي هى 4 سنوات بعد البكالوريا . وقد بلغ عدد الكوادر العاملة حسب المستوى التأهيلي بنحو 40 على مستوى الدراسات العليا ، أما الكوادر العاملة في الجزائر فقد بلغت 344 مهندس زراعي ، 1253 طبيب بيطري ، 14 اقتصادي و 405 خريجي شعب أخرى .

وقد تلاحظ أن الكوادر العاملة في هذا المجال تقوم بنشاطات ادارية بحتة وابتعادهم عن أداء مهامهم الأصلية قد أدى ذلك إلى فقد تدريجي لتأهيلهم ، وبالتالي إهدار الطاقات البشرية .

2-7-4 جمهورية السودان :

من الملاحظ أن هناك فوارق كبيرة في أعداد الكوادر البشرية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، فبينما نجد أن هناك عدد كافي في إدارة التخطيط الزراعي بوزارة الزراعة حوالي (6) خريج جامعي و (8) كوادر فوق المستوى الجامعي ، وبالمثل الإدارة العامة للسياسات بوزارة المالية (9) خريج جامعي ، نجد أن عدد الكوادر البشرية في قسم السياسات بوزارة الثروة الحيوانية لا يتعدى (4) خريج جامعي ، (2) من الكوادر فوق المستوى الجامعي ، بالإضافة إلى أن تخصصاتهم مهنية بحتة (أطباء بيطريون) . كما أن الكوادر المتخصصة بالإدارة العامة للسياسات ببنك السودان تتألف من 9 جامعيين (تخصص اقتصاد وإدارة أعمال) . ومن حيث التصنيف الوظيفي التخصصي ، لم تحظ معظم هذه الكوادر بفرص تدريب كافية داخلياً وخارجياً ، بل نجد أن التدريب أثناء العمل قد تقلص تماماً وحتى التدريب الداخلي المتاح فهو ما زال ينحصر في مجالات إعداد المشروعات ، وبدرجة أقل في مجال التقييم والمتابعة . وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد معهد أو مركز بالسودان متخصص في مجالات تحليل وتقويم السياسات .

2-7-5 الجمهورية العربية السورية :

تتصف الأجهزة الوطنية في مجال السياسات الزراعية بأنها في مراحل الإعداد من حيث مستوى التأهيل للعناصر العاملة بها ، ويرجع ذلك الى محدودية الأجهزة المتخصصة في هذا المجال ومحدودية العناصر المؤهلة في الجهات المعنية بوضع السياسات الزراعية، إضافة إلى أنه يجري إستكمال البرامج المناسبة لتأهيل العناصر الموجودة بإستثناء مشروع دعم مديريتي الاحصاء والتخطيط والاقتصاد الزراعي والذي يقوم بتنفيذ دورات تدريبية لعدد من العاملين في مجال الإحصاء والتخطيط وكذلك العاملين في مديريات الزراعة والإصلاح الزراعي بالمحافظات ومن وزارات مختلفة أخرى . ويتم التأهيل والتدريب في هذا المجال ليتم إعادتهم للعمل في اداراتهم ليقوموا بالتنسيق والتخطيط وتقويم وتحليل السياسات الزراعية .

تتكون القوى العاملة لمديرية الإحصاء والتخطيط من مدير ومعاونين . وتتألف المديرية من ثلاثة أقسام رئيسية (تخطيط – متابعة وإحصاء) ، إضافة إلى أمين سر

المجلس الزراعي الأعلى ومركز توثيق المعلومات . ويتولى العمل في هذه الأقسام 51 عامل منهم ثلاثة يحملون شهادة الدكتوراة وخمسة يحملون شهادة الدبلوم في الإقتصاد والتخطيط والباقي مهندسون زراعيون وشهادات أخرى متنوعة .

كما يتبع للمديرية دوائر إحصائية في المحافظات والمناطق الادارية يتراوح عدد العاملين في كل دائرة مابين 4–14 عاملاً وهم من مستويات تعليمية ووظيفية مختلفة .

أما بالنسبة لمديرية الاقتصاد الزراعي فيعمل بها 25 من الكوادر منهم كادر حاصل على درجة الدكتوراه وآخر حاصل على مؤهل الماجستير (إقتصادي) وثلاثه حاصلون على شهادة دبلوم اقتصاد والباقي جامعيين زراعيين وغير زراعيين من مستويات مختلفة .

6-7-2 جمهورية العراق :

إن أغلب الكوادر التي تشارك في الإعداد للسياسات الزراعية ومناقشة السياسات القائمة وتحليلها وتقييمها هي من الكوادر التي تحمل الشهادات العليا ، وتتحمل المسئولية في دوائرها ، وهي في الوقت ذاته مكلفة بمهام أخرى ومسئوليات إدارية ووظيفية مهمة قد لا تكون لها أية علاقة بمجال تحليل وتقييم السياسات الزراعية ، كما يشارك قسم من هذه الكوادر في الندوات العلمية ، ومنها ندوات تخص السياسات الزراعية ، وفي المؤتمرات وورش العمل التي تقيمها المنظمات الدولية والاقليمية والعربية ولا تسمح الظروف الحالية بالإستفادة من الفرص التي تتيح للعراق متابعة التطورات الدولية .

إن إختصاصات العاملين في التشكيلات المساهمة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية كثيرة ويمكن تصنيفهم حسب الأهمية النسبية للإختصاص : العلوم الإقتصادية (الإقتصاد الزراعي على وجه الخصوص) ، العلوم الزراعية وتضم الإنتاج النباتي ، محاصيل ، تربية محاصيل ، الإنتاج الحيواني ، دواجن ، تغذية ، الصناعات الغذائية ثم البيطرية . كما تجدر الاشارة بأن الكوادر المساهمة في تحليل وتقييم السياسات الزراعية تتبع لدوائر مؤسسات مختلفة لها ميزانياتها السنوية ، ولا توجد مخصصات محددة لمقابلة مصروفات القيام بمهام السياسات الزراعية ، ومن هذه المخصصات مايصرف على تطوير الأجهزة الوظيفية وتطوير وسائل العمل في هذه التشكيلات ، والصرف على تدريب الكوادر (دورات تدريبية) .

7-7-2 دولة فلسطين :

يقتصر العمل في مجال تحليل السياسات الزراعية على المستوى المركزي ، وتقوم باعبائه الإدارة العامة للتخطيط والسياسات وخاصة دائرة التخطيط الاستراتيجي وتحليل السياسات ، وتضم الكوادر البشرية العاملة في هذه الادارة أربعة موظفين أثنين منهم يحملون درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي والثالث يحمل درجة الماجستير في المحاصيل الحقلية ، والرابع يحمل درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية .

8-7-2 دولة الكويت :

تبين عدم وجود تعليم زراعي على مستوى الدراسة الأولية أو الثانوية أو المستوى الجامعي في الدولة في الوقت الراهن ، وتقوم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بمنح دبلوم مدته سنتان بعد الشهادة المدرسية ، ويشمل برنامج الدبلوم مقررات في الزراعة ، أما المعهد الزراعي الوحيد الذي كان قائماً في البلاد فقد أغلق في السبعينات بسبب ندرة وقلة اعداد الطلبة الكويتيين المهتمين بالدراسة في مجال الزراعة ، أما جميع الموظفين الكويتيين المؤهلين من حملة الدكتوراة والماجستير والبكالوريوس في مجال الزراعة فقد أتموا تعليمهم وحصلوا على درجاتهم العلمية من جامعات اجنبية في الخارج ، ويتبين من ذلك أنه لايوجد ممن تخصصوا في مجال تحليل السياسات الزراعية أو إتخاذ القرارات الإقتصادية الزراعية ، ممن لهم خلفية علمية مناسبة لإجراء تلك التحليلات ولإتخاذ مثل هذه القرارات .

وقد أوصت بعثة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدولية (الفاو) بتأسيس مكتب للتحليل والتخطيط الاقتصادي وتحددت الكوادر البشرية العاملة به من الموظفين الحاليين بادارة الإقتصاد الزراعي والإحصاء بقسميها الإحصاء الزراعي والإقتصاد الزراعي مع تعيين اقتصادي أول في التخطيط الزراعي وآخر في الاقتصاد الزراعي له خبرة في المراجعة والتقويم .

2-7-9 جمهورية مصر العربية :

نظراً لصعوبة الحصول على أعداد الكوادر البشرية في مختلف الأجهزة والوحدات العاملة في مجال السياسات الزراعية ، وعلى إعتبار أن معهد بحوث الإقتصاد الزراعي بمركز البحوث الزراعية هو الجهة الرئيسية العاملة في هذا المجال ، فإن هيئة الباحثين ومساعدوهم هم القائمون فعلياً بتحليل وتقويم السياسة الزراعية ، والتي تزايد عدد أعضائها من 104 عام 1983 إلى 196 عضواً عام 2000 .

كما تزايد عدد أعضاء الكادر العام ، الذين يقومون بمساعدة الهيئة البحثية في إعداد وتجهيز البيانات وعمليات التحليل الإحصائى ، من 372 عام 1996 إلى 779 عضواً عام 2000 . ومن حيث الدورات التدريبية التي تمت خلال عام 1999-2000 ، فقد بلغ اجمالي عدد الدورات 37 دورة ، إستفاد منها 497 متدرب وذلك بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 166,6 ألف جنيه مصري .

أما فيما يتعلق بكفاءة الكوادر البشرية العاملة في مجال تقويم وتحليل السياسات الزراعية سواء من الناحية الكمية أو النوعية ، فإنه يمكن القول أن الكوادر البشرية تعتبر كافية من حيث الأعداد ، لكن فيما يتعلق بكفاءة هذه الأعداد البشرية المتخصصة في تحليل وتقويم السياسة الزراعية بصفة عامة يمكن إعتبارها محدودة نسبياً . ولكن يمكن زيادة كفاءتها اذا توافرت بعض المخصصات المالية للتدريب بالداخل والخارج . وتقوم خطة معهد بحوث الإقتصاد الزراعي في هذا المجال بإقامة الدورات التدريبية في الداخل والإعتماد على المتخصصين في التدريب في هذه الدورات للإستفادة منها ، فضلاً عن إرسال الباحثين للخارج من خلال الدورات التدريبية المتاحة من المنح الخارجية وإن كانت تعتبر محدودة نسبياً .

2-7-10 المملكة المغربية :

إن عدد الكوادر البشرية العاملة بمديرية الشؤون الإقتصادية ، يناهز 325 موظف من بينهم 80 مهندس ، 6 إداريين ، 12 معلوماتي 87 تقني ، والمهندسون بالمديرية هم مهندسي الدولة (البكالوريا + 6 سنوات دراسة) أو مهندسي التطبيق (بكالوريا + 4

سنوات) وهم متخرجون إما من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة أو المدرسة الوطنية الفلاحية .

وقد تلاحظ أن ما يقرب من نصف اعداد المهندسين متخصصين في الإقتصاد الفلاحي بينهم نسبة 17٪ المتخصصون في الزراعة والبستنة ، ثم 13٪ للمهندسين في الإحصاء ، بينما لا يتعدى الإعلاميون 6٪ والمهندسون في الصناعات الغذائية 3٪ .

وبالنسبة للتأهيل فوق الجامعي ، ففي الفترة ما بين عامي (1986-1993) وفي إطار مشروع التعاون الفني مع USAID ، أُبتعث 2 من المهندسين لمواصلة دراستهم للحصول على الدكتوراه في الإقتصاد من الجامعات الامريكية ، كما ابتعث 13 مهندس لمواصلة الدراسة للحصول على درجة الماجستير (سنتين دراسيتين) ، منهم 11 للتخصص في الإقتصاد الفلاحي ، 2 للتخصص في الإحصاء من الجامعات الأمريكية .

حالياً يوجد في مصلحة تحليل السياسات الزراعية 5 من مهندسي الدولة في الاقتصاد الفلاحي واثنين من الحاصلين على مؤهل الدكتوراه والماجستير في الاقتصاد الفلاحي .

أما التدريب قصير الأمد للعاملين في الوزارة ، فإلى جانب التدريب المحلي حول برامج المعلومات مثل GAMS, Excel ، فقد استفاد مهندسان من دورات تدريبية في الخارج ، الأول تلقي تدريباً في السنغال في مجال تحليل السياسات الزراعية وذلك لمدة 3 أشهر عام 1996 ، في معهد التنمية الإقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة ، كما تلقي الثاني تدريباً في فرنسا حول تحليل السياسات الزراعية والغذائية ، وذلك لمدة 15 يوماً عام 1998 في معهد الزراعة للحوض المتوسطي .

وبصفة عامة ، تعاني الأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية من قلة الكوادر المتخصصة في هذا المجال .

11-7-2 الجمهورية الاسلامية الموريتانية :

تتولى مهمة تحليل وتقويم السياسات الزراعية على المستوى الوطني ، ادارة السياسات والمتابعة والتقييم بوزارة التنمية الريفية والبيئة ، تشمل القوى العاملة في هذه

لات الاحصاء والزراعة والثروة الحيوانية والمتابعة
ية عليا كدرجات الدكتوراة والماجستير والبكالوريوس
جزي والجهوي . وتستعين الادارة بالمعاونين الحاصلين على
لون مهام جمع المعلومات ميدانياً ويبلغ عددهم حوالي 40

هورية اليمن :

ة العامة للتخطيط والمتابعة بكوادر فنية ذات كفاءة نالت قدراً معتبراً من
م محلياً وخارجياً ، مما يؤهلها للإطلاع بدور فعال في مجال صياغة
لزراعية ، وذلك من خلال تبنيها الدور الرائد والمنسق مع القطاعات الزراعية
حكم مهامها التنظيمية في الهيكل العام للوزارة وتبعيتها المباشرة لوزير الزراعة
نمطية .

تبلغ القوى العاملة في الادارة العامة للتخطيط والمتابعة حوالي 25 كادراً ، يحمل 7
منهم درجة الماجستير والبقية حاصلون على درجات البكالوريوس ، والليسانس والشهادات
الفنية والإدارية ، يغلب على موظفي الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة تخصص الاقتصاد
الزراعي" ولديهم الخلفية المعرفية اللازمة في مجال السياسات الزراعية ، بالإضافة إلى التدريب من حين لآخر
أو بحكم عملهم كإدارة تُعنى بالسياسات الزراعية أثناء الوظيفة أو من خلال التدريب الخارجي ، كما تضم
في مجال السياسات الزراعية أيضاً تخصصات مختلفة يتطلبها العمل التخطيطي كالهندسة الزراعية والمحاصيل
الإدارة الحيوانية والإدارة والتجارة وهندسة الكمبيوتر والبرمجة .

وتعتبر الإدارة العامة للتخطيط الأوفر حظاً في مجال التأهيل والتدريب مقارنة مع
مثيلاتها من الإدارات العامة المناظرة ، فتقريباً نال جميع العاملين بها تدريباً في مختلف
مجالات التخطيط الزراعي وإعداد وتحليل المشروعات الزراعية بالإضافة إلى المؤهلات
الدراسية العالية والخبرة الطويلة في هذه المجالات والتدريب أثناء العمل .

2-8 التجهيزات والامكانيات الفنية :

تشمل أهم التجهيزات والامكانيات الفنية للأجهزة العاملة في مجال تحليل و

السياسات الزراعية أجهزة الحاسوب باحجامها وأنواعها المختلفة ، والمعدات البصرية والسمعية ، والبرمجيات المتخصصة . ويتفاوت إمتلاك واتاحة تلك التجهيزات والإمكانيات الفنية للأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية ، إذ تميزت بعض الاقطار العربية بامتلاك العديد من الأجهزة والمعدات وبعض البرمجيات المتخصصة المتاحة كما هو الحال في جمهورية مصر العربية، بينما نجد في بعض الأقطار أن إتاحة هذه النظم والاجهزة وأساليب العمل والنماذج المستخدمة غير ميسرة وإن وجدت فإنها تتسم بالطابع التقليدي وغير المتخصص في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية على المستوى القطري ، وذلك لعدة أسباب منها :

- التفاوت في توفر الأجهزة والكوادر المتخصصة المناط بها مهام ومسؤوليات تحليل وتقويم السياسات الزراعية .
- التباين بين الأجهزة الوطنية فيما يتعلق بمدى تخصيص ميزانيات مستقلة لها أو تلك التي تتمتع بدعم من منظمات دولية عبر مشاريع العون الفني الاجنبي من عدمه . وتتباين التجهيزات والامكانيات الفنية المتاحة للاجهزة العاملة في مجالات تحليل وتقويم السياسات الزراعية حسب المستوى المركزي أو الفرعي ، حيث تكون متوفرة على المستوى المركزي وشحيحة في المستوى الفرعي .

ويمكن استعراض الوضع الراهن بالنسبة لهذه التجهيزات والامكانيات الفنية على المستوى القطري كما يلي :

2-8-1 المملكة الأردنية الهاشمية :

يتبين من الدراسة القطرية أن الإمكانيات الفنية المتاحة للأجهزة المركزية والفرعية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الأردن تشمل عدد (10) أجهزة كمبيوتر متاحة على مستوى الإدارات والأقسام ومن حيث المعدات ، يوجد فاكس على مستوى إدارات التخطيط والتطوير فقط، أما البرمجيات فهي متاحة على كافة المستويات عدا قسم التسويق والذي يفتقر إلى أجهزة الكمبيوتر والمعدات اللازمة .

2-8-2 جمهورية السودان :

تشمل الامكانيات الفنية المتاحة والتجهيزات الخاصة بالأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في السودان على ما يلي :

* **ادارة التخطيط والاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة والغابات :**

تمتلك التجهيزات والمعدات الفنية التالية :

- الأجهزة والمعدات (3) أجهزة كمبيوتر PC وماكينة تصوير .
- البرمجيات المتاحة تشمل البرامج القياسية والبرامج المرتبطة بأجهزة الكمبيوتر .
- النماذج والأساليب المطبقة تشمل التحليل اليدوي البسيط باستخدام محدود للحاسوب وإستخدام الملصقات والرسوم البيانية بجانب المعادلات الرياضية لتحديد العرض والطلب وإتجاهات الأسعار .
- الشبكات ونظم المعلومات وتشمل البريد العادي ، أجهزة لا سلكي داخلي ، فاكس واستخدام محدود لشبكة الإنترنيت .

* **قسم السياسات بوزارة الثروة الحيوانية :**

وتمتلك التجهيزات الفنية التالية :

- (3) أجهزة حاسوب .
- تشمل النماذج والأساليب والبرمجيات المتاحة نوافذ 95-98 ، أسلوب لتحليل السياسات ، نماذج معدل نمو الانتاج ، معدلات المنحنى المتعدد اللوغاريثمي ، البرمجة الخطية ، معادلات الاعلاف ومعدلات نمو القطيع .

* **الادارة العامة للسياسات والبحوث قسم الاحصاء- بنك السودان المركزي:**

وتمتلك التجهيزات الفنية الآتية :

- (8) أجهزة حاسوب مزودة بـ (4) طابعات ليزر .

- النماذج والأساليب المطبقة تشمل استخدام برنامج إكسل في تحليل البيانات.
- الشبكات ونظم المعلومات بإستخدام شبكة الإنترنيت .

* **الادارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج بوزاة المالية والاقتصاد الوطني :**

وتمتلك التجهيزات الفنية التالية :

- (6) أجهزة كمبيوتر وطابعة ليزر ، مع طابعة أيسونا وبلوتر (Plotter).
- النماذج والأساليب المستخدمة تشمل البرامج الاحصائية من خلال البرنامج الحاسوبي (Rats) وتعمل في تحليل السلاسل الزمنية بواسطة الانحدار ، كما يستخدم برنامج (Economics Views) .
- الشبكات ونظم المعلومات وتشمل شبكة معلومات وزارة المالية والاقتصاد ، شبكة البنك الاسلامي للتنمية بجدة وشبكة الإنترنيت .

2-8-3 الجمهورية العربية السورية :

يلاحظ أنه لا تتوفر أجهزة أو معدات باستثناء جهاز حاسوب قديم يستخدم في إجراء بعض التحليلات الخاصة بالدراسات الإقتصادية للمشاريع الإستثمارية أو إعداد التقارير المتعلقة بواقع وتحليل القطاع الزراعي ، إضافة إلى توفير بعض الأجهزة البسيطة مثل آلات حاسبة مبرمجة فقط .

أما بالنسبة للنماذج والأساليب والبرمجيات المستخدمة في تحليل ومتابعة تقويم السياسات الزراعية ، فلم تستخدم حتى الآن أى نماذج أو أساليب في مجال تحليل ومتابعة وتقويم السياسات الزراعية ، ويتم الآن تدريب أحد العاملين في مركز السياسات لتأهيله في هذا المجال ، كذلك لا توجد شبكات أو نظم معلومات متاحة (محلية أو دولية) .

2-8-4 جمهورية العراق :

إن الإمكانيات الفنية المتاحة للأجهزة التي تشترك في عملية تحليل وتقويم السياسات

الزراعية ليست مخصصة لهذا الهدف فقط بل لإنجاز المهام الرئيسية لها . وقد بدأ تحديث وتطوير الإمكانيات الفنية وخاصة إستخدام الحاسوب الشخصي وقواعد البيانات والبرمجيات التي تسهل لهذه الأجهزة إنجاز مهامها . أما البرمجيات الخاصة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية فلم تدخل القطر بعد .

2-8-5 دولة فلسطين :

تلاحظ أن الأجهزة والمعدات المتوفرة والبرمجيات المستخدمة في الإدارة العامة للتخطيط والسياسات وبالتحديد في دائرة التخطيط الاستراتيجي وتحليل السياسات ، لا زالت محدودة وبحاجة إلى دعم وتطوير حتى تقوم بعملها على أكمل وجه .

وفيما يتعلق بالأجهزة المستخدمة فإنه يتوفر لدى الدائرة ثلاثة أجهزة حاسوب أحداها متصل بشبكة الأنترنيت .

أما البرمجيات المستخدمة حالياً فهي :

- برمجيات مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لتقدير الميزة النسبية للمنتجات الزراعية الرئيسية .
- برمجيات تحليل سياسات التمويل الريفي .

2-8-6 دولة الكويت :

تبلغ عدد أجهزة الحاسوب التابعة للادارة الاقتصادية بوزارة التخطيط (13) جهاز حاسوب بملحقاتها تستخدم في حساب المؤشرات التخطيطية على مستوى القطاعات الاقتصادية وطباعة الابحاث والدراسات الخاصة بالإدارة . كما تستخدم النماذج والأساليب الرياضية الإحصائية الآتية في الادارة :

- السلاسل الزمنية .
- البرمجة الخطية .
- البرمجة الغير خطية .
- النماذج الديناميكية .

وتتمثل الشبكات ونظم المعلومات المتوفرة في وزارة التخطيط في شبكة الإنترنيت . كذلك يبلغ عدد أجهزة الحاسوب التابعة لإدارة الإقتصاد والإحصاء الزراعي (10) أجهزة و 4 طابعات حديثة وشبكة NOVEL 3.11 .

وتشمل النماذج والأساليب المستخدمة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية الآتي :

- تحليل السلاسل الزمنية .
- الانحدار الخطي البسيط .
- الإنحدار الخطي المتعدد .
- الانحدار غير الخطي .
- التوقعات المستقبلية .
- تحليلات الجدوى الإقتصادية .

7-8-2 جمهورية مصر العربية :

يقوم معهد بحوث الإقتصاد الزراعي بإعداد الدراسات الإقتصادية في مجال تحليل وتقويم السياسة الزراعية ، وتوجد بالمعهد العديد من الأجهزة والمعدات بالمركز الرئيسي للمعهد وفروعه بالمحافظات المختلفة وهي كالآتي : 42 جهاز كمبيوتر ، 27 طابعة كمبيوتر ، 20 آلة تصوير ، 3 برو جكتور .

أما فيما يتعلق بالبرمجيات ،فإن البرامج المتاحة وهي : برنامج ميكروستات ، برنامجTSP وبرنامج windows ، برنامج SPSS ، برنامج Microsoft Excel وبرنامج Microsoft Editor .

ومع ذلك فإن قطاع الزراعة يحتاج إلى تكنولوجيا المعلومات والنظم الخبيرة Expert systems ، وكذا تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه التكنولوجيا متوفرة بالوزارة والبعض الآخر يحتاج الى إستكمال وتطوير ، حيث توجد النظم بمركز البحوث الزراعية ، كما توجد قاعدة بيانات بقطاع الشئون الإقتصادية وشبكة إتصالات وما إلى ذلك . ويلاحظ وجود نقص في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في هذه النظم .

2-8-8 المملكة المغربية :

يشير التقرير بأن الأجهزة المتاحة في وزارة الفلاحة والمؤسسات الوطنية في المغرب تشتمل على حواسب شخصية وعددها 3475 وعلى 74 جهاز Servers و على 18 جهاز رئيسي frame main . ويتضح أن المديريات الإقليمية للفلاحة تبقى هي الوحدات التي لديها أقل عدد من الحاسبات ، بينما يتوفر لدى المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي عدد كبير من الأجهزة ، حيث تحظى بميزانية مستقلة مثلها في ذلك معاهد التعليم العالي للفلاحة والتي تتمتع أيضاً بميزانيات مستقلة فضلاً عن إشراك اساتذتها وباحثوها في مشاريع تنموية مع منظمات دولية مثل وكالة التنمية الألمانية (GTZ) ، منظمة الزراعة والأغذية (FAO) واللتان تقدمان دعماً مادياً وتسهيلات للمعاهد ، بالإضافة إلى منظمات أخرى .

وتعتبر وزارة الفلاحة من بين الوزارات الأكثر تنوعاً فيما تحوزه من أجهزة الحاسبات الالكترونية ، إذ أن الإدارات المركزية وحدها لديها 1123 حاسب آلي شخصي ، إضافة إلى ذلك يوجد لديها أجهزة ترتبط بشبكة داخلية وبنهاية طرفية من خلال أجهزة Servers وعددها 3 أجهزة .

أما بالنسبة للبرمجيات ، فإنه يوجد العديد من نظم التشغيل وأنظمة تسيير قواعد البيانات المرتبطة والتي من أكثرها إنتشاراً نظام Access . علاوة على ذلك تقوم هذه البرمجيات والخدمات المعلوماتية على توفير E-mail خاص لكل العاملين وخلق مركز خدمة Internet بين الدول خاصة في المديريات المركزية ومعاهد التعليم العالي .

ومع ذلك فإنه من الملاحظ وجود نقص في البرمجيات بالنسبة للمصالح المركزية وقلتها في المصالح الفرعية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية . ويؤدي هذا النقص إلى عدم إمكانية تتبع كل ما هو جديد في هذا الميدان المعلوماتي .

2-8-9 الجمهورية الاسلامية الموريتانية :

يتوفر في ادارة السياسات والمتابعة والتقييم (10) أجهزة حاسوب من نوع (PC) ، خصص واحد منها للمتابعة وتقييم المشاريع وجهاز آخر لإستخدامه في اجراء الإسقاطات الزراعية.

كما يتوفر في الادارة برنامج لتحليل البيانات الاحصائية وتجري التحضيرات حالياً لإدخال ونشر هذه البيانات بشكل واسع من خلال شبكات ونظم المعلومات الدولية .

2-8-10 الجمهورية اليمنية :

أوضحت الدراسة القطرية ان الامكانيات الفنية على المستوى المركزي جيدة وحديثة . أما على المستويات الفرعية ، فإن الامكانيات الفنية شحيحة في بعضها ومعدومة في بعضها الآخر . يبلغ عدد أجهزة الحاسوب في إدارة السياسات الزراعية التابعة للإدارة العامة للتخطيط والمتابعة لوزارة الزراعة والري (7) أجهزة IBM موديل 1995 (RAM 32 MB) و (3) أجهزة DEL 3 موديل 1998 (RAM 64 MB) و (1) جهاز DEL 1 موديل 1995 وتبلغ كفاءة تشغيل هذه الأجهزة 70٪.

كما يتوفر للإدارة جميع برامج المايكروسفت الأكثر استخداماً وهي :

- EXCEL .
- ACCESS .
- WINWORD .
- برامج الشبكة LAN .

2-9 المخصصات التمويلية :

تعتمد الأجهزة المختصة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية العربية على الميزانيات العامة للدول ، وذلك ضمن الميزانيات السنوية المرصودة لهذه الأجهزة ، وتختلف المخصصات التمويلية تبعاً لوجودها من عدمه ضمن الهياكل التنظيمية لوزارات الزراعة والفلاحة في الأقطار العربية وكذلك حسب وضع هذه الأجهزة في الهيكل التنظيمي سواء على مستوى الادارات العامة أو الإدارات الفرعية أو التشكيلات المساهمة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية والمتابعة لمؤسسات أو قطاعات أخرى لها ميزانيتها السنوية .

وتتفق معظم الدراسات القطرية في إشارتها إلى أنه لا توجد مخصصات مالية محددة للأجهزة الوطنية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية ، وأن المخصصات الماليه ضمن الميزانية العامة للدولة لهذه الاجهزة بصفة عامة محدودة وغير كافية ويعتبر هذا

عاملاً محدداً في بناء الاجهزة المتعلقة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية .

وفيما يلي تلخيص للوضع الراهن للمخصصات المالية للأجهزة القطرية العاملة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية :

2-9-1 المملكة الأردنية الهاشمية :

يتم توفير المخصصات المالية لإدارة السياسة الزراعية عبر ميزانية وزارة الزراعة المرصودة في الموازنة العامة للدولة ، ولا يوجد ميزانية محددة للسياسة الزراعية . وبشكل عام هناك نقص واضح في الإمكانيات المالية ، الأمر الذي ينعكس سلبياً على إمكانيات التطور والتدريب والعمل . وتغطي مصادر التمويل الوطني النفقات التشغيلية ، حيث يتم دفع رواتب العاملين في مجال السياسة الزراعية عبر هذا التمويل وكذلك كافة نفقات الصيانة .

2-9-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

يعتبر التمويل المالي أساسياً في القيام بنشاطات التأطير والتحليل للسياسات الزراعية، فقد قدرت المخصصات التمويلية بحوالي 405 مليون دينار جزائري ، وتشمل تكاليف المنشآت والتجهيزات والنشاطات المرتبطة بالتكوين ، البحث والإرشاد . وتخصص السلطات العمومية حالياً الموارد الماليه اللازمه للقيام بهذه النشاطات ، بالإضافة لتمويل الميزانية الحكومية ، هناك مصادر تمويل أخرى من طرف المتعاملين الإقتصاديين ، تدخل في إطار نشاطات الدعم التقني (دواوين ومؤسسات اقتصادية ومالية وتعاونيات ومزارع نموذجية) .

2-9-3 جمهورية السودان :

لا توجد ميزانيات مرصودة بعينها لهذه الأجهزة والوحدات ، بل تأتي مضمنة تحت الميزانية الكلية لكل وزارة وهي محدودة ولا تتوفر بصفة منتظمة . أما العون الفني الخارجي فقد توقف تماماً خلال السنوات العشر الماضية ، وإذا وجد فهو محدود ومعظمه يذهب لوزارة المالية والإقتصاد الوطني ، ويصرف ضمن المشاريع التنموية التي تضطلع بتمويلها المنظمات الدولية والإقليمية ، وتجدر الإشارة إلى أن جميع الأجهزة تعاني من قلة الموارد المالية المصدقة لها لتسيير مناشطها .

2-9-4 الجمهورية العربية السورية :

يعتبر نقص الموارد المالية عاملاً محدداً أساسياً في بناء الأجهزة المتعلقة بمعالجة البيانات الإحصائية وحساب المؤشرات الإقتصادية والإحصائية وفي تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، حيث تلاحظ عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة لمستلزمات العمل أو منح العاملين في هذا المجال الحوافز التشجيعية لزيادة كفاءة الآداء .

2-9-5 جمهورية العراق :

إن تشكيلات اللجان المساهمة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية تابعة لدوائر ومؤسسات لها ميزانياتها السنوية ، ولا توجد مخصصات مالية محددة للقيام بمهام السياسات الزراعية ، ومن هذه المخصصات ، ما يتم صرفه لتطوير الأجهزة الوظيفية وتطوير وسائل العمل في هذه التشكيلات ، كما يتم إنفاقه لتطوير الكوادر من خلال إقامة دورات تدريبية .

كما أن مجالات المساعدة الفنية ينحصر في مشاركة العراق في الندوات أو ورش العمل أو المؤتمرات التي تعقد من قِبل المنظمات العربية والإقليمية والدولية ولا توجد أية معونات مالية أو فنية خارجية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية خلاف تمويل مشاركة أفراد من العراق إلى الندوات والمؤتمرات وورش العمل المختلفة كما سبق ذكره .

2-9-6 دولة فلسطين :

تقتصر الامكانيات المالية على الرواتب والنفقات الجارية وذلك لشح الموارد الوطنية واعتمادها بشكل كبير في التأهيل والبناء على الدول المانحة من خلال مشروع بناء قدرات وزارة الزراعة في مجال التخطيط وتحليل السياسات الزراعية الممول من الحكومة الهولندية . بمنحة تقدر بحوالي مليون وستمائة ألف دولار أمريكي على مرحلتين من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائى وذلك لبناء إلادارة العامة للتخطيط والسياسات في مختلف المجالات ، خصص جزء منها لدعم دائرة التخطيط الاستراتيجي وتحليل السياسات ومقابلة تكاليف التدريب من دورات وندوات وورش عمل وأجهزة وغيرها ، وحالياً يجرى العمل في إعداد مشروع بناء القدرات في الادارة العامة للتخطيط والسياسات (المرحلة الثانية) .

2-9-7 دولة الكويت :

تبين الدراسة القطرية أن هناك نقص في المخصصات المالية والميزانيات المرصودة والمخصصة لنشاطات تحليل السياسات الزراعية في أي من الهيئات المخولة للقيام بهذه المهام والمتمثلة في اللجنة العليا للتخطيط ، لجنة الخطة الانمائية وإدارة الإقتصاد الزراعي والإحصاء .

2-9-8 جمهورية مصر العربية :

تقتصر الأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية على الأجهزة الحكومية في مصر . وهذه الأجهزة تعمل ضمن الوزارات والهيئات والمؤسسات ، وبالتالي تعتمد في تمويلها على الميزانية العامة للدولة . ويمكن القول بصفة عامة ، أنه لا توجد مخصصات مالية مستقلة مرصودة من ميزانية الدولة لهذه الأجهزة والوحدات . كما يمكن القول أن تلك المخصصات المالية محدودة بصفة عامة شأنها في ذلك شأن كافة الدول النامية .

وتشير التقارير إلى أن المخصصات المالية للبحث العلمي في مصر تبلغ حوالي 0.6٪ من إجمالي الناتج القومي ، في حين قد تصل الى نحو 4-5٪ في البلدان المتقدمة، والتي تقوم بالصرف على البحث العلمي والمعلومات فضلاً عن أن تأهيل الكوادر البشرية للعمل في هذه المجالات يحتاج الى موارد مالية مرتفعة خاصة في عصر المعلومات والعولمة .

2-9-9 المملكة المغربية :

يتضح أن مصادر التمويل الوطنية تأتي ضمن ميزانية وزارة الفلاحة ، ويمكن القول بصفة عامة أن المؤسسات العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية تعاني من نقص في الموارد والمخصصات المالية ، مما يؤدي الى عدم المقدرة على إقتناء هذه المؤسسات للأجهزة الالكترونية ذات الإمكانيات العالية وعدم قدرتها على مقابلة منصرف صيانتها وتحديثها بما يواكب التطورات الجديدة في هذا المجال وصعوبة إقتناء النظم الحديثة ، كما أن اعتماد هذه المؤسسات على الدعم من جهات التمويل الأجنبية يؤدي إلى عدم توفر عنصر الإستمرارية ، فبمجرد توقف هذا الدعم يتوقف معه التمويل . كما يؤدي

عدم توفر الموارد المالية الكافية إلى هجرة الكفاءات التي تلقت تدريباً في مجال تحليل وتقويم السياسات وعلى حساب الدولة نفسها.

2-9-10 الجمهورية الاسلامية الموريتانية :

تتولى تمويل أنشطة ادارة السياسات والمتابعة والتقويم بوزارة التنمية الريفية والبيئة أطراف متعددة من ضمنها الدولة ، البنك الدولي ، العون الالماني بالإضافة إلى المساعدة التي يمنحها البنك الافريقي للتنمية لصالح دعم القدرات المؤسسية للقطاع .

2-9-11 الجمهورية اليمنية :

على الرغم من شح الإمكانات المادية وقصور التمويل المحلي ، فإنه يتم إنجاز الدراسات والبحوث والتقارير المطلوبة من خلال الإستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة وحسن إستغلال الموارد .

هذا وقد حصلت الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة على تمويل سابق من خلال مشروع دعم الإدارة في القطاع الزراعي والممول بقرض من قبل البنك الدولي والذي ساعدها في تمويل إحتياجاتها الأساسية من الأجهزة والمعدات والتجهيزات المختلفة اللازمة لتسيير نشاطها اليومي ، بالإضافة إلى القيام بتدريب كوادرها محلياً وخارجياً وإستخدام الخبرات الفنية العربية والأجنبية للمساعدة في تقوية قدرات موظفي الإدارة.

2-10 المعلومات المتاحة ومصادرها ووسائطها :

ابرزت الدراسات القطرية بوضوح أن معظم الأقطار العربية تواجه مشاكل ومعوقات في الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة للأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، كذلك بالنسبة لسرعة الحصول عليها ودقتها وشموليتها وكفايتها . ويرجع هذا إلى تعدد الأجهزة التي تعمل في مجال جمع المعلومات والإحصاءات والبيانات الزراعية في معظم الدول العربية ، مما يخلق نوعاً من الازدواجية وضعف التنسيق والتكامل بين هذه الأجهزة ويصعب معه الحصول على المعلومات الدقيقة بالسرعة والشمولية المطلوبة .

وفيما يلي عرض للأوضاع القطرية فيما يتعلق بالمعلومات المتاحة ومصادرها ووسائطها وأثر ذلك على تحليل وتقويم السياسات الزراعية :

2-10-1 المملكة الأردنية الهاشمية :

لقد تبين من الدراسة القطرية أن المعلومات المتاحة لا تتسم بالدقة نتيجة للإزدواجية في جمع المعلومات ما بين المؤسسات المعنية بجمعها ، وبالتالي يصعب الحصول على المعلومة الدقيقة بالسرعة والزمن المطلوبين . وقد تم التوصل في هذا العام إلى آلية لمنع هذه الازدواجية بين وزارة الزراعة ودائرة الإحصاءات العامة ، وذلك من خلال تشكيل لجان معنية بجمع المعلومات . وفي قانون الزراعه المزمع إقراره في هذا العام ، تم التأكيد على توحيد جهة جمع المعلومات الإحصائية من خلال وزارة الزراعة . كما تلاحظ أن المعلومات المطلوبة في عملية تحليل السياسات الزراعية غير متوفرة بالشكل الملائم وأن ما يتوفر قد يتضارب نتيجة لتعدد المصادر ، كما أن سرعة الحصول عليها ودرجة دقتها وكفايتها تعتبر في درجة متوسطة .

وتشمل أهم مصادر المعلومات بنوعيها المحلي والخارجي المستخدمة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية الآتي :

- يتم جمع البيانات المحلية بشكل دوري من مصادرها الميدانيه مباشره بإستخدام إستمارات خاصة تتضمن مدخلات ومخرجات الانتاج النباتي والحيواني بهدف الحصول على تكاليف الانتاج للمحاصيل .
- يتم جمع البيانات الخارجية من خلال معلومات دائرة الاحصاءات العامة والتقارير التي تقدم من قبل المنظمات الدولية والمكاتب الاقليمية .

2-10-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

تتسم الاجهزة الاحصائية والمعلوماتية الجزائرية بالانتشار الجغرافي الواسع علي المستويين المركزي والمحلي ، فعلى المستوى المركزي توجد الادارات التالية :

- الادارة المركزية لوزارة الفلاحة ويتضمن هيكلها التنظيمي مديرية الاحصاءات الزراعية ويتكون من المكاتب الآتية :

- مكتب الاحصاء الزراعي
- مكتب قاعدة البيانات .
- مكتب التوثيق والنشر والتوزيع .
- مكتب المؤشرات والحسابات الاقتصادية .

وتقوم هذه المكاتب بجمع ومعالجة البيانات وانشاء قاعدة البيانات الاحصائية ، بوضع مؤشرات مستوى الانتاج والأسعار للمنتجات والمدخلات الزراعية .

- مديرية التحقيقات الاقتصادية والاجتماعية وتتكون من المكاتب الآتية :
- مكتب التعداد الزراعي
- مكتب التحقيقات
- مكتب الدراسات الظرفية الطارئة .
- مكتب الامدادات والتدخلات .

وتتم مهمة هذه المكاتب في إجراء التحقيقات الموسمية حول عائدات ومردود المنتجات الزراعية ، بالإضافة إلى القيام بالتعداد العام كل عشرة سنوات .

- مديرية الاعلام الآلي والتي تهتم بجمع المعلومات المتعلقة بالسوق وتقييم التكاليف وتحليل العرض والطلب واتجاهات الأسعار .

أما على المستوى المحلي ، فقد انشأت في كل ولاية (48 ولاية) مصلحة احصائية زراعية لها مكتبين إحدهما للاحصاءات والتحقيقات الزراعية والآخر للحاسبات الاقتصادية ومهمتهما اعداد سجلات الحيازات الزراعية واعداد المؤشرات الخاصة بالمساحات ، اعداد الثروة الحيوانية ، العمالة الزراعية والارقام القياسية للأسعار . بالاضافة الى مكونات وزارة الفلاحة فهنالك معلومات زراعية أخرى تصدر من جهات أخرى بدرجات متفاوتة وهي :

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- المجلس الوطني للتخطيط .

- وزارة التجارة
- وزارة المالية .

ويتطلب الأمر جهوداً تنسيقية وتكاملية قوية بين هذه الجهات للحصول على معلومات شاملة ودقيقة وذات انسياب سهل للأجهزة الوطنية المنوط بها تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

3-10-2 جمهورية السودان :

تلاحظ أن هناك تباين كبير في إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة لأجهزة تحليل السياسات الزراعية وسرعة الحصول عليها ودقتها وكفايتها . ويرجع هذا إلى التباين في نوعية المعلومات المطلوبة ، فبينما يلاحظ أن الأجهزة على المستوى القطاعي تعاني من الحصول على المعلومات فإن الأجهزة في وزارة المالية وبنك السودان حالها أفضل ، والسبب أن المعلومات المطلوبة بواسطة الأجهزة المركزية هي معلومات أولية قطاعية وهي مبعثرة في الولايات وتحتاج أولاً إلى أجهزة تجمعها ويتم بعد ذلك إرسالها ، بينما المعلومات المطلوبة لوزارة المالية هى معلومات ثانوية معروفه وتتحصل عليها من الوزارات القطاعية الاتحادية وهي مرتبة ومحددة سلفاً .

وبالنسبة لمصادر ونوعية المعلومات المتوفرة للأجهزة العاملة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية في السودان فهي كما يلي :

- **مصادر المعلومات لإدارة التخطيط والإقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة والغابات :**

تمثل وزارات الزراعة بالولايات مصادر المعلومات الأولية والتي يصعب الحصول عليها بصورة منتظمة وتفتقر الى الإحصاءات الدقيقة .

- **مصادر المعلومات لقسم السياسات بوزارة الثروة الحيوانية :**

مصادر المعلومات التسويقية للثروة الحيوانية داخل القطر ، ويتم الحصول عليها من تقارير الولايات والتي أصبحت حالياً غير منتظمة ، هذا بجانب النشرات والدوريات والتقارير الدورية . أما عن كفاية المتحصل منها وسرعة الحصول عليها فهي محدودة .

- **مصادر المعلومات للإدارة العامة للسياسات والبحوث والأحصاء ببنك السودان المركزي :**

تشمل مصادر المعلومات للاداره العامه للسياسات والبحوث والإحصاء البنوك التجارية وهي متوفرة ويتم الحصول عليها بصورة إسبوعية وشهرية ، وتستخدم هذه المعلومات كإحصائيات تدخل في إعداد دراسات معينة ويم الحصول على هذه المعلومات بدرجة عالية وسرعة مقبولة وهي معلومات متوسطة الدقة غير أنها متاحة وكافية .

4-10-2 الجمهورية العربية السورية :

لقد تبين أن جهود الدوائر الإحصائية على المستوى الميداني في المحافظات والمناطق الإدارية ليست بالمستوى المطلوب من ناحية الدقة والشمولية وسرعة إنسياب المعلومة وكذلك عدم توفر برامج موحدة وجاهزة للعمل سواء في التطبيقات أو تبويب البيانات مما يؤدي إلى إنخفاض كفاءة إستخراج النتائج . هذا إلى جانب محدودية مستوى التنسيق والتكامل بين الأجهزة العاملة في مجال المعلومات والبيانات الزراعية ، كذلك محدودية قواعد المعلومات الزراعية وتشتت المعلومات اللازمة لتحليل وتقويم السياسات الزراعية .

كما أوضحت الدراسة القطرية ان هنالك صعوبة في توفير البيانات المتعلقة بالأسعار، والمعلومات التي تتعلق بالتسويق والتصنيع لما بعد الانتاج ويتم تجميعها من خلال الأسواق المركزية وتقديرات المسوق منها داخلياً (الناتج عن الانتاج + الاستيراد – التصدير) . أما معلومات التجاره الخارجيه والتسويق الخارجي وما يصدر من الجمارك فتصدر معلوماتها متأخره وهي في غالبيتها تفتقد الدقة ، وتشمل أهم مصادر المعلومات الآتي :

- مديرية الاقتصاد الزراعي ومديرية الإحصاء والتخطيط تصدران المجموعة الاحصائية الزراعية والتقارير الدورية المعتمدة عن واقع الزراعة ومتابعة تنفيذ الخطط .
- المنشورات الواردة لمديريتي التخطيط والاقتصاد الزراعي من قبل المنظمات العربية والدولية .

أما بالنسبة لامكانية الحصول على المعلومات المساعده لاجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية وسرعة الحصول عليها ، ودقة وكفاية المتحصل عليها منها فهي بدرجة متوسطة وقد تكون محدودة .

2-10-5 جمهورية العراق :

تعاني الأجهزة المعنية بتحليل وتقويم السياسات الزراعية من قصور المعلومات المتاحة ، وعدم دقتها ، وعدم إنتظام تدفقها من مصادرها والتعامل السري لبعض المعلومات والبيانات مما يتطلب الحصول على موافقات خاصة لعمل اللجنة أو فريق العمل. ولايمكن نشرها مما يجعل نتائج فريق العمل عملاً سرياً ومحدود التبادل .

2-10-6 دولة فلسطين :

تعتبر المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع الزراعي غير متوفرة وغير كافية وغير دقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها في عملية تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، كما تبين أن هناك صعوبة في الحصول على المعلومات المطلوبة بالسرعة الممكنه ، وذلك بسبب عدم القيام بأي تعداد زراعي فلسطيني حتى الآن ، وبعدم وجود وحدة أنظمة المعلومات حتى يمكن الحصول على تبادل المعلومات مع الجهات المعنية بالسرعة والدقة الممكنة .

2-10-7 دولة الكويت :

تعتبر الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط هي الإدارة الوحيدة المكفول لها بنص القانون تجميع الإحصاءات الزراعية . أما النشرات الإحصائية التي تصدرها هذه الإدارة ، فقد يتأخر صدورها موسم زراعي أو موسمين زراعيين ، الأمر الذي يقلل من أهمية البيانات المتحصل عليها لتخطيط السياسات الزراعية . أما الدراسات المنظورية (المستقبلية) فهي شبه معدومه أو قليلة على أحسن تقدير ، وإذا تمت فهي تتم بصورة إستثنائية وليست دورية . وتشمل مصادر المعلومات التي تستخدمها الأجهزة العاملة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية الآتي :

- وزارة التخطيط
- بلدية الكويت (الأسواق والأسعار) .
- الهيئة العامة للبيئة .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
- منظمة الزراعة والاغذية التابعة للأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على هذه المعلومات ، وسرعة الحصول عليها ، دقة المتحصل عليها وكفايتها فهى في معظم الأحيان متوسطة .

2-10-8 جمهورية مصر العربية :

تجدر الإشارة إلى أن هناك أجهزة عديدة تقوم بجمع البيانات والمعلومات الزراعية من أهمها قطاع الشئون الإقتصادية بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والوزارات المختلفة ذات الصلة بالقطاع الزراعي . وهذه البيانات تتنوع وتختلف من مصدر لآخر ، مما يسبب نوعاً من الحيرة أمام الباحثين في إختيار البيان المناسب ، كما أنها لا تنشر بالتفصيل الذي يحتاج إليه الباحثون كما في بيانات الإنتاج الحيواني والأسماك والخضر والفاكهة ، حيث يوجد قصور في البيانات المطلوبة والتفصيلية لهذه القطاعات مثل تكاليف الإنتاج على سبيل المثال . كما يختلف أسلوب جمع البيانات من مصدر لآخر ، وتعتمد بعض الجهات على المشاهدة والخبرة الشخصية في التقدير ولا تعتمد على القياس وفقاً للمعايير الإحصائية السليمة ، في حين تعتمد بعض الجهات على المعاينة العشوائية بدلاً من الملاحظة . وبصفة عامة ، فإن هناك قصوراً في الإحصاءات الزراعية مثل بيانات التعداد الزراعي ، إحصاءات المساحة ، إحصاءات الإنتاجية الغذائية سواء بإستخدام أسلوبي الملاحظة أو تجارب الحصاد ، إحصاءات العمالة الزراعية ، إحصاءات الموارد الرأسمالية الزراعية ، إحصاءات الأسعار الزراعية والأرقام القياسية – إحصاءات التكاليف المزرعية ، إحصاءات الدخل القومي الزراعي وإحصاءات الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي .

ومن حيث مستوى دقة البيانات فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك فروقاً تصل إلى حوالي 20 – 30٪ في أعداد الحيوانات بين مختلف تقديرات وزارة الزراعة وتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . ويمكن القول بصفة عامة أن هناك أوجه قصور مختلفة في الإحصاءات الزراعية أو في تخلفها الزمني أو عدم صدورها بصورة منتظمة أو تناقضاتها وهو ما يؤدي إلى قصور في البحوث والدراسات القائمة على هذه الإحصاءات . ومما لاشك فيه أن البيانات الإحصائية غير الصحيحة وغير الدقيقة تعطي توقعات غير سليمة لأنها غير مطابقة للواقع .

2-10-9 المملكة المغربية :

هناك صعوبة تتمثل في وجود معلومات غير دقيقة وغير شاملة وعدم وصولها إلى مستخدميها في الوقت المناسب ، مما يؤدي في غالب الأحيان إلى إتخاذ قرارات بعيدة عن أرض الواقع . وحتى ان وجدت الأجهزة الفنية والمعدات المعلوماتية يكون هناك نقص في كيفية توظيفها بدرجة عالية ، إذ تقل الكفاءات في ميدان البرمجيات الحديثة .

وتتمركز أهم المصادر الرئيسية لجمع البيانات الزراعية في وزارة الفلاحة والمؤسسات الوطنية وإداراتها المختلفة – وزارة التخطيط – شبكة المعلومات العالمية مثل الانترنيت – البيانات الإقليمية والدولية مثل AGROSTAT ، FAOSTAT .

2-10-10 الجمهورية الاسلامية الموريتانية :

تبين الدراسة القطرية أن مصادر المعلومات التي تصل إدارة السياسات والمتابعة والتقييم بوزارة التنمية الريفية والبيئة بشكل دوري وعند الطلب تشمل المسوح الميدانية والمعلومات الواردة في التقارير الدولية .

2-10-11 الجمهورية اليمنية :

لقد تبين عدم كفاية وكفاءة المعلومات والبيانات المتاحة مما يؤثر على عمل الأجهزة المنوط بها مهام تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، كذلك عدم الكفاية والكفاءة وتشتت تلك البيانات وعدم نشر تفاصيل بعضها الآخر ، وتأخر إصدار الإحصاءات الحيوية . كما تعاني أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية من نقص في مصادر المعلومات وعدم إرتباطها بشبكة الانترنيت للحصول على المعلومات العالمية وما يجري في العالم من

تطورات سريعة .

2-11 المناهج والأساليب والنماذج والبرمجيات المستخدمة :

أبرزت الدراسات القطرية أن المناهج والأساليب والنماذج والبرمجيات المستخدمة في أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الأقطار العربية تتدرج ما بين الاعتماد على البرامج والأساليب التقليدية والبدائية إلى استخدام الأساليب والبرامج الكمبيوترية المحدثة غير المتخصصة ، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع لعدم توفر الأجهزة المتخصصة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية بالشكل المطلوب في غالبية الأقطار العربية وعدم استخدام هذه البرمجيات والأساليب والنماذج الحديثة المتخصصة في عمليات تحليل وتقويم السياسات الزراعية في هذه الأقطار .

وبصفة عامة يمكن القول أن أجهزة الحاسوب تعتبر متوفرة حالياً في معظم الدول العربية ببرمجيات محدودة ضمن ملحقاتها . وتستخدم بعض الدول نماذج الاقتصاد القياسي ، البرمجة الخطية وغير الخطية والبرامج الاحصائية واستخدام غيرها من الطرق والنماذج الخاصة بتحليل السياسات الزراعية مثل مصفوفة السياسات الزراعية والذي يتم استخدامه لحساب تكلفة الموارد المحلية (DRC) .

وفيما يلي عرض للأوضاع القطرية للمناهج والأساليب والنماذج والبرمجيات المستخدمة في عميات تحليل وتقويم السياسات الزراعية على النحو التالي :

1-11-2 المملكة الأردنية الهاشمية :

لقياس الآثار المترتبة من خلال تطبيق السياسات والبرامج الزراعية على دخول المزارعين وبالتالي قياس إنعكاسات ذلك على القطاع الزراعي ، يتم جمع البيانات المتوفرة عن دخول المزارعين من خلال مجموعة الدراسات التي إجريت قبل البدء بتطبيق إجراءات التصحيح ، ومن ثم جمع البيانات الكمية والنوعية ميدانياً ولمدة ثلاث سنوات على التوالي ، والتي يمكن بعد تحليلها قياس المتغيرات التي طرأت على دخول المزارعين بعد البدء في تطبيق السياسات الزراعية .

وتعتمد هذه المهمة على إجراء مسوحات لعينات من المزارعين في مناطق مختلفة قد

تكون لعينة في وادي الأردن ولعينة أخرى في المرتفعات ، بالإضافة إلى إختيار عينة ثالثة تمثل مربي الثروة الحيوانية في المرتفعات، حيث يتم حساب الدخل المزرعي المتأتي عن النشاطات الزراعية للعينات المختارة من خلال حساب التكاليف المتغيرة والثابتة لكل نشاط في وحدة الإنتاج والتكاليف الحدية والربح الصافي. وبعد ذلك يتم تحليل النتائج للوصول إلى تحديد أسباب التغيرات التي طرأت على دخولهم وبعد الإنتهاء من هذا التحليل يتم إقتراح السياسات التصحيحية البديلة والتي يمكن أن تساهم في التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن السياسات الزراعية التي طبقت سابقاً .

ومن البرمجيات المستخدمة ، Panasea ، Word Perfect ، Top Feed - ، Dairychamp ، SPSS ، LP ، Excell ، STAT ، DBASE ، Winword ، Access ، Quatro وغيرها .

2-11-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

أشارت الدراسة القطرية للجزائر أنه نسبة لغياب جهاز عام للتقييم ، ونقص الإمكانيات المادية والفنية في الجزائر فإن جهوداً قد بذلت في إتجاه إعادة تنظيم وظيفة البحث على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاعات كمنهاج وذلك لتصبح أكثر إنسجاماً وديناميكية ، خاصة فيما يتعلق بوضع أجهزة وميكانيزمات البرمجة والتمويل والتقييم لنشاطات البحث ، وحالياً فإن أجهزة البحث في القطاعات، وما بين القطاعات في المجال الزراعي ،توجهت نحو الاهتمام بمشاكل القطاع بصفة أولية مثلما هو موضح في توجهات المشروع المتعلق بالقانون . وفي إطار البرنامج حول البحث العلمي ، فإن البرنامج الوطني للبحث الزراعي المقرر على المستويين المتوسط والبعيد جرى إعداده على أساس الأولويات المحددة للقطاع ويشتمل على المجالات التالية: مكافحة إنجراف التربة والتصحر، تنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة ، مكافحة مرض البيوض ، التحكم في الري والملوحة ، التعرف على أنواع التربة ، تثمين الثروات السلالية ، تكييف الأنواع النباتية المقاومة لظروف الجفاف ، تنمية الإنتاج الحيواني وتثمين السلالات المحلية ، الحماية النباتية والحيوانية ، الحماية الإقتصادية والإجتماعية الريفية ، العلوم الغابية ، إستراتيجيات نقل التكنولوجيات الى العالم الريفي ، المعرفة وتثمين الثروات السمكية والتحكم في التلوث البحري وحماية البيئة .

3-11-2 جمهورية السودان :

تشير المعلومات التي تم الحصول عليها من الأجهزة الأربعة الهامة في مجال تحليل وتقويم السياسات وهي إدارة التخطيط الزراعي بوزارة الزراعة والغابات، قسم السياسات بوزارة الثروة الحيوانية، الإدارة العامة للسياسات ببنك السودان والإدارة العامة للسياسات الإقتصادية والبرامج بوزارة المالية، إلى أنها تعتمد على الحاسب الآلي فقط والبرامج التحليلية البسيطة مثل السلاسل الزمنية وحساب التغيير، المساحة والإنتاج والإنتاجية . وتتمثل هذه الطرق والنماذج على النحو التالي :

* **إدارة التخطيط الزراعي – وزارة الزراعة والغابات :**

- التحليل البسيط اليدوي بإستخدام الآلة الحاسبة .
- إستخدام الإحصائيات في عمليات التنبؤ بالمساحات والإنتاج.
- إستخدام الملصقات والإنحدار والمنوال والمتوسطات الإحصائية والرسوم البيانية.
- إستخدام البرمجيات مثل ، Econometrics Program Pc. Give Lotus 1 2 3 و SPSS ، Excel Software .

* **قسم السياسات – وزارة الثروة الحيوانية :**

- النماذج مثل معدلات نمو الإنتاج ومعادلات المنحنى المتعدد اللوغاريثمي .
- البرمجة الخطية ومعادلات الأعلاف ومعدلات نمو القطيع .
- برنامج أكسل لتحليل السياسات .
- البرمجيات : نوافذ 98/95 – ,Access,95 - Excel 95

ج– الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء – بنك السودان :

- إستخدام برنامج Excel .

* **الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية والبرامج – وزارة المالية والاقتصاد الوطني :**

- برنامج Rats لإعداد وتحليل السلاسل الزمنية .
- برنامج Econometric Views .
- Statistical Package For Social Science (SPSS)
- برنامج تحليل السلاسل الزمنية.
- نماذج الإقتصاد القياسي.

وفي ضوء ماسبق يمكن القول بأن الوحدات العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية تعتمد على برامج وأساليب بدائية ويرجع ذلك لعدم كفاءة الأجهزة الفنية المتاحة لها.

4-11-2 الجمهورية العربية السورية :

تستخدم في عمليات التحليل الوسائل الإحصائية البسيطة كالمتوسطات والإنحرافات، وتحليل السلاسل الزمنية لتقدير معدل النمو والتنبؤ في تقديرات الإنتاج في المستقبل، كما يتم إعداد التقارير وتقويم الخطط وتبويب البيانات بإستخدام أجهزة الحاسب الشخصي، ومن ثم تبويب النتائج في نماذج خاصة تمهيداً لعرض البيانات المعدة مدعمة بالنتائج الموضوعية ومقارنتها مع الأعوام السابقة. أما تقويم السياسات الزراعية ، فيتم من خلال تحليل الواقع الراهن والمؤشرات الناتجة عن هذا التقويم ثم يتم وضع السياسات الزراعية العليا وبالتنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، حيث تحدد هيئة تخطيط الدولة الأرقام التأشيرية وأولويات السياسات المتبعة من خلال المجلس الأعلى للتخطيط، **ومن ثم يتم وضع الأسس والتعليمات اللازمة للخطة وتعميمها على الجهات المعنية** لدراستها وإعداد مايلزم من التحاليل بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية، وبالتالي تعرض على رئاسة مجلس الوزراء لإقرارها وإعتمادها بعد موافقة القيادة السياسية عليها .

2-11-5 جمهورية العراق :

لقد تبين أنه لاتوجد بالعراق أجهزة وطنية متخصصة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية، وعليه فإن الإمكانات المتاحة غير مخصصة لهدف تحليل وتقويم هذه السياسات. وقد بدأت الأجهزة المعنية في تحديث وتطوير إمكاناتها الفنية وخاصة إستخدام الحاسب الآلي وقواعد البيانات والبرمجيات التي تسهل إنجاز مهامها. أما البرمجيات الخاصة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية فلم تدخل القطر بعد.

2-11-6 دولة الكويت :

اشارت الدراسة القطرية إلى غياب الأجهزة المتخصصة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، مما أدى إلى قصور واضح في استخدام النماذج والبرمجيات الحديثة والاعتماد عليها في التحليل .

2-11-7 جمهورية مصر العربية :

لقد سبق الإشارة إلى أن المؤسسات والأجهزة التي تعمل في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية هي أجهزة حكومية بالدرجة الأولى ، تعتمد في تمويلها على الميزانية العامة للدولة. لكن يمكن القول أن أجهزة الحاسب الآلي تعتبر متوفرة حالياً الى حد ما في مختلف وحدات وأجهزة الدولة التي تعمل في هذا المجال . وبصفة عامة لا يعتبر توفر هذه الأجهزة شرطاً كافياً ، بل لابد من ربط هذه الأجهزة من خلال شبكة المعلومات بمختلف المواقع التي تقوم بتجهيز المعلومات والبيانات مثل قطاع الشؤون الإقتصادية بوزارة الزراعة أو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أو من خلال شبكة الإتصال الدولية (الانترنيت) للحصول على المعلومات والبيانات الدولية. وفضلاً عن ذلك ، فأن غالبية الوحدات التي تعمل في مجال تحليل وتقويم السياسة الزراعية ليس لديها قاعدة معلومات هي الأخرى، وتحتاج الدراسة في هذا المجال الى وقت طويل للحصول على البيانات من الجهات الأخرى، فضلاً عن الجهد المبذول في كل مرة عند إعداد الدراسات الإقتصادية.

أما فيما يتعلق بوجود نماذج رياضية تستخدم في تحليل وتقويم السياسة الزراعية. فالمشكلة ليست وجود النماذج بل طريقة تطبيقها علمياً وإستخلاص النتائج منها وتفسيرها بصورة إقتصادية تخدم متخذ القرار. ويعتمد ذلك على وجود المتخصصين في مجال تحليل وتقويم السياسة الزراعية. وكما سبق ، فإن عدد هؤلاء يعتبر قليل نسبياً بالمقارنة بإجمالي الأعداد البشرية الحاصلة على الدكتوراة والماجستير. وجدير بالذكر أن معهد بحوث الإقتصاد الزراعي يقوم حالياً بإعداد قاعدة للبيانات على مستوى كل الأقسام بالمعهد ، ثم ربط الأقسام من خلال شبكة إتصال بالمعهد ثم ربطها على مستوى مركز البحوث الزراعية وجاري العمل بها حالياً .

أما فيما يتعلق بالبرمجيات ، فإن البرامج المتاحة في المعهد هي :

- برنامج ميكروستات Microstat .
- برنامج TSP (Time Series Program) .
- برنامج Windows .
- برنامج SPSS .
- برنامج Microsoft Excel .
- Microsoft Editor .

8-11-2 المملكة المغربية :

أبرزت الدراسة القطرية أن المنهجية المتبعة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية تعتمد في بداية الأمر بالتعريف بالمشكلة وبعد ذلك تحديد الوسيلة لحلها ثم جمع الإحصائيات اللازمة ، بالرجوع الى الاستقصاءات الميدانية أو إلى قواعد البيانات الإقليمية أو الدولية مثل FAOSTAT، AGROSTAT بعد ذلك يتم إدخال هذه البيانات الى الحاسب الآلي وتحليلها عبر برامج LOTUS, GAMS, SAS, SPSS, EXCEL والبرمجة الخطية واللاخطية ويستعمل نظام Windows95 كنظام للتشغيل أما برامج Winword، Word Perfect فتستعمل للطباعة .

وتجدر الإشارة بأن كافة المصالح المركزية لوزارة الفلاحة مرتبطة بشبكة المعلومات الدولية Internet أما المراكز الجهوية فهي في طور الإرتباط بهذه الشبكة. ورغم كثرة البرامج المتبعة في تحليل وتقويم السياسات، إلا أن البرامج العلمية التطبيقية الخاصة بأدوات التحليل للسياسات الزراعية المبرمجة على الحاسبات الآلية قليلة. كما أن هناك نقصاً في شمولية ودقة المعلومات الإحصائية وعدم وصولها إلى مستخدميها في الوقت المناسب.

2-11-9 الجمهورية اليمنية :

يمثل الجهاز المركزي في اليمن الجهة المعنية بتحليل وتقويم السياسات وإدارتها ، ويتوفر لديه أحدث أجهزة الكمبيوتر، وهذه الأجهزة مزودة ببرامج حديثة Win98، ACCESS وغيرها من برامج الميكروسوفت ، والطاقم العامل على هذه الأجهزة مدرب تدريباً جيداً على إستخدام هذه البرامج. وتنحصر المهام اليومية في تحديث البيانات القومية والزراعية. أما المهام الآنية فتشتمل على المشاركة مع المنظمات الدولية في تحليل بعض البيانات عن القطاع الزراعي بإستخدام الطرق والنماذج الشائعة في تحليل السياسات مثل PAM الذي يتم إستخدامه من قبل منظمة الأغذية والزراعة ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وطرق إحتساب تكلفة الموارد المحلية (DRC) الذي يتم إستخدامه من قبل البنك الدولي.

ومن الملاحظ عدم إرتباط الأجهزة المعنية بشبكة الأنترنت للحصول على المعلومات العالمية وما يجرى في العالم من تطورات سريعة .

2-12 علاقات التعاون والتنسيق للأجهزة الوطنية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية :

تمثل الاجهزة العاملة في مجال المعلومات والبيانات الاحصائية مصدراً مهماً وحيوياً للمعلومات في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، الأمر الذي يتطلب التنسيق والتعاون بين هذه الأجهزة ، ولكن ما يستنتج من الدراسات القطرية بشكل عام ،أن هناك ضعف في الروابط وعلاقات التعاون والتنسيق بين الأجهزة العاملة إلا في حدود ضيقة ، في غالبية الأقطار ، بسبب تعدد الأجهزة والمؤسسات العاملة في هذا المجال ، وعملها كاجهزة مستقلة مكتفية ذاتياً بدلاً من التكامل مع الأجهزة النظيرة . وكذلك توجد ظاهرة

الازدواجية في مصادر المعلومات والبيانات المطلوبة واختلاف مصادرها في بعض الدول العربية وضعف التنسيق والتكامل بين هذه الأجهزة وبين الأجهزة الأخرى غير الزراعية لتوحيد هذه المعلومات والبيانات مما يؤدي إلى الحصول على معلومات غير دقيقة وغير شاملة لا تخدم أغراض تحليل وتقويم السياسات الزراعية . كما أن الدول العربية التي لا تتوفر لديها الأجهزة المتخصصة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، تعتمد على تكوين اللجان من قطاعات مختلفة للمساهمة في هذا العمل ، ولا تربط هذه القطاعات علاقات تعاون وتنسيق إلاَّ في مواقف طارئه .

وفيما يلي عرض لعلاقات وروابط التنسيق والتعاون للأجهزة العامله في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية على المستوى القطري :

2-12-1 المملكة الأردنية الهاشمية :

تعتبر السياسة الزراعية جزء أساسي من السياسة العامة في الدولة، لذا كان لابد من تعاون وتنسيق ومتابعة من جميع الأجهزة الحكومية التي لها علاقة مباشرة بالسياسة الزراعية (وزارة الزراعة، مؤسسة الإقراض الزراعي ومؤسسة التسويق الزراعي والمؤسسة التعاونية الأردنية) من جهة ، ومؤسسات الدولة الأخرى من جهة ثانية للحصول على تكامل إقتصادي واضح ما بين القطاعات المختلفة . وكان ذلك التكامل جلياً وواضحاً في المفاوضات التي سبقت دخول الأردن في منطقة التجارة الدولية.

2-12-2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

أبرزت الدراسة القطرية ضعف التنسيق والتعاون بين القطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة فيما بين وزارة الفلاحة وبعض الوزارات الأخرى ذات العلاقة وبخاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التكوين المهني والتي تتداخل إختصاصاتها ومهامها مع مجالات تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، ومن أجل رفع مستوى جهود القطاعات الثلاثة في مجال التكوين ، فإن الأمر يحتم ضمان هذا التنسيق .

2-12-3 جمهورية السودان :

لقد تبين أن هناك علاقة تنسيق ومشاركة بين أجهزة تحليل وتقييم السياسات الزراعية

لإدارة التخطيط والإقتصاد الزراعي مع الأجهزة الولائية ووزارة المالية الإتحادية في إعداد الدراسات وإن كانت هذه العلاقة محدودة وغير منتظمة ، أما بالنسبة لقسم السياسات التابع لوزارة الثروة الحيوانية فإن العلاقة التنسيقية مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني وخاصة ادارة الاحصاء ومع بعض الوزارات الاتحادية تتم من خلال اجتماعات متخصصة ومحددة لوزارة الزراعة ووزارة التجاره وغيرها من الوزارات .

أما بالنسبة للادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء ببنك السودان فإن هناك تنسيق وتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد في إعداد وتنفيذ السياسات النقدية والتمويلية.

4-12-2 الجمهورية العربية السورية :

تقوم مديرية الاحصاء والتخطيط التابعة لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بالقطاع الزراعي (وزارة التخطيط ، اتحاد الفلاحين ، الري ، الاقتصاد ، الصناعة) باعداد الخطط الانتاجية ودراستها ومتابعة تنفيذها وتحليل واقعها الراهن ومن ثم تقويمها .

كما تقوم المديرية بالتنسيق بين الجهات المعنية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الخاصة بالقطاع الزراعي ، وهيئة تخطيط الدولة التي تقوم باعداد ومراقبة الاستثمارات على مستوى القطر ، كذلك اعداد الخطط الاستثمارية سنوياً وبالتعاون مع مديريات الإدارة المركزية لوزارة الزراعة وبالتنسيق مع مديريات الزراعة والاصلاح الزراعي الفرعيه في المحافظات، ويتم إحالتها ومناقشتها مع هيئة تخطيط الدوله وإعتمادها ومن ثم رفعها إلى المجلس الزراعي الأعلى للتخطيط لإعتمادها .

كذلك تنجز مديرية الإقتصاد الزراعي مهامها بالتنسيق والتعاون مع مديرية الاحصاء والتخطيط ، اضافة للتنسيق مع وزارة التموين والتجاره الداخلية ، كما يتم التنسيق بينها وبين مديريات الادارات المركزية ومن خلال مصالح الاقتصاد ومكاتب الدراسات الإقتصادية العاملة على مستوى المحافظات .

2-12-5 جمهورية العراق :

من الملاحظ عدم وجود هياكل تنظيمية للأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، حيث أنه لا يوجد جهاز مؤسسي متخصص في تحليل وتقويم السياسات الزراعية . وقد تبين أيضاً غياب علاقات التعاون والتنسيق .

2-12-6 دولة فلسطين :

يتم التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في مجال إعداد خطة التنمية الزراعية والسياسات الزراعية واستراتيجيتها لتكون مواءمة لخطة التنمية الوطنية الشاملة واهدافها وسياساتها . أما بالنسبة لتحليل وتقويم السياسات الزراعية نظراً لحداثة هذا المجال فإنه لم يتم انشاء أو عمل أي آلية للتنسيق مع الأجهزة النظيرة المختصة .

2-12-7 دولة الكويت :

تعمل ادارة الاقتصاد والاحصاء الزراعي التابعة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالتنسيق مع وزارة التخطيط لإجراء التعدادات الزراعية ، كما تقوم لجنة الخطة الانمائية بالهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالتعاون مع الأجهزة الزراعية المختلفة بتجميع البيانات الانتاجيه والتسويقية ، وعمل المؤشرات المطلوبه عليها . كما تعقد اللجنة الاجتماعات الدورية مع المسؤولين بالهيئات والمؤسسات الزراعية الخاصة والعامة في الكويت .

2-12-8 جمهورية مصر العربية :

تتعدد الأجهزة والمؤسسات والهيئات العاملة في مجال البحث العلمي بصفة عامة والوحدات العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية بصفة خاصة. وفيما يتعلق بمدى التنسيق أو التعاون أو التكامل مع الأجهزة النظيرة سواء البحث العلمي أو العاملة في تقييم السياسات الزراعية أو أجهزة المعلومات والتخطيط والمتابعة، فيمكن القول أن هناك نوع من التعاون المحدود والقائم على إمداد هذه الأجهزة بالمعلومات والبيانات المطلوبة . ويأخذ هذا الاجراء في معظم الأحوال الطابع الرسمي وعادة يحتاج الى وقت طويل للموافقة على جمع البيانات ، وخاصة الحديثه منها ، فضلاً عن أن بعض هذه

الأجهزة تقوم ببيع هذه المعلومات والبيانات بأسعار ليست في متناول الباحثين أو في متناول ميزانية الأجهزة الاخرى العاملة في مجال البحث العلمي . كما يمكن القول أنه لايوجد تنسيق بين هذه الاجهزة في مجال إعداد الدراسات ، مما يؤدي إلى تكرارها، وقد تكون نتائجها متضاربة في معظم الأحيان، كذلك نجد أن العاملين في الأجهزة الحكومية داخل الوحدة نفسها يقومون بالبحث العلمي وتجهيز وإعداد البيانات والتخطيط والمتابعة وتحليل وتقويم السياسات بصفة مستقلة بدلاً من التخصص، مما يتضح معه أن هذه الهيئة أو المؤسسة أو الوحدة الصغيرة تعمل كجهاز مستقل مكتفي ذاتياً في كل المهام بدلاً من التكامل مع الأجهزة النظيرة الأخرى والتعاون والتنسيق بينهما . كما تتفشى البيروقراطية التي بين هذه الأجهزة والتي تعتمد دائماً على توجهات رئيس المؤسسة أو الهيئة في مدى تعاملها مع الهيئات الأخرى ودرجة المرونة أو البيروقراطية في إتخاذ القرارات، أي أن ذلك يعتمد على العلاقات الشخصية وليس على علاقات مؤسسية يلتزم بها الجميع.

9-12-2 المملكة المغربية :

أشارت الدراسة القطرية إلى أن هنالك علاقة قائمة بين وزارة الفلاحة والمؤسسات الوطنية والوزارات الأخرى خاصة وزارة المالية والتجهيز والتجارة والصناعة ....الخ. غالب الأحيان يكون هناك تنسيق وتكامل بين المديريات والمؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة خاصة أثناء إنعقاد اللجان الوزارية .

كما يمكن القول أن هناك تنسيق رأسي أي تنسيق بين الوحدات العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية رغم إختلاف وتعدد الإختصاص والمسئولين داخل القطاع الزراعي (خاصة وزارة الفلاحة)، مما يمنع وجود أي تكرار وإزدواج في العمل وتضارب المعلومات وعدم ضياع الوقت والإستثمار والجهد.

وفيما يختص بالتنسيق الأفقي والذي يعني وجود درجة من الإتصال بين الوحدات العاملة في تحليل وتقويم السياسات في وزارة الفلاحة والأجهزة المماثلة في الوزارات الأخرى، فيمكن القول أن هناك تنسيق من خلال المشاركة في تحليل سياسة ما عبر تكوين اللجان الوزارية المشتركة . وفيما يخص التنسيق الخارجي القائم بين الوحدات العاملة في مجال تحليل السياسات الزراعية الوطنية ووحدات الدول العربية والمنظمات العربية وغير العربية، فإن هناك غياب لهذا التنسيق سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد إلا أن هذا

التنسيق يكون ظرفياً في بعض الأحيان، خاصة عند تواجد مشروعات مشتركة مدعمة من طرف ممولي المشاريع مثل FAO، البنك الدولي...، غير أن هذا التنسيق والدعم المادي ونقل الخبرات ينتهي بمجرد إنتهاء مدة صلاحية المشروع .

2-12-10 الجمهورية الاسلامية الموريتانية :

أوضحت الدراسة القطرية أن ادارة السياسات والمتابعة والتقييم التابعة لوزارة التنمية الريفية والبيئة تعمل بالتنسيق مع الادارات المركزية الأخرى والتي تشاركها في التنمية ، كما تشرف هذه الادارة على تنسيق ومتابعة أعمال هذه الادارات عن طريق التقارير التي تصدرها . وأوضحت الدراسة القطرية أنه بالرغم من ذلك ، فإن من بين المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه الادارة ضعف التنسيق المطلوب بين كل هذه الاطراف أو الجهات ذات الصلة .

2-12-11 الجمهورية اليمنية :

تشير الدراسة القطرية إلى عدم وجود علاقات واضحة مستندة الى هيكل تنظيمي هرمي يوضح نوع العلاقة ومستوياتها مع الأجهزة النظيرة العامة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، مما يضعف عملية التكامل والتماثل في المهام وفقاً للوائح المنظمة . وإن وجدت علاقة فهي مؤقتة ليس إلا وذلك لتنفيذ مهام معينة تنتهي بإنتهاء المطلوب وفق أوامر فوقية. ومن حيث التنسيق والتعاون الخارجي مع المنظمات العربية وغير العربية ، فإنه يفتقر أيضاً إلى الإستمرارية والفاعلية .

الباب الثالث

كفاية وكفاءة الأجهزة العربية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية

الباب الثالث

كفاية وكفاءة الأجهزة العربية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية

1-3 تمهيد :

تمثل كفاية وكفاءة الأجهزة العربية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية غاية هامة لدعم اتخاذ القرارات الخاصة بوضع وتصميم السياسات الزراعية الرشيده وادخال ما يلزم عليها من التطوير والتعديل والمعالجات لما قد يعترض سبيلها من عوائق أو طوارىء لمتغيرات أو مستجدات وطنية أو اقليمية أو دولية . وتتباين المعايير والمؤشرات المستخدمة لتقدير مستوى الكفاية والكفاءة لهذه الاجهزة والتي قد تشمل تاريخ انشائها ، مستوى التبعية المؤسسية ، مستوى الفاعلية في رسم السياسات وتقويمها وتعديلها ، طبيعة ومستوى العلاقات الافقية والرأسية ، التنسيق مع أجهزة ومؤسسات اتخاذ القرار والأجهزة التنفيذية ، المعلومات المتاحة والوصول إليها ، مستوى التجهيز الفني والتطوير والحداثة في النظم والأجهزة وأساليب العمل والنماذج المستخدمة ، الكفاية والتأهيل والتخصص للكوادر البشرية ، كفاية التمويل والمخصصات المالية ، ومدى التواصل مع المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة .

وكما سبق الإشارة إليه ، فإن معظم الدول العربية ليس لديها الأجهزة الوطنية المستقلة والمتخصصة لتحليل وتقويم السياسات الزراعية ، مما يسهل معه عملية تقويم مستوى الكفاية والكفاءة لها في ضوء المعايير والمؤشرات المذكوره ، كما أن السمة الغالبة للأجهزة الوطنية العاملة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، بالإضافة إلى أنها غير متخصصة فهي متعددة وتتصف بضعف أو إنعدام التنسيق بينها ، وهذا مؤشر على تدني كفاءة هذه الأجهزة في معظم الأحوال .

2-3 الأوضاع القطرية لمستوى كفاية وكفاءة الأجهزة العاملة في تحليل وتقويم السياسات :

بشكل عام تبرز هذه الدراسة تباين مستويات الدول من حيث كفاية وكفاءة أجهزتها أو الجهاز المنوط به مهام ومسؤوليات تحليل وتقويم السياسات وعلى مستوى المعايير والمؤشرات المستخدمة تبعاً للتباين المؤسسي والتنظيمي لهذه الأجهزة ، ومستوى التطور والحداثة وفاعليتها في رسم السياسات الزراعية وغيرها من المعايير والمؤشرات التي سبق ذكرها . حيث هناك دولاً كالأردن ، السودان ، فلسطين ، مصر وموريتانيا قد اهتمت بإنشاء أجهزة لتحليل وتقويم السياسات الزراعية منذ بداية التسعينات . ولا يوجد في كل الدول العربية أجهزة مستقلة بذاتها متخصصة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية بل هي غالباً تكون في شكل أقسام تابعة لادارات ضمن دوائر المديريات العامه وتموّل ضمن ميزانية الادارة الأم . وفي بعض الدول كما هو الحال في العراق توزع مهام ومسؤوليات تحليل السياسات الزراعية على اللجان المكونه من القطاعات الاقتصادية ذات الصلة لمناقشة إعداد وتحليل وتقويم السياسات الزراعية .

وفي اتجاه الاصلاح والتطوير هناك دولاً أخرى كالجزائر ومصر وسوريا تعمل حكوماتها على مزيد من المراجعة البنيوية لكفاءة هذه الاجهزة ، حيث يجري حالياً إعادة هيكلة أجهزة وزارة الفلاحة المركزية الجزائرية بعد فصل قطاع الصيد البحري منها ومن ضمنها الأجهزة المختصة بتحليل السياسات الزراعية .

وفي مصر بدأت أجهزة الدوله إلى التنبه إلى ضعف الروابط الافقيه التنسيقية بين الأجهزه المناط بها تحليل وتقويم السياسات الزراعية ولتلافي الازدواجية والتكرار والتضارب في نتائج تحليل وتقويم السياسات الزراعية تم تكوين مجلس أعلى للبحوث ليهتم بالتنسيق بين هذه الأجهزة في الوزارات المختلفة .

وفي سوريا يتم حالياً عمل دراسة لانشاء مركز وطني للسياسات الزراعية بهدف توفير جهاز متخصص في تحليل وتقويم السياسات الزراعية . وتعاني معظم الدول العربية من نقص التجهيزات الفنيه اللازمة لعمل الاجهزة الوطنية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية ، ونقص العناصر والكوادر البشرية المتخصصة ، وعدم كفاية الموارد المالية لبناء التجهيزات الفنية والقيام بالتدريب والتأهيل اللازم للعناصر البشرية . وبالنسبة

لمستوى توفر المعلومات والبيانات الخاصة بالتحليل ، يلاحظ أن معظم الدول العربية تعاني من عدم توفر المعلومات الدقيقة والشاملة والتي تنساب في الوقت المطلوب لها ، كما ان مصادر هذه المعلومات والبيانات قد تعتمد على التقارير الميدانية الواردة من الفروع والولايات والتي غالباً ما تتسم بعدم الدقة وبطء الانسياب .

كما أن معظم الدول العربية تعاني من عدم حداثة الأجهزة والبرمجيات المستخدمة ووسائل الاتصال الحديثة إلا أن بعض الدول كالمغرب والكويت والسودان والاردن تستخدم شبكة الانترنيت وشبكات المعلومات المحلية LAN وغيرها .

وفيما يلي عرض للأوضاع القطرية للأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات من حيث كفايتها وكفاءتها في القيام بهذه المهام والمسؤوليات .

3-2-1 المملكة الاردنية الهاشمية :

تقوم ادارة التخطيط والتطوير في وزارة الزراعة من خلال مديرية الاقتصاد والسياسة الزراعية بواسطة قسم السياسة الزراعية بمتابعة الآثار المترتبة على تطبيق السياسة الزراعية على القطاع الزراعي وتحليل هذه الآثار واقتراح البدائل الملائمة لها .

وقد تم انشاء وحدة السياسة الزراعية في وزارة الزراعة في عام 1990 وفي عام 1991 تم تحويل وحدة السياسة الزراعية الى مديرية السياسة الزراعية وفي عام 1994 تم دمج مديرية السياسة الزراعية بمديرية الاقتصاد الزراعي في مديرية واحدة سميت مديرية الاقتصاد والسياسة الزراعية .

وكانت الفكرة من وراء هذا الدمج هي حل مشاكل التداخل القائمة بين المديريتين . وتشير الدراسة القطرية أن هذا الدمج بدلا من ان يدعم القدرة على تحليل السياسات الزراعية ، فإنه قاد إلى تدهورها بسبب الحساسيات الوظيفية وما تزال كل مديرية تؤدي مهامها التي لم تتغير بعد الدمج .

يظهر الهيكل التنظيمي من خلال مهام ومجالات عمل ادارة التخطيط حيث أن هذه الادارة تتمتع بقدرة كبيرة على التنسيق ما بين الادارات المعنية وبالتالي تحقيق التكامل لتطبيق وتنفيذ السياسات الزراعية العامة ومتابعة آثارها على القطاع الزراعي ، والانتاج النباتي والحيواني وقضايا التسويق والإقراض الزراعي .

وتلعب جميع هذه الادارات دوراً كبيراً في إعادة صياغة التشريعات بما يتناسب مع السياسة الزراعية العامة للأردن . وهنالك اتصال أفقي بين الادارة والادارات المختلفة في داخل الوزارة واتصال رأسي بين الادارات والأمين العام والوزير ومن خلالها الى الوزارات والدوائر ذات العلاقة .

وفيما يتعلق بمدى اتاحة المعلومات والبيانات اللازمة وامكانية الحصول عليها فانها بشكل عام غير متوفرة والمتوفر منها متضارب بسبب ازدواجية المصدر ، والذي يكون اما محلياً ، حيث يتم جمع البيانات بشكل دوري من الميدان مباشره وباستخدام استمارة خاصة تضمن مدخلات ومخرجات الانتاج النباتي والحيواني بهدف الحصول على الميزانيات المحصولية ، وإما خارجياً من خلال معلومات دائرة الاحصاءات العامة والتقارير التي تقدم من قبل المنظمات الدولية والمكاتب الاقليمية .

يتم حالياً ربط وزارة الزراعة الاردنية ومديرياتها المركزية بشبكة الانترنيت وشبكة داخلية ، ويتوقع أن تشمل المديريات الميدانية قريباً . أما بالنسبة للأجهزة والمعدات الفنية المتوفرة لتحليل وتقويم السياسات الزراعية أو ادارة التخطيط والتطوير فهي تشمل (10) اجهزة حاسوب ، فاكس وبرمجيات يتفاوت تاريخ اصدارها ما بين عامي 89 إلى 2000 . كما أن معدل الاستخدام يتراوح ما بين 10٪ - 95٪ وكفاءة التشغيل للأجهزة والمعدات تتراوح ما بين 5-85٪ .

أما فيما يتعلق بعدد العاملين في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية فهو محدود، إذ لا يوجد كادراً وجهاز متفرغ بتحليل السياسات ومتابعتها . وقد يتعرض العاملون في الجهاز العام في هذا المجال إلى تنقلات وظيفية بشكل مستمر سواء من حيث المكان أو الإدارة أو غيرها التي لا تمت إلى مجال تحليل السياسة الزراعية بصلة ، مما يعني ضياع الخبره والتدريب والبدء من جديد في إعداد كوادر جديدة تحتاج الى وقت وجهد وتدريب .

وفيما يتعلق بالمخصصات المالية ، فإنها غير كافية مما يعيق عمل الادارة ، حيث أن عدم تخصيص مبالغ لتنفيذ المهام المطلوبة يؤثر سلباً على الاداء بشكل عام . كما يعيق إجراء المسوحات وجمع البيانات الضرورية لتحليل السياسة الزراعية ، ويعيق عمليات التدريب للعاملين .

وجدير بالذكر ، أن هناك مشروعات خاصة بتدعيم البنية المؤسسية والتطوير والدعم الفني لأجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية من قِبل عدة مؤسسات ومنظمات اقليمية ودولية ومثال ذلك :

- مراجعة القطاع الزراعي وخطة تطبيق السياسة (مشروع تحليل السياسة الزراعية المرحلة الثانية) وممول من المعونة الامريكية .
- متابعة أثر تطبيق السياسات الزراعية على القطاع الزراعي بالتعاون مع وكالة الانماء الألمانية (GTZ) .
- الخدمات الاستشارية لوزارة الزراعة – وكالة الانماء الألمانية (GTZ) .

2-2-3 دولة البحرين :

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الثانوية في اقتصاد البحرين ، حيث لا تتعدى مساهمته 1.5٪ في الاقتصاد القومي ، وقطاع شؤون الزراعة بوزارة الأشغال والزراعة هي الجهة المسؤولة عن تنمية وتطوير القطاع الزراعي ، ووضع السياسات الخاصة بالتنمية الزراعية وتحليلها ، ولا توجد وحدة منفصلة في شؤون الزراعة تعمل على ربط الأجهزة الزراعية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في عمليات التخطيط ووضع السياسات وتحليلها . ناهيك عن وحدة مستقلة بذاتها لتقوم بمهام تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

كما أنه لا يوجد مختص دقيق في مجال السياسات الزراعية ويتم تركيز الجهود في الوقت الحالي وإعطاء الاهتمام الكافي لمجال وضع السياسات الزراعية وتقويمها .

3-2-3 جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية :

بجانب وزارة الفلاحة ، فإن هنالك مؤسسات أخرى تعني بشؤون القطاع الزراعي بدرجات ومستويات متفاوته منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المجلس الوطني للتخطيط ، وزارة التجاره ووزارة المالية ، ويجري حالياً إعادة تنظيم وزارة الفلاحه بعد فصل قطاع الصيد البحري . كما أن أجهزة الوزارة المركزية والمختلفة ما زالت في طور التنظيم وصولاً إلى الوحدات الإدارية المتواجده عبر الولايات والدوائر والبلديات ، ولقد سببت عمليات اعادة التنظيم في القطاع الزراعي عدم استقرار الجهاز العامل في مجال

تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، كما أن مهام الاجهزة الحالية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية غير واضحة أو محدودة تحت مظلة التسيير المركزي للتنمية .

كما تفتقد هذه الأجهزة إمكانية المعلوماتية أو الاحصائية مما يتعذر معه متابعة التطورات التي تحدث في القطاع الزراعي ، كما تواجه مشكلة عدم التناسب بين الامكانيات والمهام إضافة إلى أنه ليس لها جهاز عام للتقييم مع قلة الامكانيات المادية والتحضيرية ، كما أن الكوادر البشرية ينقصها التأهيل والتدريب .

4-2-3 جمهورية السودان :

تشمل الأجهزة المنوط بها تحليل وتقويم السياسات الزراعية في السودان ما يلي :

*** ادارة التخطيط والاقتصاد الزراعي :**

وهي ادارة تابعة لوزارة الزراعة والغابات وقد انشئت هذه الادارة منذ عام 1976 وفي عام 1990 ، أضيف إلى هيكلها قسم خاص بالسياسات الزراعية ويقوم القسم بمتابعة ورسم وتقييم السياسات الزراعية خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائى والصادر وتعمل هذه الاداره على المستوى الاتحادي (المركزي) .

تتكون الادارة من مدير له مؤهل فوق الجامعي وثلاثة رؤساء أقسام بمؤهلات فوق الجامعية وأربعة اخصائيين في الاقتصاد الزراعي (تأهيل فوق الجامعي) وثلاثة مفتشين وثلاثة مساعدين جميعهم حاصلين على مؤهلات جامعية .

تمتلك الادارة أربعة اجهزة حاسوب ويستخدم أسلوب التحليل اليدوي البسيط بإستعمال الآلات الحاسبة دون اللجوء الى إستخدام الحاسوب . وفي بعض الاحيان يستخدم الحاسوب في عمليات التنبؤ بالمساحة والانتاج والانتاجية للسنوات المقبلة ، كما تستخدم المعادلات الرياضية الخاصه بالعرض والطلب والأسعار والمرونات وتتوفر برمجيات إكسل ، لوتس 1-2-3 للتحليل ، ونماذج الاقتصاد القياسي والبرمجيات الاحصائية . يتحصل قسم السياسة على المعلومات الخاصة بواسطة ادارة تنسيق شؤون الولايات بوزارة الزراعة والغابات ولكن ما زال هنالك صعوبة في الحصول عليها بصورة منتظمة ودورية ، ويستخدم القسم أيضاً المعلومات الواردة في إصدارات المنظمات الاقليمية والعالمية والإنترنيت ويجري الاستفادة حالياً من الشبكة الإقليمية لدول الايجاد في معرفة الأسعار والأسواق في هذه الدول .

تتسم طبيعة العلاقة بين إدارة التخطيط والإقتصاد الزراعي والأجهزة والمؤسسات الزراعية والأجهزة الولائية بأنها علاقة تنسيق ومشاركة .

* **الاداره العامة للسياسات الاقتصادية والبرامج :**

تتبع لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، وتعمل هذه الاداره بصفة رئيسية على تقييم ومتابعة سياسات وآليات الإصلاح الاقتصادي الرامية لاطلاق حركة عوامل الانتاج وقوى السوق وتوسيع دائرته قطاعياً وجهوياً . تُعني هذه الادارة بالتنسيق والتعاون على المستوى الأفقي أو الرأسي مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، أو على المستوى الأفقي مع الاداره العامه للموازنة والادارة العامة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، أو مع الجهات الأخرى كبنك السودان والادارة العامة للبحوث والدراسات والاحصاءات ، أو الجهاز المركزي للاحصاء ، أو الوزارات الأخرى كوزارة الزراعة وبقية الوزارات . يبلغ عدد الكوادر بهذه الادارة 41 كادراً يتراوح تأهيلها ما بين التأهيل فوق الجامعي والتأهيل الجامعي في مجالات الاقتصاد ، الاقتصاد الزراعي والمحاسبة وعلوم الاجتماع .

تشمل المعدات الفنية المتوفرة في هذه الادارة عدد (6) أجهزة حاسوب ، GAMS، (4) طابعة ليزر و (2) طابعة إيبسون و Plotter وخدمات اتصال عالمي .

تستخدم الادارة حالياً كثيراً من الادوات الاحصائية في التحليل ، بما في ذلك استخدام البرامج الاحصائية بواسطة الحاسوب مثل برنامج الارتباط ، برنامج الاقتصاد القياسي ، البرامج الاحصائية وبرامج تحليل السلاسل الزمنية .

ويتم الحصول على معظم البيانات بصفة دورية من مصادرها ، وقد يتعذر أحياناً الحصول على بعض البيانات في الوقت المناسب وتشمل أهم مصادر هذه البيانات :

* الجهاز المركزي للاحصاء .
* تقارير بنك السودان .
* تقارير الوزارات والمصالح الحكومية والشركات الخاصة .
* تقارير البنك الاسلامي للتنمية .

ويتواجد في الإدارة شبكة معلومات خاصة بوزارة المالية والاقتصاد ، شبكة معلومات البنك الاسلامي وشبكة الانترنيت .

* ادارة التخطيط والتنمية :

تتبع هذه الاداره للادارة العامة للتخطيط واقتصاديات الثروة الحيوانية بوزارة الثروة الحيوانية . وفي أوائل التسعينات تّم استحداث قسم السياسات الزراعية والذي يناط به اعداد سياسات الانتاج الحيواني وتسويقه وتقويم وتحليل هذه السياسات وأثرها على الصناعات المحلية . لهذه الادارة علاقة تنسيقية بوزارة المالية ووزارات الزراعة ومكتب الاحصاء .

يبلغ عدد العناصر البشرية العاملة في هذه الادارة 6 كوادر من الحاصلين على المؤهلات فوق الجامعية في تخصصات البيطرة والتنمية الريفية والاقتصاد .

للادارة (2) جهاز حاسوب بملحقاته من برمجيات (نوافذ 95 و 98) والبرامج الاحصائية وتشمل النماذج المستخدمه في تحليل معدلات المنحنى المتعدد اللوغاريثمي ، البرمجة الخطية ومعدلات نمو القطيع ، كما تشمل الأساليب المستخدمة اسلوب برنس لتحليل السياسات .

وبالنسبة لمدى اتاحة المعلومات والبيانات اللازمه وامكانية الحصول عليها ومصادرها فلقد تبين أن المعلومات التسويقية المطلوبة من الصعوبة الحصول عليها وبخاصة بيان الجهات المؤسسية المسؤولة عن الواردات والمباع للأسواق الخارجية من الحيوانات.

تشمل مصادر المعلومات والبيانات المحلية للادارة تقارير الولايات ، وان كانت تتصف بعدم الانتظام وكذلك المصادر الخارجية كالنشرات والدوريات والتقارير الدولية ، وإن كانت امكانية الحصول عليها محدودة .

* الاداره العامة للسياسات والبحوث :

تتبع هذه الادارة للبنك المركزي السوداني وقد استحدث قسم السياسات في هيكل الاداره العامه للبحوث والاحصاء في البنك مع بداية التسعينات .

يناط بهذه الإداره اعداد السياسة التمويليه والنقدية سنوياً وفق موجهات السياسة الاقتصادية العليا ، ويتم التنسيق والتعاون بين بنك السودان ووزارة المالية والإقتصاد من خلال هذه الادارة فيما يتعلق بإعداد السياسة النقدية والتمويلية وتنفيذها . كما يتم التنسيق والتعاون مع البنوك الأخرى ، حيث تقوم هذه البنوك سواء كانت متخصصة أو تجارية بتزويد بنك السودان بالبيانات المطلوبة . وتحكم هذه العلاقة أسس ولوائح محددة تنساب بموجبها البيانات والمعلومات المطلوبة . ويبلغ عدد العاملين في هذه الاداره 9 من الحاصلين على مؤهلات جامعية في تخصصات الاقتصاد وإدارة الاعمال والإحصاء .

وبالنسبة للامكانيات الفنية فهناك عدد (8) أجهزة حاسوب مزودة بعدد (4) طابعات ليزر وتستعمل هذه الأجهزة في تحليل البيانات ، كما تستخدم الاداره برنامج إكسل في تحليل البيانات . وبالنسبة لمدى اتاحة المعلومات والبيانات اللازمة ، فإن المعلومات متوفرة ويتم الحصول عليها بصورة اسبوعية وشهرية وهى معلومات كافية ومتوسطة الدقة، ومتوسطة في سرعة إنسيابها . وتستخدم الإداره حالياً الإنترنيت .

بصفة عامة فإن الإمكانيات المالية ومصادر التمويل الوطني لهذه الوحدات محدودة ضمن الميزانية العامة لكل وحدة ولا يوجد حالياً عون فني لمساندة عمل هذه الأجهزة .

5-2-3 الجمهورية العربية السورية :

تمثل مديريتا الإحصاء والتخطيط والاقتصاد الزراعي الجهتين المسؤولتين عن تحليل السياسات الزراعية والتخطيط والتقويم ضمن وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي . أنشئت هاتين المديريتين من أجل تقديم إطار عمل تحليلي لصنع القرار حول المسائل المتعلقة بعملية التعديل البنيوي مثل الاصلاحات الاقتصادية والقطاعية ، سياسة التسعير الزراعي ، المعونات ، سياسات القروض ، الدعم المالي للريف ووضع السياسات ومساندة أجهزة الإحصاء وغيرها .

يتكون الهيكل الاداري لمديرية الاحصاء والتخطيط من مدير ومعاونين ويتولى العمل في هذه المديرية 51 مختصاً ، منهم (3) يحملون شهادة الدكتوراه و (5) يحملون شهادة الدبلوم في الاقتصاد والتخطيط والباقي مهندسون زراعيون جامعيون وفنيون . ويتبع للمديرية دوائر احصائية في المحافظات يتراوح عدد العاملين في كل دائرة ما بين 4-14 عاملاً من مستويات تعليمية ووظيفية مختلفة .

ويتولى العمل في مديرية الاقتصاد الزراعي 28 من الكوادر منهم كادر حاصل على درجة الدكتوراة وكادر حاصل على مؤهل الماجستير تخصص اقتصاد و (3) حاصلون على شهادة دبلوم اقتصاد وتخطيط ، والباقي جامعيين زراعيين وغير زراعيين ومن مستويات تعليمية مختلفة . كما تتبع للمديرية 4 مكاتب مختصة بالدراسات تغطي كافة محافظات القطر . يعمل على مستوى المكاتب 11 في حلب ، 17 في المنطقة الوسطى وفي المنطقة الساحليه (12) ، ويقوم بالعمل في كل مصلحة اقتصاد زراعي على مستوى مديريات الزراعة والاصلاح الزراعي ما بين (3-7) عناصر معظمهم من المهندسين الزراعيين .

كما أن هناك مديرية أخرى هى مديرية تخطيط الزراعة والموارد المائية والتي تتبع وزارة التخطيط ، وهى تقوم بدراسة الأوضاع العامة بالقطاع الزراعي وتحليلها وبيان تطورها والتعرف على امكانيات التنمية فيه ، وتكوين النماذج الاقتصادية لذلك واعداد الخطط ، والمؤشرات التوجيهية لهذه الخطط وخاصة بالنسبة للأنتاج والتكاليف والاستيراد والتصدير والتسويق المحلي لابلاغها للأجهزة الاقتصادية ذات العلاقة ، وتقوم المديرية بالتعاون والتنسيق المتكامل بين وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي (مديرية التخطيط) ووزارة الري (مديرية التخطيط) لدراسة إقتصاديات الموارد المائية وإستغلال الأراضي . كذلك يتم التنسيق بين المديرية ووزارات التموين ، الإقتصاد والصناعة بشأن التسويق الداخلي والخارجي وخطة التصدير والاستيراد وميزان التجارة الخارجية . ويتم التنسيق والتعاون كذلك بين المديرية والجهات المعنية بالقطاع الزراعي في مجال إقتراح السياسات والاجراءات والتنظيمات اللازمة لتحقيق الأهداف والتنسيق بين المشروعات ورفعها لرئاسة مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للتخطيط .

كما يتم التنسيق والتعاون أيضاً بين مديرية الزراعة والري والمديريات المركزية لهيئة تخطيط الدولة وخاصة مديريات (التخطيط الكلي - الصناعة - الطاقة) في مجال إعداد المؤشرات والارقام التوجيهية لخطط الإنتاج والإستيراد والتصدير وإقتراح الإجراءات والتدابير والسياسات والتشريعات اللازمة لتحسين أوضاع القطاع .

يعمل في مديرية تخطيط الزراعة والموارد المائية (20) كادر تتفاوت مؤهلاتهم ما

بين درجة الدكتوراة والشهادة الجامعية والشهادة الثانوية العامة ، والاعدادية في تخصصات الاقتصاد ، الزراعة والمعمار والسكرتارية .

وتجدر الاشارة إلى ما أبرزته الدراسة القطرية من عدم توفر أجهزة أو معدات هذه المديرية بإستثناء جهاز حاسوب قديم يستخدم في إجراء بعض التحليلات الخاصة للدراسات الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية ، وإعداد التقارير المتعلقة بواقع وتحليل القطاع الزراعي ، اضافة إلى توفر بعض الاجهزة البسيطة كالالات الحاسبة المبرمجة. كذلك لم تستخدم حتى الآن أى نماذج أو أساليب في تحليل ومتابعة وتقويم السياسات الزراعية ، ويتم حالياً تدريب أحد العاملين في مركز السياسات لتأهيله في هذا لمجال .

كما يتم توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي من خلال وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي (مديرية التخطيط) ، والمؤسسات التابعة لها ومن وزارة الري ومديريات الاحواض المائية التابعة لوزارة الري ومن المكتب المركزي للاحصاء . وتشمل أهم مصادر هذه المعلومات ما يلي :

- معلومات كلية من المجموعة الإحصائية السنوية والنشرات الإحصائية المنشورة من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الري .
- معلومات خارجية من منشورات المنظمات العربية والدولية وتأتي على رأسها منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحده ويتصف مستوى إمكانية الحصول على هذه المعلومات ، وسرعتها ودقتها وكفايتها بالوسط .

يلاحظ أن كل هذه الوحدات تشارك في مهام تحليل وتقويم السياسات الزراعية ولا يوجد جهاز متخصص مستقل بذاته يقوم بمهام تحليل وتقويم السياسات الزراعية ويتم حالياً دراسة انشاء مركز وطني للسياسات الزراعية .

هذا بالاضافة إلى أن النقص في الموارد المالية يعتبر عاملاً محدداً وأساسياً في بناء الأجهزة المختصة بمعالجة البيانات الإحصائية وحساب المؤشرات الإقتصادية وتحليل

وتقويم السياسات الزراعية . وتعاني الدوائر الاحصائية ، خاصة على المستوى الميداني ، والتي تمثل نواة المعلومات والبيانات لأجهزة تحليل السياسات الزراعية من قلة الكفاءة من ناحية الدقة والشمولية وسرعة انسياب المعلومه ، وعدم توفر برامج موحده وجاهزه للعمل سواء في التطبيقات أو تبويب البيانات ، مما يؤدي إلى إنخفاض كفاءة إستخراج النتائج.

6-2-3 جمهورية العراق :

لا توجد أجهزة وطنية متخصصة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في العراق ، بل هناك جهات ودوائر متعددة تكلف أحياناً بمناقشة جوانب محددة من سياسة زراعية معينه وترفع التوصيات عبر هيئة التخطيط الى لجنة الشؤون الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء . هذه الجهات لديها مهام وظيفية أخرى وقد يتم إستدعاء خبراء إقليميين أو قوميين أو دوليين أومنظمات عربية أو إقليمية أو دولية لإجراء تحليل وتقييم عدد من السياسات الزراعية . وتشمل الدوائر والاجهزة التي تقوم بالإضافة إلى مهامها بمهام تحليل وتقويم السياسات الزراعية الآتي :

- دوائر التخطيط والمتابعة على مستوى وزارات الزراعة والري وإداراتها وهيئاتها وشركاتهما .
- اللجان المتخصصة على مستوى وزارة الزراعة .
- هيئة الرأي .
- غرفة العمليات من خلال إجتماعاتها الدورية التي يرأسها وزير الزراعة .
- المؤتمرات الزراعية .
- لجان الإستزراع والحصاد .
- وزارة الري .

- الإتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية .
- جمعية الاقتصاديين العراقيين .
- نقابة المهندسين الزراعيين .
- المجمع العلمي العراقي .
- تنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي .
- وسائل الاعلام المختلفة .
- هيئة التخطيط .
- لجنة الشؤون الاقتصادية .
- المجلس الوطني .
- ديوان الرقابة المالية .
- مجلس الوزراء .

ومن ناحية أخرى يتم التنسيق والتعاون بين الاجهزة المختلفة التابعة لوزارة الزراعة ووزارة الري ، عبر العلاقات الأفقية من خلال اللجان التي تضم ممثلين لكل من : وزارة الزراعة ، الري ، الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية ، هيئة الرأى ، غرفة العمليات ، المؤتمرات الزراعية ، نقابة المهندسين الزراعيين

كما يتم التنسيق والتعاون عبر العلاقات الرأسية بين الموقع الأعلى والأدنى وبين مركز الوزارة والدوائر التابعة للوزارة وبين السيد الوزير أو السادة الوكلاء مع السادة المدراء العاملون ومديريات الزراعة في المحافظات وبين مدير عام التخطيط والمتابعة ومدراء الاقسام كلٌ في دائرته .

ان أغلب الكوادر التي تدخل في الإعداد للسياسات الزراعية ومناقشة السياسات القائمه وتحليلها وتضمينها هي من الكوادر التي تحمل الشهادات العليا وتتحمل المسؤولية في دوائرها ، وهي في نفس الوقت تتكلف بمهام أخرى ومسؤوليات إدارية ووظيفية مهمة قد لا تكون لها أية علاقة بمجال تحليل وتقييم السياسات الزراعية .

كما أن هذه التشكيلات تابعة لدوائر ومؤسسات لها ميزانياتها السنوية المستقلة ولا تضمن مخصصات موضوعة لمهام تحليل السياسات الزراعية ، ولا توجد أية معونات مالية أو فنية خارجية في مجال تحليل وتقييم السياسات الزراعية ، كذلك لا توجد مشاريع أو برامج خاصة لتدعيم البنية المؤسسية والتطوير والدعم الفني لاجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية بسبب عدم وجود الجهاز المؤسسي المتخصص لهذه المهمة .

ويشمل تخصص العاملين في هذه التشكيلات المساهمة في تحليل وتقييم السياسات الزراعية ، العلوم الاقتصادية وبشكل خاص الإقتصاد الزراعي ، العلوم الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ، الصناعات الغذائية ، والبيطرة .

ويوجد حالياً مشروع واحد يشمل إستدعاء خبير من رابطة دول جنوب وغرب آسيا للقيام بتحليل وتقويم بعض السياسات الزراعية وهي :

- السياسات المرتبطة بالإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي .
- سياسات إستغلال إستثمار الموارد الطبيعية .
- السياسات البحثية الزراعية والبرامج الإنمائية والإرشادية والتدريبية .
- السياسات التسويقية والسعرية وسياسات الدعم .

7-2-3 دولة فلسطين :

تقوم دائرة التخطيط الإستراتيجي وتحليل السياسات والتي تتبع للإدارة العامة للتخطيط والسياسات بوزارة الزراعة بعمل الدراسات اللازمة لتحليل السياسات الزراعية وتقديم التوجهات حولها . انشئت وزارة الزراعة في عام 1994 وفي نهاية 1999 ، بدأت الوزاره من خلال دائرة التخطيط الإستراتيجي وتحليل السياسات على المستوى المركزي من إعداد السياسات الزراعية وإستراتيجيتها وحتى الآن يلاحظ أن العلاقة ما بين دائرة

التخطيط الإستراتيجي وتحليل السياسات وما بين الأجهزة الأخرى التي تعمل في نفس المجال غير واضحة .

يبلغ عدد العاملين في هذه الدائرة 4 كوادر يتدرج تأهيلهم ما بين الجامعي وفوق الجامعي وتشمل تخصصات الاقتصاد الزراعي والعلوم الزراعية . ويتوفر في الدائرة ثلاثة أجهزة حاسوب وثلاثة طابعات من نوع Pentum II و Pentum III وتستخدم هذه الاجهزة في عمليات إعداد السياسات والإستراتيجيات والخطط متوسطة المدى وحسابات التكاليف ومصفوفة تحليل السياسات الزراعية وتجميع البيانات والإحصاءات الزراعية اللازمة لعملية تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، ويبلغ معدل الاستخدام والكفاءة بهذه الاجهزة 100٪ . وتتمثل أهم البرمجيات المستخدمة حالياً ما يلي :

- برمجيات مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لتقدير الميزة النسبية للمنتجات الزراعية الرئيسية .
- برمجيات مصفوفة تحليل السياسات الزراعية المتعلقة بالأمن الغذائي .
- برمجيات تحليل سياسات التمويل الريفي .

وتشير الدراسة القطرية لدولة فلسطين إلى أن هناك صعوبات في الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة بالدقة والسرعة الممكنة والكفاءة اللازمة بسبب عدم تنفيذ برامج التعداد الزراعي والذي يوفر البيانات اللازمة لعملية تحليل السياسات الزراعية وتقويمها .

كذلك لا توجد أنظمة وشبكات للمعلومات لربط الوحدات الفرعية في المحافظات بالاجهزة المركزية في الوزارة . كما أن مصادر المعلومات والبيانات المستخدمة تعتمد علي التقارير المتوفرة من المحافظات والتي تعتبر غير دقيقة بالإضافة إلى مصدر آخر وهو الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني والتي لا تتسم معلوماته وبياناته بالدقة المطلوبة.

3-2-8 دولة الكويت :

أبرزت الدراسة القطرية أن الوحدات التالية تقوم بمهام إختصاصات تحليل وتقويم السياسات الزراعية :

- **الادارة الاقتصادية :**

تتبع هذه الإدارة لقطاع التخطيط والمتابعة بوزارة التخطيط ويناط بها دراسة وتحليل القضايا الإقتصادية التي تعترض مسيرة التنمية وإقتراح التوصيات المناسبة للتعامل معها والمشاركة في إعداد الخطط والبرامج الإقتصادية ، بما يتفق مع الأهداف والسياسات العامة.

تعمل الإدارة بالتعاون مع الجهات المعنية وهى أكثر من 23 جهة في القطاعات الإقتصادية للحصول على البيانات المتاحة لديهم لإعداد الدراسات والخطط القطاعية ووضع المؤشرات التخطيطية الكلية والقطاعية مع الجهات المعنية ، ويبلغ عدد العاملين فيها (13) كادر تتراوح مؤهلاتهم بين الجامعي وفوق الجامعي بتخصصات إقتصاد ، إدارة ومحاسبة . يتوفر للادارة (3) أجهزة حاسوب من موديلات Pentum ، Com-paq، وIBM بالاضافة إلي طابعتين ليزر يبلغ معدل الإستخدام للأجهزة 60٪ ، وتبلغ كفاءة التشغيل 50٪ وعادة تستخدم هذه الأجهزة في حساب المؤشرات التخطيطية على مستوى القطاعات الإقتصادية المختلفة .

كما تستخدم الإدارة النماذج والبرمجيات التالية :

- السلاسل الزمنية والتي تشمل نموذج الإنحدار الذاتي ونماذج المتوسط المتحرك.
- البرمجة الخطية .
- البرمجة غير الخطية .
- برامج المتغيرات الديناميكية .

تشكل القطاعات والإدارات التابعة للقطاع الاقتصادي مصادراً للمعلومات والبيانات اللازمة لأجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، بالاضافة إلى البيانات الدولية والاقليمية والعربية ، ولقد زودت الإداره كذلك بشبكة معلومات داخلية داخل وزارة التخطيط، كما تستخدم شبكة الانترنيت بواسطة العاملين في الادارة .

- **إدارة الإقتصاد والإحصاء الزراعي :** تتبع هذه الادارة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وتشمل المهام الرئيسية لها إصدار النشرات الإحصائية الزراعية،

القيام بالابحاث والدراسات الاقتصادية الزراعية ، المساهمة في وضع الخطة الزراعية ، تصميم المشروعات الاقتصادية الزراعية ، والاشتراك في اللجان المختلفة التي يتم تشكيلها بهدف بحث القضايا الاقتصادية الزراعية .

تتعاون الاداره مع الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط بشأن الحصول على المعلومات الإقتصادية والزراعية ..

يبلغ عدد العاملين في الادارة (18) كادر بتأهيل يتراوح ما بين حاصلي الدبلوم أو الشهادة الجامعية وفوق الجامعية وبتخصصات شملت الإقتصاد الزراعي ، الارشاد الزراعي، الاحصاء ، علوم الكمبيوتر ، والزراعة عامة .

تبلغ عدد أجهزة الحاسوب المتوفرة بالاداره (10) أجهزة و (4) طابعات إحداهما تعمل بالليزر . تستخدم الادارة النماذج والأساليب التالية في عملية التحليل :

- السلاسل الزمنية .
- الإنحدار الخطي البسيط .
- الإنحدار الخطي المتعدد .
- الإنحدار غير الخطي .
- التوقعات المستقبلية .
- تحليلات الجدوى الاقتصادية .

تمد الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط ، إدارة الإقتصاد والإحصاء الزراعي بالهيئة العامة لشئون الزراعة بالمعلومات والبيانات اللازمة لعمل الإدارة حيث أن هنالك تنسيق دائم في هذا المجال ، كذلك تتاح البيانات للادارة من البحوث والمسوحات الميدانية الدورية في المناطق الزراعية .

وتشمل أهم المصادر الأخرى للمعلومات والبيانات وزارة التخطيط ، بلدية الكويت ، والهيئة العامة للبيئة . كما تستفيد الإدارة من المعلومات الصادرة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الزراعة والاغذية التابعة للأمم المتحدة .

وتشمل الشبكات ونظم المعلومات المتاحة للإدارة شبكة المعلومات الداخلية في وزارة التخطيط وشبكة الانترنيت .

– **لجنة الخطة الانمائية :**

تتبع لجنة الخطة الإنمائية للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية . تقوم هذه اللجنة بتخطيط السياسات الإقتصادية الزراعية والتي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية وتعمل اللجنة على عقد إجتماعات دورية مع المسؤولين بالهيئات والمؤسسات الزراعية الخاصة والعامة ، ويتم تجميع البيانات من القطاعات الزراعية المختلفة من كل الإدارات التي تعمل سواء في الإنتاج أو التسويق أو تجارة السلع الزراعية . يتوفر للجنة جهاز حاسوب آلي بطابعة IBM، وتستخدم اللجنة في عملها الأساليب الكمية المختلفة لتحليل المتغيرات موضع الدراسة بجانب التحليل الوصفي للمشاكل والمعوقات التي تعترض مسيرة التنمية الزراعية في الكويت . يتاح للجنة بحكم وطبيعة عملها وتكوينها كل البيانات المنشوره وغير المنشورة التي تعينها على اداء عملها ، تشمل مصادر هذه المعلومات وزارة التخطيط ، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئات والشركات الزراعية الخاصة والعامة ، أما المصادر الخارجية للمعلومات التي تعتمد عليها اللجنة فهي المعلومات والبيانات المنشورة في إصدارات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، منظمة الزراعة والاغذية ومجلس التعاون الخليجي . كما توفر أيضاً شبكة الانترنيت المعلومات والبيانات المطلوبة .

3-2-9 **جمهورية مصر العربية :**

يعتبر قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي هو المسؤول عن جمع وتبويب ونشر البيانات والإحصاءات الزراعية وتحديثها . أما جانب البحوث والدراسات الاقتصادية وإعداد السياسات والإحصاءات الزراعية وتقويمها فيقع عبؤها الأكبر على مركز البحوث الزراعية من خلال المعاهد البحثية والمعامل المركزية ، ومن أهم المعاهد المناط بها توفير المعلومات الزراعية وتحليل السياسات الزراعية هو معهد بحوث الإقتصاد الزراعي ، حيث يلعب دوراً كبيراً في هذا المجال ، ولقد إستكمل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي هيكلة التنظيمي الحالي بصدور قرار مركز البحوث الزراعية لسنة 1977 ، وقرار الجهاز المركزي للتنظيم والإداره لسنة 1986 ، والقرار الوزاري لسنة

1989 ، حيث أصبح هذا الهيكل يتضمن إحدى عشر قسماً بحثياً ، ووحده ذات طابع خاص للدراسات الاقتصادية .

تشمل مهام المعهد إجراء الدراسات الاقتصادية والإحصائية للدخل الزراعي وإجراء البحوث في مجالات الإقتصاد والإنتاج الزراعي ، إقتصاد الأراضي ، التمويل والتعاون الزراعي ، التسويق الزراعي و تنمية المجتمع الريفي ، تحليل السياسات الزراعية ، البحوث والدراسات القيمية والسلع الزراعية ، واقتصاد العمالة وكذلك عمل دراسات احصائية تطبيقية لتحسين جمع بيانات مختلف المتغيرات الاقتصادية لأغراض السياسة الاقتصادية.

يختص قسم بحوث السياسة الزراعية وتقييم المشروعات في المعهد بإجراء البحوث ذات الصلة المباشرة بالسياسة الزراعية ويضم القسم وحدتين بحثيتين :

- وحدة بحوث السياسة الزراعية .
- وحدة بحوث تقييم المشروعات .

هنالك أجهزة ومؤسسات عديدة في مختلف الوزارات والهيئات تعمل في مجال تحليل السياسات وتقويمها وجميعها لا يربطها إطار أو خطة ذات أهداف وادوار لأي منها ، فالمثال على ذلك وضع الهيئات العاملة في مجال البحث العلمي الزراعي وأهمها مركز البحوث الزراعية الذي يضم معهد بحوث الاقتصاد الزراعي يتبع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وكذلك مركز بحوث الصحراء بالشعبة الزراعية بالمركز القومي للبحوث فهي تتبع لوزارة البحث العلمي ، ومركز البحوث المائية ويتبع لوزارة الري والموارد المائية وكليات ومعاهد الزراعة بالجامعات المصرية . كل هذه المؤسسات والهيئات تتضمن هياكلها التنظيمية أجهزة ووحدات تعمل في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية . كما تقوم بإعداد الدراسات المختلفة في مجال تحليل السياسات الزراعية وتقويمها ودون تنسيق بين بعضها البعض . وهو الأمر الذي يؤدي الى تكرار الدراسات والبحوث وهدر الأموال والجهد ، وقد تكون نتائج هذه الدراسات متضاربة وهو مؤشر ضعف الروابط الافقيه بين هذه الاجهزة وعدم التنسيق في مجال تنفيذ وتحليل وتقويم السياسات الزراعية .

وتجدر الإشارة إلى أنه تلاحظ خلال الفترة القليلة الماضية أن بدأت أجهزة الدولة والمسؤولين في التنبه الى هذه المشكلة . واقتراح تكوين مجلس أعلى للبحوث ليهتم بالتنسيق بين هذه الأجهزة في الوزارات المختلفة ولتلافي الازدواجية والتكرار والتضارب في نتائج الدراسات والبحوث الخاصة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية وان كان إلى الآن لم يتم إكتمال وتنفيذ هذا المقترح .

يبلغ عدد كوادر الهيئة البحثية بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي حوالي 196 كادر ، منهم 35 رئيس بحوث و 35 باحث أول و 57 باحث و (50) باحث مساعد و (19) مساعد باحث.

وفيما يتعلق بالتصنيف الوظيفي والتخصصي لهذه الكوادر ، فأن وظائف كل من رئيس بحوث وباحث أول أو باحث هم الحاصلون على الدكتوراه في مختلف فروع الاقتصاد الزراعي . ويتم تأهيل المهندسين الزراعيين بالمعهد ومساعديهم من خلال الدورات التدريبية في مختلف فروع الاقتصاد الزراعي ، كما يتم ارسال عدد محدود للدورات التدريبية بالخارج من اعضاء الهيئة البحثية في حالة الحصول على منح تدريبية .

وبلغ عدد المستفيدين من التدريب 25 من اعضاء الهيئة البحثية وذلك خلال عام 1999 وكان التدريب في مجال تحليل السياسات الزراعية .

كما يتوفر في المعهد اجهزة الحاسب الآلي إلا أنه يفتقر إلى قاعدة معلومات ، ويحتاج إلى وقت طويل للحصول على البيانات المطلوبة من الجهات المعنية .

أما فيما يتعلق بإستخدام النماذج الرياضية في تحليل وتقويم السياسة الزراعية ، فالمشكلة كما أوضحتها الدراسة القطرية تكمن في عدم وجود النماذج وعدم الألمام والدراية بطريقة تطبيقها عملياً واستخلاص النتائج منها ، وتفسيرها بصورة اقتصادية تخدم صانع القرار . ويعتمد ذلك على وجود المختصين في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية وكما سبق القول فإن عدد هؤلاء يعتبر قليل نسبياً بالمقارنة بإجمالي إعداد الكوادر الحاصلة على مؤهلات الدكتوراه والماجستير .

10-2-3 المملكة المغربية :

تقوم مصلحة تحليل السياسات الزراعية التابعة لمديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية

بوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري بتقييم آثار السياسات على التنمية الفلاحية وإجراء الدراسات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري المتعلقة بالأسواق الداخلية والخارجية للمنتجات الفلاحية وتحليل الإستراتيجية لأهم السلاسل الفلاحية .

وهنالك تنسيق وتكامل بين المصلحة والمديريات والمؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة من خلال انعقاد اللجان الوزارية ، كذلك يتم التنسيق والتعاون من خلال هذه المصلحة مع الوزارات الأخرى خاصة وزارة المالية والتجهيز .

بلغ عدد كوادر مصلحة تحليل السياسات الزراعية (5) كوادر تتباين مؤهلاتهم ما بين المستوى فوق الجامعي والجامعي في مجالات الاقتصاد الزراعي .

تشمل الاجهزة والمعدات المتوفرة للمصلحة (3) اجهزة حاسوب ، يصل معدل الاستخدام لها 90٪ وكفاءة التشغيل 80٪ بالاضافة إلى (2) آلات طباعة . تستخدم هذه الأجهزة في عمليات تحليل الأسعار والبيانات الزراعية بشكل عام .

من بين النماذج والأساليب المستخدمه في التحليل نماذج البرمجة الخطية وغير الخطية ، نموذج المدخلات والمخرجات وبرامج قواعد البيانات الدولية ، بالاضافة إلى برامج الاحصاء ، إكسل ، GAMS وبرامج الطباعة وغيرها . وتستخدم المصلحة المعلومات المتوفرة من الشبكات الدولية بإمكانية حصول عالية .

لكن كما أشارت الدراسة القطرية إن المصلحة تعاني من عدم وجود الكوادر المتخصصة كما تعاني من نقص الموارد المالية لاقتناء المعدات والأجهزة .

11-2-3 الجمهورية الاسلامية الموريتانية :

تقوم إدارة السياسات والمتابعة والتقييم التابعة لوزارة التنمية الريفية والبيئة بإعداد السياسات وجمع وتحليل البيانات الاحصائية ومتابعة وتقييم البيانات والمشاريع الزراعية . كما تشرف الإدارة على رسم السياسات العامه للدوله في مجال الزراعه والبيئة والثروة الحيوانية بالتنسيق مع الإدارات المركزية والشركاء في التنمية . كما تشرف أيضاً على تنسيق ومتابعة أعمال هذه الإدارات عن طريق التقارير التي تصدرها .

يبلغ عدد العاملين في إدارة السياسات والمتابعة والتقويم 51 عاملاً ، منهم حوالي 11 بمؤهل عالي متخصص في الاقتصاد الزراعي والاحصاء والباقي بمؤهل متوسط في مجالات الاحصاء والزراعة والإدارة .

يتوفر للادارة (10) أجهزة حاسوب ، وقد خصص واحد منها لمتابعة وتصميم المشاريع وآخر للاسقاطات الزراعية . يتوفر في الادارة برنامج لتحليل البيانات الاحصائية، كما ان أهم مصادر المعلومات التي تصل للادارة بشكل دوري نتائج المسوحات وبيانات تقارير المنظمات الدولية والاقليمية . وتعاني الادارة بشكل ملحوظ من ضعف التنسيق مع الادارات الأخرى ذات الصلة وقلة الكوادر المتخصصة .

12-2-3 الجمهورية اليمنية :

تقوم ادارة السياسات الزراعية التابعة للادارة العامة للتخطيط والمتابعة لوزارة الزراعة والري بالإعداد والتحضير للاجتماعات الدورية للجنة السياسية الزراعية في الوزارة ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادره عن اجتماعات اللجنة وإعداد التصورات المستقبلية للسياسات الزراعية للاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج الانمائية وصياغة المشروعات وإجراء الدراسات عن اقتصاديات الانتاج الزراعي لمختلف انشطة القطاع الزراعي .

بالنسبة لطبيعة العلاقة بين الإدارة والأجهزة والمؤسسات الأخرى المعنية ، فتتمثل في تبادل المعلومات عند الحاجه فقط ، وينعدم التنسيق فيما يخص توفير المعلومات المطلوبة وفي الوقت المطلوب وبالشكل المطلوب وعدم المرونه والبيروقراطية في الحصول على المعلومات .

يبلغ عدد العاملين في الادارة 25 عاملاً تتراوح مؤهلاتهم بين الماجستير ، البكالوريوس ، الليسانس والمؤهل الفني الاداري . يشمل التصنيف التخصصي اقتصاد زراعي ، اقتصاد ، هندسة ، كمبيوتر ، هندسة زراعية ادارة وتخصصات أخرى مختلفة .

يتوفر بالادارة عدد (11) من أجهزة الحاسوب منها 7 موديل IBM و 4 موديل DEL . كما يبلغ مستوى معدل إستخدام الاجهزة 90٪ وكفاءة تشغيلها 70٪.

يوجد لدى الإداره جميع برامج الكمبيوتر الأكثر استخداماً BINDER ACCESS, EXCLE WINWORD ، كما توجد برامج الشبكة المحلية وبرنامج FOXPRO .

تشير الدراسة القطرية إلى أن مستوى مدى اتاحة المعلومات والبيانات اللازمة لاباس

بها ، وان كان هناك نقص في المعلومات والبيانات التفصيلية بصوره منتظمة ، مما يتطلب الأمر إجراء بعض المسوحات والدراسات الميدانية للحصول عليها ، وتشمل أهم مصادر المعلومات والبيانات الجهاز المركزي للاحصاء ، الدراسات الميدانية والتقارير المحلية الاقليمية والدولية ، وبالنسبة لإمكانية الحصول عليها بالسرعة والدقة والكفاية المطلوبة تعتبر متوسطه .

وتوجد لدى الادارة شبكة محلية يتم في اطارها تبادل المعلومات والبيانات بين الادارة العامة والديوان العام .

3-3 التحليل المقارن لمستوى الكفاية والكفاءة للاجهزة في الاقطار العربية:

نسبة لما تمثله كفاءة وكفاية المقومات الماديه والتمويليه ، الكوادر البشرية المتخصصة، مدى تطور وحداثة نظم واجهزة وأساليب العمل والطرق والنماذج المستخدمه في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، مستوى فاعلية الاجهزة في رسم السياسات وتقويمها وتعديلها ، طبيعة ومستوى العلاقات الافقيه والرأسية والتنسيق بين الاجهزة ومؤسسات اتخاذ القرار ، ومدى اتاحة المعلومات والوصول إليها ومدى الكفاية والتأهيل والتخصص للكوادر البشرية في كفاءة الاجهزة العاملة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية، يقوم هذا الجزء من الدراسة بتحليل مقارن لمستوى الكفاية والكفاءة لهذه المكونات وذلك على مستوى الاقطار العربية موضوع الدراسة .

3-3-1 المقومات الفنية والتمويلية والكوادر البشرية المتخصصة :

تعاني معظم الدول العربية من نقص في المعونات الفنية والتمويلية والكوادر البشرية المتخصصة حيث تلاحظ وجود هذه الاجهزة في كل الدول العربية في شكل أقسام أو إدارات تابعة لإدارة عامة أو دائرة أو غير ذلك ، تتقاسم ميزانيتها مع الإدارات الأخرى تحت مظلة الادارة العامة أو الدائرة أو المديرية . هذا بالاضافة إلى عدم توفر الدعم الخارجي في معظم الدول العربية ما عدا في أقطار محدودة كما هو الحال في الأردن ومصر .

ويوضح الجدول رقم (3-1) موقف المقومات الفنية والتمويلية والكوادر البشرية المتخصصة .

جدول رقم (3-1)
المقومات الفنية والتمويلية والكوادر البشرية

الدولة	المقومات الفنية	المخصصات التمويلية	الكوادر البشرية المختصة
المملكة الأردنية الهاشمية	دعم فني من خلال مشروع تحليل أثر السياسات الزراعية (GTZ)	دعم مالي من خلال مشروع تحليل أثر السياسات الزراعية (GTZ)	كفاءات وطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية عند الحاجة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	تجري إعادة تنظيم الأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية	هنالك حوالي 405 مليون دينار جزائري تتكفل بنشاطات التأطير والتحليل بالإضافة إلى مصاريف خاصة بنشاطات الدعم التقني	غالبية الكوادر البشرية المختصة تقوم بنشاطات إدارية بحته وبعيدة عن مهامهم
الجمهورية العربية السورية	عدم استكمال الأجهزة المتخصصة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية	يعتبر ضعف الموارد المالية عاملاً محدداً للأجهزة الوطنية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية	قلة العناصر المؤهلة في الجهات المعنية بوضع السياسات الزراعية
جمهورية السودان	قلة فاعلية الأجهزة في تحليل المعلومات والمتابعة الميدانية لمعرفة آثار السياسات الزراعية على مستوى الوحدات الانتاجية	عدم وجود الاعتمادات المالية المنتظمة	نقص الكوادر البشرية المتخصصة والمدربة

تابع جدول رقم (3-1)
المقومات الفنية والتمويلية والكوادر البشرية

الدولة	المقومات الفنية	المخصصات التمويلية	الكوادر البشرية المختصة
جمهورية العراق	ليست هنالك اجهزة متخصصة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية	لا يكلف النظام المتبع حالياً في تحليل وتقويم السياسات الزراعية الدولية أية أعباء	الكوادر التي تدخل في اعداد وتحليل وتقويم السياسات الزراعية هي كوادر تحمل شهادات عليا . وتتحمل المسؤولية في دوائرها وفي الوقت ذاته مكلفه بمهام ومسؤوليات أخرى قد لا يكون لها علاقة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية
دولة الكويت	لا يوجد هناك اجهزة متخصصة بتحليل وتقويم السياسات الزراعية	عدم توفر الامكانيات المادية اللازمة لانجاز سير العمل من اعداد وأدوات تدريبية لكافة الدراسات الاقتصادية والاحصائية	لا يوجد (إلا نادراً) ممن يقومون بتحليل السياسات الزراعية
جمهورية مصر العربية	تعمل الأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ضمن وزارات وهيئات ذات علاقة بالقطاع الزراعي	تعتمد الأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في تمويلها على الميزانية العامة للدولة ولا توجد مخصصات مالية مستقلة لتلك الأجهزة	كفاية الكوادر البشرية المتخصصة من الناحية العددية بينما كفاءة تلك الأعداد في أداء مهامها تعتبر محدودة نسبياً

تابع جدول رقم (3-1)
المقومات الفنية والتمويلية والكوادر البشرية

الدولة	المقومات الفنية	المخصصات التمويلية	الكوادر البشرية المختصة
المملكة المغربية	عدم قدرة المؤسسات المناط بها تحليل وتقويم السياسات الزراعية على اقتناء الأجهزة الالكترونية ذات الامكانيات التقنية العالية وعدم قدرتها على صيانتها وتحديثها بما يواكب التطورت العالمية	تعاني الأجهزة من نقص في الموارد المالية ، كما ان اعتماد هذه المؤسسات على جهات تمويل أجنبية يؤدي إلى عدم توفر عنصر الاستمرار بمجرد توقف هذا الدعم	تعاني الأجهزة من قلة الكوادر البشرية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية مما يترتب عليه انخفاض كفاءة العنصر البشري
الجمهورية اليمنية	المقومات الفنية غير كافية مقارنة بحجم العمل المناط به لتحليل وتقويم السياسات الزراعية	الامكانيات التمويلية شحيحة وغير كافية	شح الكوادر البشرية المتخصصة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية

يتضح من التحليل المقارن لمستوى الكفاية والكفاءة للمقومات الفنية والتمويلية والكوادر البشرية ان الدول العربية موضوع الدراسة تعاني من عدم كفاءة وكفاية في المقومات المذكورة .

2-3-3 مدى تطور وحداثة نظم وأجهزة وأساليب العمل والطرق والنماذج المستخدمة في مجال التحليل :

نسبة لحداثة العمل في مجال السياسات الزراعية في الدول العربية ، حيث بدأ إهتمام الدول العربية وضمن سياسات التعديل الهيكلي التي اتبعتها منذ أواخر الثمانينات إلى سنوات التسعينات باستخدام السياسات الزراعية كأداة تعمل على زيادة كفاءة الموارد المحلية ، زيادة نسبة النمو في القطاع الزراعي وتوجيه الاقتصاد بقطاعاته المختلفة نحو التنمية المستدامة ، ونتيجة للمستجدات العالمية في مجال التقنيات والمنافسة الشديدة نحو الكفاءة والكفاية ، وبلورة اتفاقيات الجات إلى قيام منظمة التجارة العالمية التي تهتم بحرية التجارة والنفاذ إلى الأسواق من خلال زيادة الكفاءة الفنية والاقتصادية للمنتج الزراعي ، مما اشتدت معه الحاجه لاجهزة تعمل على تحليل وتقويم السياسات الزراعية لجعلها ملائمه للاتفاقيات الموضوعة وتعديلها في حالة مواجهتها بمعوقات ومشاكل طارئة.

ويلخص الجدول رقم (3-2) كفاءة الأجهزة الفنية وأساليب العمل والنماذج المستخدمة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، ويتضح من هذا الجدول أن الأجهزة والبرامج المستخدمة وأساليب العمل المتبعة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية موضوع الدراسة تتصف بعدم الحداثة وعدم استخدامها بالكفاءة المطلوبة ، بالإضافة إلي الحاجة لتوفر البرمجيات الحديثة والمتخصصة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، إذ أن كفاءة هذه الاجهزة والبرامج ترتبط بمدى تطور الامكانيات الفنية وتجهيزاتها وأساليب ونماذج التحليل المستخدمة فيها وحسب مستويات الدول .

جدول رقم (3-2)

كفاءة الأجهزة الفنية وإساليب العمل والنماذج المستخدمة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية

الدولة	كفاءة الأجهزة وأساليب العمل	النماذج المستخدمة	تطور حداثة الأجهزة
المملكة الأردنية الهاشمية	منخفض نسبياً	منخفض نسبياً	يجري تحديثها
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	لا تستخدم بالكفاءة المطلوبة	لا تستخدم بالكفاءة المطلوبة	يتم التحديث من الدعم التقني
جمهورية السودان	عدم كفاءة الاجهزة الحالية وانخفاض كفاءة أسلوب العمل المتبع	تفتقر إلى الكفاءة المطلوبة	لا يوجد
الجمهورية العربية السورية	انخفاض الكفاءة وتتطلب استيفاء أساليب العمل المتطورة	يتطلب استيفاء الطرق والنماذج المتطورة	لا يوجد
جمهورية العراق	الأجهزة وأساليب العمل المستخدمة تقليدية ولا تواكب التغيرات السريعة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية	عدم وجود النماذج والبرامج المتخصصة	لا يوجد

تابع جدول رقم (3-2)
كفاءة الأجهزة الفنية وأساليب العمل والنماذج المستخدمة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية

الدولة	كفاءة الأجهزة وأساليب العمل	النماذج المستخدمة	تطور حداثة الأجهزة
دولة الكويت	الاجهزة المستخدمة تتسم بالطابع التقليدي مع بدائية أساليب العمل المستخدمة ومحدوديها	النماذج المستخدمة تتسم بالتقليدية ويفتقر الى الكفاءة المطلوبة	لا يوجد
جمهورية مصر العربية	تفتقر الاجهزة وأساليب العمل بها إلى ربطها خلال شبكة للمعومات	النماذج الموجودة تواجه مشكة في طريقة تطبيقها واستخدامها عملياً	أجهزة حديثة
المملكة المغربية	انخفاض الكفاءة بسبب نقص دقة وعدم شمول المعلومات الاحصائية	قلة النماذج المستخدمة المبرمجة على الحواسيب	لا يوجد
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	انخفاض كفاءة الاجهزة وعدم مسايرة الاساليب المتطورة	قلة كفاءة البرامج الحالية والحاجة الى تعزيز الافراد بالحصول على برمجيا متطورة	لا يوجد
الجمهورية اليمنية	تتوفر الاجهزة الحديثة والتي تحتاج الى استخدامها بالكفاءة المطلوبة وأساليب العمل الحديثة	توفر البرمجيات الحديثة غير أنها تحتاج الى استخدامها الاستخدام المتخصص	لا يوجد

3-3-3 مستوى الفاعلية في رسم السياسات الزراعية وتقويمها وتعديلها :

لا يزال مستوى فاعلية اداء الاجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية قاصراً ، إذ ينحصر دورها في معظم الدول العربية في المشاركة في الإعداد لهذه السياسات والمناقشة فقط وليس بشكل شمولي كما هو مطلوب ، ففي الغالب يقتصر الإعداد والمناقشه على جزئية معينة من السياسات الزراعية كسياسة التسعير مثلاً.. أما بالنسبة لمهام وأعمال تقويم السياسات الزراعية فلا توجد الأجهزة المتخصصة .

ونتيجة للمستحدثات والتغيرات الدولية الراهنة في المناخ الاقتصادي العالمي ، واتجاه كثير من الدول للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، فإن الأمر يستلزم تعديل وتطوير سياساتها الكلية والزراعية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الجديدة ومواءمة السياسات الزراعية ومتطلباتها. ومن ذلك أن يكون مستوى الأجهزة المنوط بها رسم السياسات وتحليلها وتقويمها عالياً وفاعلاً .

ويوضح الجدول رقم (3-3) مستوى الفعالية في رسم السياسات الزراعية وتقويمها وتعديلها في الدول العربية موضع الدراسة .

3-3-4 طبيعة ومستوى العلاقات الأفقية والرأسية والتنسيق مع أجهزة ومؤسسات اتخاذ القرار والأجهزة التنفيذية :

تتسم أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية التي شملتها الدراسة بالتعددية ، مما يتطلب جهداً كبيراً في عملية التنسيق بين هذه الأجهزة منعاً للازدواجية والتضارب في النتائج المتحصل عليها من تحليل وتقويم السياسات الزراعية وتكرار الدراسات والبحوث . وقد أدركت بعض الدول كما هو الحال في جمهورية مصر العربية هذا الضعف في الروابط الافقيه بين هذه الأجهزة ، وتم أخيراً التفكير في تكوين مجلس أعلى للبحوث يهتم بالتنسيق بين هذه الأجهزة في الوزارات المختلفة .

جدول رقم (3-3)

مستوى الفاعلية في رسم السياسات الزراعية وتحليلها وتقويمها

القطر	مستوى الفاعلية في رسم السياسات الزراعية وتحليلها وتقويمها
المملكة الأردنية الهاشمية	تم تعديل وتطوير السياسات والقوانين الاقتصادية والزراعية لمواجهة التطورات الاقتصادية الدولية والتزامات الأردن في منظمة التجارة العالمية. وقد زاد ذلك من فعالية ورسم السياسات الزراعية كأداة وتحليلها وتقويمها لتكون موائمة للمتغيرات العالمية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	الشروع في عملية الخصخصة والتوجه نحو اقتصاديات السو ق، يتطلب زيادة فعالية الأجهزة لرسم السياسات والأجهزة المتخصصة بتحليلها وتقويمها ، وتشهد الأجهزة حالياً مرحلة إعادة تنظيم
جمهورية السودان	مستوى الفاعلية للأجهزة المتوفرة حالياً فهي فاعلية على مستوى اعداد المؤشرات الإقتصادية الكلية وما زال مستوى فاعلية الأجهزة الوطنية تحليل وتقويم السياسات الزراعية دون مستوى اتخاذ القرارات المتعلقة بتقويم المسار الإقتصادي
الجمهورية العربية السورية	تعمل الحكومة السورية على رفع مستوى الفاعلية لأجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية بمساعدة فنيه من منظمة الاغذية والزراعة وبتمويل من الحكومة الايطالية ، وذلك بتنفيذ مشروع دعم مديريتي الاحصاء والتخطيط والاقتصاد الزراعي المسئولتان عن تحليل السياسات الزراعية والتخطيط والتقويم
جمهورية العراق	رسم السياسات الزراعية حالياً يتمثل في تعديل السياسات القائمة بواسطة لجان متعددة مما يتطلب تنسيقاً لنجاح فاعلية رسم السياسات الزراعية
دولة الكويت	مستوى الفاعلية في رسم السياسات الزراعية لا يعتمد على تحليل اقتصادي للسياسات الزراعية المتبعة بل من خبرة اللجنة المناط بها اعداد السياسات تقديراً منها للمصلحة العامة

تابع جدول رقم (3-3)
مستوى الفاعلية في رسم السياسات الزراعية وتحليلها وتقويمها

القطر	مستوى الفاعلية في رسم السياسات الزراعية وتحليلها وتقويمها
جمهورية مصر العربية	اتجهت الحكومة في السنوات الاخيرة الى احداث التعديلات الهيكلية في قطاع الزراعة والسياسات الزراعية للعمل على احداث تعبئة للموارد والامكانيات الزراعية المتاحة للاسراع بمعدلات التنمية الزراعية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى
المملكة المغربية	في أغلب الأحيان تقوم المصالح الوزارية بتحليل السياسات الزراعية المقترحة من طرف متخذي القرار بعد حدوث أمر طارئ وهنالك ضعف في التنسيق عند وضع السياسات الزراعية بين معديها ومنفذيها
الاسلامية	مستوى فاعلية رسم السياسات الزراعية بواسطة ادارة السياسات والمتابعة والتعميم لا تزال محدودة وغير قادرة علي سلبية متطلبات القطاع الزراعي
	مستوى فاعلية رسم السياسات يرتبط بقدرات العاملين في تخطيط هذه السياسات وبصفة عامة يتم تعديل السياسات وفقاً للتوجهات الإدارية كزية.

من التحليل المقارن في الجدول رقم (3-3) ، يلاحظ أن مستوى الفاعلية في رسم السياسات الزراعية وتحليلها وتقويمها في معظم الدول موضع الدراسة يتسم بالمحدودية وضعف التنسيق بين معدي السياسة والجهاز التنفيذي غير أن حكومات الدول تتجه نحو احداث التغيرات المطلوبة لرفع مستوى الفاعلية في رسم السياسات الزراعية وتحليلها وتقويمها كما هو الحال في المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية .

5-3-3 مدى إتاحة المعلومات والوصول إليها :

تباينت الدول العربية في مستوى إتاحة المعلومات والوصول إليها من مصادرها الداخلية أو الخارجية . ففي معظم الدول العربية التي شملتها الدراسة كان المؤشر أن مدى اتاحة المعلومات من المصادر الداخلية والتي تجمع ميدانياً ، ومن الأجهزة الفرعية في الولايات يعتبر بصفة عامة متوسط أو محدود في بعض الاحيان ، وبنفس الدرجة عن مستوى اتاحة المعلومات من المصادر الخارجية والتي تنساب عبر التقارير الدولية والمؤسسات الاقليمية الا أن سرعة انسيابها تكاد تكون محدودة .

كذلك تشكل شبكات الاتصالات كمصادر للمعلومات في بعض الدول موضوع الدراسة، كما هو الحال في السودان ، الكويت ، المغرب واليمن ، التي ترتبط أجهزتها العاملة في المجال بشبكات داخلية وشبكة الانترنيت كنظم حديثة للمعلومات لتستفيد منها في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

6-3-3 مدى الكفاية والتأهيل والتخصص للكوادر البشرية:

تمثل الكوادر البشرية المحور الأساسي في كفاءة الاجهزة العاملة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية ويعاني هذا الكادر البشري من عدم الكفاية وقلة التأهيل والتدريب في معظم الدول العربية .

ونسبة لعدم وجود اجهزة متخصصة ومستقلة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، فإن معظم الدول العربية ما زالت تعاني من عدم توفر الكوادر المتخصصة

الباب الرابع

المشاكل والمعوقات ومداخل التطوير للأجهزة العربية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية

4-1 تمهيد :

يتناول هذا الباب عرضاً للمشاكل والمعوقات التي تؤثر على أداء الأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية سواء من الناحية المؤسسية والتنظيمية ، أو الفنية، أو المالية والتشريعية أو المعلوماتية على مستوى الوطن العربي ، كما يضع تصورات ومقترحات لمجالات ومداخل التطوير والمشاريع الوطنية الجارية والمقترحة .

وباستعراض المشاكل والمعوقات التي تواجه الأجهزه العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، كما أوردتها الدراسات القطرية يلاحظ أن هنالك سمات مشتركة وتكراراً للعديد من المشاكل والمعوقات في العديد من الأقطار العربية .

4-2 المشاكل والمعوقات الرئيسية :

يمكن اجمال المشاكل والمعوقات الرئيسية على مستوى الوطن العربي إلى ثلاث مجموعات رئيسية بإعتبارها من أهم العوامل التي تحد من كفاءة هذه الأجهزة وهي على النحو التالي:

* المشاكل والمعوقات المؤسسية والتنظيمية .
* المشاكل والمعوقات الفنية والمعلوماتية .
* المشاكل والمعوقات التشريعية والمالية .

4-2-1 المشاكل والمعوقات المؤسسية والتنظيمية على المستوى القطري :

هناك أسباب عديدة أدت إلى بروز المشاكل والمعوقات المؤسسية والتنظيمية التي تواجه الاجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الأقطار

العربية ويمكن إيجاز هذه المشاكل والمعوقات المشتركة على المستوى القومي في الآتي :

- تعدد المؤسسات والهيئات ذات العلاقه بالقطاع الزراعي والسياسات الزراعية سواء كان تعدد الإدارات أو الجهات المختصة أو الأجهزة الموازية ضمن الوزارة أو ضمن الوزارات المعنية وذلك كما هو الحال في الأردن ، السودان ، سوريا ، مصر والمغرب ، الأمر الذي يؤدي الى الازدواجية وتناقض وتضارب القرارات والسياسات خاصة مع عدم وجود التنسيق والتكامل بين هذه المؤسسات .
- عدم وجود الجهة أو الجهاز المختص بمهام تحليل وتقويم السياسات كوحدة مستقلة ضمن الهياكل التنظيمية للوزارة كما هو الحال في العراق أو قصور الهياكل التنظيمية للأجهزة الوطنية أو عدم اكتمال بنيانها التنظيمي كنتيجة مباشره لضعف الاهتمام بالدور الهام الذي تقوم به هذه الاجهزه ، كما هو الحال في البحرين ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، فلسطين ، الكويت واليمن .
- عدم استقرار الهياكل التنظيمية وما يتبعها من عدم الإستقرار التنظيمي نتيجة اعادة التنظيم والهيكلة للوزارة المعنية ومثال ذلك الجزائر والسودان .
- عدم ثبات وإستقرار العاملين في الأجهزة بسبب تنقلاتهم من مواقع ادارية إلى مواقع أدارية أخرى كما في الجزائر ، أو لتقليص أعداد العاملين بسبب إدماج الأجهزة أو الادارات العاملة كما في الأردن .
- عدم توفر الكوادر الفنية المتخصصة أو الخبراء الوطنيين بشكل كافي والاعتماد على الخبراء الأجانب وفقدان مقومات الاستدامه للعنصر البشري المؤهل كما في معظم الدول موضوع الدراسة الأردن ، سوريا ، البحرين ، فلسطين ، الكويت ، مصر ، موريتانيا .
- المشاكل والمعوقات التنظيمية الأخرى التي تتمثل في البيروقراطية والروتين الإداري الذي يسبب عرقلة وصعوبة انسياب المعلومات والاتصالات بين المؤسسات ذات العلاقة كما هو الحال في مصر ، سوريا .
- مركزية الأجهزة الوطنية وعدم انتشارها علي المستويات القاعدية مما يضعف قدرتها على الإستجابة لإحتياجات المستويات الأدنى والمحلية كما في السودان ، سوريا .

* **جمهورية العراق :**

إن من مميزات التجربة العراقية في تحليل وتقييم السياسات الزراعية هو عدم وجود مشاكل ومحددات مؤسسية لعدم وجود مؤسسة خاصة لهذه المهمة. كما لا توجد أي عقبات أو محددات تنظيمية ، لأن الموضوع المتعلق باي من السياسات الزراعية والمراد تحليلها وتقويمها يتم من خلال تحديد جهات تشارك في إنجاز هذه المهمة مع تحديد الجهة المشرفة على العملية .

* **دولة فلسطين :**

من أهم المحددات المؤسسية التي تجابه الاجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات هو اقتصارها وتواجدها على المستوى المركزي فقط ، وعدم توفر الكوادر المتخصصة على المستويات القاعدية ، كذلك فإن حداثة هذه الأجهزة تشكل إحدى المعوقات التنظيمية .

* **دولة الكويت :**

تعتبر المعوقات المؤسسية من أهم المحددات بشأن تحليل وتخطيط وتقويم السياسات الزراعية في الكويت ، من حيث عدم وجود الشكل المؤسسي ، إذ لاتوجد هيئة أو إدارة أو حتى وحدة مستقلة لتخطيط وتحليل السياسات الزراعية. كما أن السياسات الزراعية المطبقة حالياً ما هي الإ نوع من السياسات التي تطبق بصورة غير منتظمة ولا يوجد ترابط أو إتصال بينها .

وتتمثل المقومات التنظيمية في أن تلك الوحدات الصغيرة والمنوط بها تحليل وتخطيط السياسات الزراعية في الكويت تعمل بصورة منفصلة وغير منظمة في أغلب الأحيان.

* **جمهورية مصر العربية :**

تتمثل المقومات المؤسسية في عدم كفاية ووضع السياسات الزراعية المتماسكة على مستوى البرامج ، على الرغم من وجود روابط أفقية بين الوزارات والهيئات المختلفة ، كما ينعكس أثر التشتت الإداري وضعف الروابط الأفقية بين الأجهزة العاملة في مجال تنفيذ وتقويم السياسات الزراعية على كفاءة إستخدام الموارد في القطاع الزراعي.

أما المعوقات التنظيمية فإنها تتركز في تعدد الهيئات والجهات (المصادر) التي تقوم بإعداد وتجهيز المعلومات والبيانات مما يتطلب التردد على مختلف هذه الجهات للحصول عليها بطريقة رسمية ، وما يصاحب ذلك من عقبات إدارية واجرائية تتطلب أوراق معتمدة ومختومة ، نتيجة لهذه التعقيدات الروتينية التي تواجه البحث ونتيجة لعدم إدراك وفهم القائمين بأهمية هذه البيانات وأهمية نشرها فلا يمكن الاستفادة منها ، كما أن غياب التواصل من خلال شبكات الربط يعكس غياب التنسيق والتنظيم بدرجة كبيرة.

*** المملكة المغربية :**

تتمثل المعوقات المؤسسية في أن كل مديرية بوزارة الفلاحة تقوم بتحليل وتقويم السياسات في مجال إختصاصها مع أن جهة الإختصاص في الوزارة هى مصلحة تحليل السياسات الزراعية بمديرية البرمجة والشئون الإقتصادية لتقوم بهذه المهام ، وانشئت هذه المصلحة عام 1995. وتقتصر إختصاصاتها حالياً على القيام بالدراسات الإقتصادية.

أما بالنسبة للمعوقات التنظيمية فقد تلاحظ تراجع الدولة فيما يخص خدمات الدعم وتأطير الزراعات المندمجة خصوصاً بعد عام 1991، مما أدى الى تقليص التكامل مع الفلاحين.

*** الجمهورية الاسلامية الموريتانية :**

أهم المشاكل المؤسسية التي تواجهها ادارة السياسات والمتابعة والتنظيم يتمثل في قلة الكوادر الفنية المتخصصة .

*** الجمهورية اليمنية :**

تكمن المشاكل المؤسسية والتنظيمية التي تواجه الأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، في أن إقتراح وإعداد السياسات الزراعية يدخل ضمن مهام ومسؤوليات الإدارات العامة المركزية في الوزارة بالرغم من وجود إدارة معنية بهذا العمل تابعة للادارة العامة للتخطيط.

2-2-4 المشاكل والمعوقات الفنية والمعلوماتية على المستوى القطري :

تتمثل أهم المشاكل والمعوقات الفنية والمعلوماتية التي تقلل من كفاءة أداء الأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية على مستوى الاقطار العربية فيما يلي :

- عدم توفر القواعد المعلوماتيه للقطاع الزراعي ، وضعف وعدم دقة المعلومات والبيانات اللازمة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، كما هو الحال في الأردن ، سوريا ، العراق ، فلسطين ، الكويت واليمن .
- تضارب وتناقض البيانات والمعلومات والاحصاءات الزراعية لازدواجيتها وتعدد المصادر العاملة في مجال المعلومات والاحصاءات وذلك كما هو الحال في كل الدول العربية موضوع الدراسة .
- ضعف أو عدم وجود الإرتباط بشبكات المعلومات الإقليمية والدولية ، أو شبكات الإتصالات المحلية .
- عدم التنسيق والتكامل بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في مجال المعلومات والبيانات والإحصاءات الزراعية ومثال ذلك الأردن ، السودان ، سوريا ومصر .
- النقص في الامكانيات الفنية والأجهزة والمعدات والبرمجيات الحديثة ، واستخدام البرامج والأساليب البدائية ، وضعف الوسائط والقنوات المناسبة لنقل وأنسياب المعلومات المطلوبة (تكنولوجيا المعلومات) كما تلاحظ في كل من الأردن ، الجزائر ، السودان ، سوريا، العراق ، ، الكويت ، مصر ، المغرب واليمن .
- تداخل الاجهزة الوظيفية الأخرى غير المختصة وتكليفها بالقيام وانجاز مهام ومسؤوليات تحليل وتقويم السياسات الزراعية عن طريق تشكيل اللجان بالاضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات المتحصل عليها لسريتها كما هو الحال في العراق .

ويمكن استعراض المشاكل والمعوقات الفنية والمعلوماتية على المستوى القطري فيما يلي :

*** المملكة الأردنية الهاشمية :**

تتعدد المؤسسات التي تعمل في مجال المعلومات والبيانات الزراعية وتعمل بمعزل عن

باقي المؤسسات، مما أدى الى تضارب وإزدواجية البيانات أو المعلومات المنشورة ، وذلك لعدم وجود تنسيق وتكامل بين هذه المؤسسات. كما تعتبر ظاهرة تباين الأرقام الزراعية الصادرة عن الجهات المختلفة ملفتة للنظر في مجال تحليل السياسات الزراعية، ذلك أن التحليل الكمي يتطلب توافر أرقام دقيقة، الأمر الذي حدا بالتوجه الى التحليل الكيفي للتغلب على مشكلة دقة البيانات الكمية.

*** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :**

تعاني الأجهزة المعنية بالتحليل والتقويم من نقص في الإمكانيات الفنية وعدم التناسب بين الإمكانيات الموجودة والمهام الواجب تنفيذها . كما أن هناك حاجة الى قنوات أو وسائط لنقل المعلومات التقنية والإقتصادية والسياسية لمساعدة الفلاحين ووضع الأسس والدعائم الضرورية لذلك .

*** جمهورية السودان :**

تشير المعلومات المستقاة من الوحدات التى تعمل في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية والكلية أن هذه الأجهزة تفتقر بصورة كبيرة الى الأجهزة والمعدات التي يمكن إستغلالها في تحليل وتقويم السياسات، حيث تلاحظ أن معظم هذه الوحدات تعتمد على برامج وأساليب غير حديثة وذلك نتيجة لعدم كفاءة الأجهزة الفنية المتاحة لها.

ومن حيث المحددات المعلوماتية فإن ضعف وعدم وجود وسائل الحركة والإعتمادات المالية للعمل الميداني قد أثر كثيراً على نوعية وكثافة هذه المعلومات، ويرجع ذلك لعدم وجود قنوات إتصال محددة ومعروفة على مستوى الولايات والمشاريع الزراعية الكبرى والمؤسسات والشركات الزراعية يمكن الإعتماد عليها في الحصول على معلومات واقعية ودقيقة وكافية تعين في تحليل وتقويم السياسات الزراعية الموضوعة على القطاع الزراعي.

*** الجمهورية العربية السورية :**

لا يوجد في الجمهورية العربية السورية جهازاً متخصصاً في تحليل وتقويم السياسات الزراعية، كما أن الأجهزة المعنية بهذه المهمة تفتقر إلى المعدات والإمكانيات اللازمة. وتتصف الدوائر الإحصائية على المستوى الميداني بالمناطق الإدارية بانخفاض كفاءتها وتدنى مستوى التنسيق والتكامل بين الأجهزة العاملة في مجال المعلومات والبيانات الزراعية .

* جمهورية العراق :

تكمن المحددات الفنية في أسلوب إنجاز مهمة تحليل وتقويم السياسات الزراعية إذ يتطلب الأمر تكليف وزج أجهزة وظيفية في لجان حقلية أو تطبيق تقنيات جديدة أو إستخدام مرافق مؤسسية معينة. أما المحددات المعلوماتية فهي ناجمة عن التعامل السري لبعض المعلومات والبيانات، مما يتطلب الحصول على موافقات خاصة ولايمكن نشرها، مما يجعل من نتائج فريق العمل عملاً سرياً ومحدود التداول .

* دولة فلسطين :

برزت مشكلة عدم توفر القواعد المعلوماتية للقطاع الزراعي ونظم إدارة المعلومات كأهم المحددات الفنية والمعلوماتية في دولة فلسطين .

* دولة الكويت :

شكل نقص الامكانيات الفنية بالإضافة إلى عدم كفاية الإمكانيات المادية اللازمة لتدريب الموظفين (داخلياً وخارجياً) ، معوقاً فنياً هاماً . هذا الى جانب عدم كفاية السيارات اللازمة لجمع المعلومات ميدانياً للدراسات الإقتصادية والإحصائية ، وتأخر صدور النشرات الإحصائية ، مما يقلل من أهمية البيانات المتحصل عليها لتخطيط السياسات الزراعية لتقادمها ، كما أن ما ينجز من الدراسات المنظورية (المستقبلية) عدد ضئيل للغاية .

* جمهورية مصر العربية :

من الواضح أن قطاع الزراعة المصرى يحتاج الى تكنولوجيا المعلومات، وتجدر الإشارة الى أن بعض هذه التكنولوجيا متوفرة بالوزارة ، والبعض الآخر يحتاج الى إستكمال وتطوير ، حيث توجد نظم الخبرة بمركز البحوث الزراعية وقاعدة بيانات بقطاع الشئون الإقتصادية وشبكة إتصالات كما يوجد نقص في الكوادر المؤهلة والمتخصصة في الإحصاء والمعلومات . ومن أوجه القصور ما يتعلق بعدم حداثة البيانات والإحصاءات

الزراعية (التخلف الزمنى) ، وعدم استمراريتها أو تناقضها ومايترتب على ذلك من خلل في بيانات البحوث والدراسات القائمة على هذه الإحصاءات. إذ أن البيانات الإحصائية غير الصحيحة تعطى توقعات غير سليمة .

* **المملكة المغربية :**

من حيث المحددات الفنية، فإنه من الملاحظ نقص في البرمجيات بالنسبة للمصالح المركزية والمصالح الفرعية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية، ويؤدي هذا النقص الى عدم إمكانية تتبع كل ماهو جديد في هذا الميدان المعلوماتي .

كما تجدر الإشارة إلى أن توفر معلومات غير دقيقة أوعدم وصولها إلى مستخدميها في الوقت المناسب، قد يؤدي في غالب الأحيان إلى إتخاذ قرارات بعيدة عن أرض الواقع، وحتى ان وجدت الأجهزة الفنية والمعدات المعلوماتية قد يكون هناك نقص في كيفية توظيفها بدرجة عالية من الأتقان إذ تقل الكفاءات المهنية في ميدان إستخدام البرمجيات الحديثة.

* **الجمهورية اليمنية :**

تتمثل المشاكل الفنية للأجهزة القائمة بتحليل وتقويم السياسات في نقص الأجهزة والمعدات. كما تعاني هذه الأجهزة من نقص في توفر المعلومات والبطء في تدفقها وعدم ارتباطها بشبكات المعلومات الدولية (الإنترنيت) وذلك للحصول على المعلومات والتعرف على مايجرى في العالم من تطورات سريعة .

3-2-4 المشاكل والمعوقات التشريعية والمالية على المستوى القطري :

تتمثل المشاكل والمعوقات التشريعية والمالية التي تواجه الأجهزة العاملة في مجال السياسات الزراعية في الدول العربية في الآتي :

- النقص في القوانين والتشريعات الزراعية وعدم وجود التشريعات التي تلزم تطبيق سياسات زراعية محددة ، كما هو الحال في الاردن ، السودان ، المغرب واليمن.

- عدم وجود التشريعات المتعلقة بانشاء وتأسيس الأجهزة المختصة والمستقلة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية .
- عدم وجود تشريعات تنص على تجميع ونشر البيانات الاحصائية الزراعية ومن أمثلة ذلك مصر والكويت .
- نقص الامكانيات والموارد المالية وعدم كفاية الميزانيات والمخصصات كما في كل الدول العربية موضوع الدراسة .

ويمكن عرض المشاكل والمعوقات التشريعية والمالية على المستوى القطري فيما يلي:

*** المملكة الأردنية الهاشمية :**

لايوجد تشريع يلزم بتطبيق سياسات زراعية محددة إلا من خلال قانون الزراعة الجديد الذي يتضمن مبادىء عامة منبثقة عن وثيقة السياسة الزراعية. أما من حيث المحددات المالية ، فقد تبين عدم وجود مخصصات مالية كافية مما يعيق عمل الإدارة، حيث أن عدم تخصيص مبالغ لعملية التدريب يؤثر سلبياً على الآداء بشكل عام كما يعيق إجراء المسوح لجمع البيانات الضرورية لتحليل السياسة الزراعية.

*** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :**

لاتوجد مشاكل أو محددات تشريعية، غير أن غياب قانون التثمين للعامل والهياكل قد يكون إحدى المعوقات ، كما أن نقص الإعتمادات المالية المخصصة لمهمة تحليل وتقويم السياسات الزراعية يعيق أداء الاجهزة المختصة .

*** جمهورية السودان :**

إن إهتمام الدولة بأمور التخطيط الزراعي والسياسات الزراعية ومدى جدواها على المستوى الاتحادي والولائي في ظل الإقتصاد الحر ، قد تقلص بصورة كبيرة خلال

العقدين الماضيين، لهذا نجد أن السياسات الزراعية المفروضة على القطاع الزراعي لاتحكمها قوانين وتشريعات ملزمة حتى تمكنها من أن تكون مؤثرة إيجابياً على القطاع الزراعي الذي تتجاذبه سلطة المركز وسلطة الولايات ولاتحكمه قوانين محددة وملزمة .

أما المحددات المالية فتعتبر القاسم المشترك لكل الأجهزة التي تعمل في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية وشملتها هذه الدراسة ، فجميعها تشكو من قلة الموارد المالية المصدقة لها لتدير مناشطها .

* **الجمهورية العربية السورية :**

من القضايا التشريعية عدم إصدار تشريع خاص ببناء جهاز موسع في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية . كما يعتبر نقص الموارد المالية عاملاً محدداً أساسياً في توفير البنى التحتية للأجهزة في معالجة البيانات الإحصائية وحساب المؤشرات الإقتصادية، وفي تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

* **جمهورية العراق :**

تشير المعلومات المستقاة من الدراسة القطرية ، أنه لا توجد أية محددات أو مشاكل تشريعية سوى أن بعض توصيات اللجنة المكلفة بالتحليل والتقويم لسياسة زراعية محددة تحتاج الى اصدار تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة. أما عن المحددات المالية فهي مرتبطة بالطريقة التي يتم التحليل والتقويم من خلالها، فالزيارات الميدانية وتوفير وسائط النقل والتكاليف التشغيلية قد تحتاج الى موافقات مالية محددة .

* **دولة فلسطين :**

لم تشر الدراسة القطرية إلى أي محددات تشريعية ، إلا أن من أهم المشاكل التي واجهت الأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل السياسات ، نقص الموارد المالية والتي تشكل عقبة أمام إمكانية تطوير وحدة تحليل وتقويم السياسات الزراعية وتوفير المعدات والأجهزة المطلوبة .

* دولة الكويت :

تبرز مشكلة التشريع في تخويل وزارة التخطيط فقط ودون غيرها سلطة تجميع ونشر البيانات الإحصائية، علاوة على ذلك ، فإن النقص في الإمدادات المالية والميزانيات المخصصة لنشاطات تحليل السياسات الزراعية في أي من الهيئات المخولة بذلك يعتبر محدداً رئيسياً .

* جمهورية مصر العربية :

لاتوجد تشريعات تمنع إعداد ونشر البيانات والمعلومات الإقتصادية ماعدا المعلومات الخاصة بالأمن القومي من خلال الأجهزة والمؤسسات المصرح لها بالعمل ، ولكن توجد هناك حواجز بيروقراطية تمنع تداول ونشر البيانات بين العاملين في بعض الأجهزة الخاصة بالمعلومات والبيانات وأجهزة البحث العلمي ، وكذا النشر في المجلات والدوريات العلمية، وقد تكون هذه البيروقراطية أقوى من القوانين والتشريعات ، إذ لاتوجد تشريعات تجزم حجب وعدم نشر هذه المعلومات والبيانات والإستفادة منها في البحوث العلمية وتقويم السياسات الزراعية بصفة خاصة . كذلك فإن الروتين الحكومي يتفشى في الإجراءات الإدارية والتنظيمية مما يؤخر ويقلل من الاستفادة من هذه البيانات والمعلومات في الوقت المطلوب .

كما تعتبر المحددات المالية من أكبر المعوقات الرئيسية في تطوير أجهزة المعلومات والبيانات ، وكذلك توفير الإعتمادات اللازمة لإجراء البحوث والدراسات الإقتصادية ومنها بصفة خاصة تحليل وتقويم السياسات الزراعية، حيث أن أي نظام سليم للمعلومات والبحوث الجيدة ، يستلزم توفر الإمكانيات المادية في صورة أجهزة ومعدات لازمة لأداء كافة الوظائف التي تتضمنها تلك الأنظمة من جمع البيانات ومراجعتها وتخزينها وجدولتها وتحليلها واستخلاص النتائج والتوصيات وغيرها من الوظائف في هذا المجال. ومن الواضح أن نقص الإعتمادات المالية ومحدوديتها ، يعتبر من المحددات الرئيسية ومن المشاكل التي تواجه الأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسة الزراعية.

* **المملكة المغربية :**

أشارت الدراسة القطرية إلى أن الإطار التشريعي موجود وملائم ، وهناك عدة قوانين وتشريعات تحفز على تقويم السياسات الزراعية، إلا أن هذه القوانين والتشريعات تعتبر غير مواكبة للأوضاع الحالية ، إذ يعود تاريخ إصدارها الى عشرات السنين ولم يتم تحديثها منذ تاريخ الإصدار .

كما يعتبر المحدد المالي محدداً رئيساً في هذا الميدان، علي سبيل المثال لم يخصص من ميزانية الاستثمار لوزارة الفلاحة لمجال التكوين والبحث سوى ما يعادل 6٪ من هذه الميزانية. ومن الآثار السلبية لنقص الموارد المالية ضعف إمكانيات الأجهزة الوطنية العاملة في هذا المجال لإقتناء الأجهزة الآلية وتحديثها بما يتواكب مع التطورات السريعة خاصة فيما يتعلق بالميادين الجديدة المتعلقة بالحواسب الالكترونية ، الأمر الذي ترتب عليه عدم الإستفادة من هذه التطورات .

* **الجمهورية الاسلامية الموريتانية :**

وضحت الدراسة القطرية أن انشاء وتأسيس إدارة السياسات والمتابعة والتقييم التغلب على القصور في الجوانب المؤسسية والتنظيمية من حيث عدم وجود الجهاز ، ولكن يبقى أن الادارة تعاني من مشكلة ضعف إمكانياتها المادية

ورية اليمنية :

به أن النقص الحاصل في القوانين والتشريعات الزراعية يجعل من تحليل الزراعية قاصراً. كما تعاني الأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم من نقص الموارد المالية التي في الغالب تحد من تنفيذ الكثير من ل هذه الأجهزة .

3-4 مجالات ومداخل التطوير :

إن تطوير أداء أجهزة تحليل وتقويم السياسات يعد ذو أهمية كبيرة بالنسبة لكافة الأقطار العربية وذلك لأسباب لعل أهمها :

- قيام الأجهزة الوطنية بمهامها ومسؤولياتها في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية بشكل أكثر كفاءة .
- إمكانية قيام الأجهزة المعنية بالتطبيق العلمي للبرمجيات والنماذج المتاحة الآن في مجال التحليل والتقييم وهذا سوف يطور آداءها ويعينها على تنفيذ مهامها.
- رفع كفاءة وسرعة دقة المعلومات المطلوبة لإجراء التحليل وإعداد الدراسات.
- تعظيم إستفادة الكوادر البشرية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية من فرص التدريب المباشر والممارسة العملية .
- زيادة فرص الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحادثة وفي مجال الأجهزة والمعدات .
- تمكين الأجهزة المعنية من إصدار مخطوطاتها ذات الصلة وبصورة مستمرة ومنتظمة .
- زيادة فرص التنسيق والتجانس في السياسات الزراعية العربية .

وفيما يلي عرض تفصيلي للمجالات التي حددتها الدول العربية موضوع الدراسة .

1-3-4 مجالات التطوير في البناء المؤسسي والعلاقات المؤسسية:

- استفادة الأجهزة المعنية من مشاركة أجهزة الدولة المختلفة ذات العلاقة وكذلك الإستفادة من مشاركة التنظيمات الموجودة سواء كانت حكومية أو أهلية للمساعدة في وضع السياسات الزراعية الواقعية والملائمة والتي تلبي حاجة المجتمع المحلي .

- احترام ومراعاة القوانين والتشريعات الخاصة وقوانين العمل والأجور عند وضع السياسات الزراعية .
- تكامل الأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية والتنسيق بين أعمالها .
- مراعاة التنسيق والتكامل في علاقة الإدارة العاملة في تحليل السياسات الزراعية مع مؤسسات الدولة الأخرى ذات الصلة والإستفادة من المنظمات الموجودة (حكومية أو أهلية) .
- تفعيل المشاركة من الجهات المعنية مثل وزارات الزراعة، ووزارات الصناعة ، والتجارة ، والتخطيط الدولي ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية والاتحادات والتعاونيات والجمعيات في إعداد السياسات الكلية والقطاعية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .
- التنسيق بين الجهات المختلفة في القطاع الزراعي ، بما فيها القطاع الخاص والاتحادات والمنظمات غير الحكومية من أجل إعداد خطط وبرامج ومشروعات تلاءم وتنسجم مع المسار المحدد للسياسة الزراعية ، مع القيام بالمراجعة الدورية لسياسات القطاع الزراعي والأنشطة تحت القطاعية والمشروعات وأعمال التحليل الاقتصادي اللازم لبيان جدوى هذه المشروعات .
- توعية متخذي القرار بضرورة وأهمية السياسات الزراعية ، وإصدار التشريعات المتعلقة ببناء جهاز موسع في مجال تحليل وتقويم السياسات الاقتصادية منها والسياسات الزراعية وتزويده بكافة متطلبات التقانات الحديثة المستخدمة .
- توسيع الاستفادة من تجربة بعض الأقطار العربية في هذا المجال وتبادل الخبرات فيما بينها .
- اعداد أنظمة وقواعد المعلومات الزراعية المتعلقة بالتنمية الزراعية المتكاملة ، وتوفير البيانات والإحصاءات الدقيقة واللازمة ببناء محاور الإستراتيجيات الزراعية وتحليل وتقويم السياسات الزراعية .

- إشراك الكوادر العاملة في إدارة البيانات وتقويم وتحليل الواقع الزراعي ، ووضع السياسات الزراعية ، في زيارات ميدانية لمراكز السياسات الزراعية أو الاقتصادية المتقدمة سواء على المستوى العربي أو الدول المتقدمة ، للاطلاع واكتساب المعرفة ، وتبادل الخبرات في مجال متابعة وتقييم آثار المتغيرات الإقتصادية والإقليمية والدولية .

- المساعدة في توفير خبراء لوضع الشكل المتطور للهيكل الوظيفي لمراكز السياسات على مستوى الوزارات والهيئات الحكومية في الدول وبعض المختصين في تحليل وتقويم السياسات الاقتصادية وعلى رأسها السياسات الزراعية ، إضافة لوضع أسلوب العمل اللازم للتعاون والتنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المعنية بالسياسات (تنظيمات محلية أو عربية أو دولية...الخ) .

2-3-4 مجالات التطوير في الأجهزة والمعدات والبرمجيات ونظم المعلومات والإتصالات:

- إستخدام الأجهزة والمعدات في مجالات الإدارة، الطباعة، البحوث، تحديث المعلومات والبيانات وبعض مجالات التدريب.

- إستخدام الحاسب الآلي في تحليل وتقويم السياسات وتوفير البرامج المتخصصة في هذا المجال ، فإستخدام الحاسب الآلي في تحليل وتقويم السياسات يكاد يكون معدوماً وذلك لعدم وجود برامج متخصصة في هذا المجال وكذلك لعدم وجود متدربين في تحليل السياسات على الحاسب الآلي ويتم التحليل والتقويم بالطرق التقليدية . لذلك فإن مجالات تقويم ورفع كفاءة الأجهزة والمعدات تتلخص في الآتي :

* تأهيل وتطوير المراكز التدريبية المحلية أو الأقليمية وتزويدها بالأجهزة الحديثة ويتم ذلك عن طريق حكومات الدول أو المنظمات الدولية .

* توفير البرامج المتخصصة للمراكز التدريبية الحديثة وربطها بالمراكز الدولية وتطوير برامجها التدريبية لتواكب المتغيرات الجديدة والإستفادة من خبرات هذه المراكز لتطوير مجال التدريب .

* حصر وتصنيف الكفاءات التدريبية في مجال الحاسب الآلي والعمل على سد النقص الناجم في عدد ونوعية المدربين في هذا المجال وتنظيم مجهوداتهم لتصب في برامج موحدة لتوسيع دائرة الفائدة .

* تحديث النماذج الاحصائية وتوحيدها عربياً بما يتناسب والأساليب الحديثة لتبويب وتحليل وتقويم السياسات الزراعية .

* اعادة تقييم وعرض البيانات الزراعية وتحليلها بالمقاييس المناسبة وحساب المؤشرات الناتجة ، لتساعد في تحليل وتقويم السياسات السابقة، وضع سياسات جديدة تفيد في تطوير وتنمية القطاعات الزراعية.

3-3-4 مجالات التطوير في البرامج التدريبية وتأهيل الكوادر البشرية :

- إن مجالات ومتطلبات تطوير ورفع كفاءة الأداء لأجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية في البرامج التدريبية وتأهيل الكوادر، تتطلب أن تشمل البرامج التدريبية الفئات الوظيفية المختلفة. ويمكن تقدير إحتياجات التدريب في إطار تحليل السياسات تحت ثلاثة أنواع من المهارات (مهنية – تخطيطية وإدارية) ، على أن يتم توفير التمويل المناسب لإنجاح برامج التدريب كذلك لا لابد أن يتضمن المحتوى التدريبي الآتي :

* مكونات السياسة الزراعية .

* الجهات القائمة بإعداد السياسة وتنفيذها .

* البيانات والإحصاءات اللازمة لإعداد السياسات الزراعية وكيفية الحصول عليها وترقيتها .

* كيفية تنفيذ السياسة الزراعية وأساليب التنفيذ .

* العلاقات التشابكية الزراعية والآثار الناجمة على القطاع الزراعي .

* النماذج التدريبية التي يقوم بها المتدرب بنفسه .

- إعداد الكوادر المتخصصة في وضع البرامج المناسبة التي تستوعب واقع السياسات الزراعية. ولرفع كفاءة الأداء يجب التأكيد على المتطلبات التالية:

* وضوح السياسة الزراعية ومكوناتها للتعرف على الإحتياجات الفعلية .

* تحديد مجموعة الوظائف المختلفة لتنفيذ السياسة الزراعية وتحليل الوظائف .

* تدريب وتأهيل الكوادر اللازمة مركزياً وفرعياً على مستوى المحافظات ، والمناطق الإدارية أو القرى من أجل توفير المعلومات الدقيقة اللازمة لتقويم السياسات ، وتوحيد النماذج التي تخدم هذا العمل ، إضافة لتوفير المستلزمات اللازمة من تقنيات العمل الميداني والمكتبي لمعالجة البيانات والمعلومات وتفادي الأخطاء للوصول الى النتائج المنطقية والواقعية بتصوير الواقع ، ووضع السياسات الزراعية لتنمية الاقتصاد والاستفادة من الطاقة المتاحة من الموارد لإستثمارها بالشكل الأمثل .

* شمولية التدريب للعاملين في مجال وضع وتقييم السياسات الزراعية والبرمجة على الحاسبات الآلية .

* الحد من هجرة الكفاءات الممتازة إلى أماكن أخرى وذلك بتوفير الظروف الملائمة للإستفادة من كفاءتهم .

4-3-4 مجالات التطوير في الأطر التنظيمية أو التشريعية :

تتلخص مجالات ومتطلبات تطوير الأطر التنظيمية التشريعية لرفع كفاءة الآداء للأجهزة المعنية في :

- تطوير المؤسسات والهيئات والقطاعات العاملة في وضع السياسات الزراعية بما يتناسب مع إحتياجات القطر ومتطلبات الدخول في عصر العولمة. ولابد من التنسيق بين الأجهزة والإدارات الحالية العاملة في وضع السياسات واعطائها الشرعية اللازمة للقيام بأدوارها .

- تنظيم وبناء الأجهزة العاملة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية وتنظيم إرتباطاتها الأمامية والخلفية مع الوحدات الأخرى في المحافظات والمؤسسات والوزارات ذات العلاقة مثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

- زيادة دور القطاع الخاص في رسم السياسات الزراعية مثل المنظمات الأهلية ، والمزارعين ، إتحادات المزارعين وجمعيات مستخدمي المياه ومجالس التسويق وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة .

- إيجاد شبكة معلومات موحدة لربط الأجهزة والوحدات العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية والكلية .

- تأسيس الوحدات على المستويات القاعدية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية ليتم ربطها بشبكة تبادل المعلومات مع المركز الرئيسي في الوزارة المعنية .

5-3-4 مجالات أخرى للتطوير :

هنالك مجالات أخرى للتطوير يمكن من خلالها دعم الآداء الفني وتقويم السياسات الزراعية في الأقطار العربية ، ولعل من أهمها ما يلي :

- إستخدام مجالات الإعلام والتعريف بأهمية السياسات الزراعية لدى المهتمين

والعاملين والقيادات في القطاعات الزراعية .

- مراجعة سياسة المراقبة الاقتصادية عن طريق الأسعار وتعويضها بسياسة مراقبة النوعية والجودة .

- مراجعة سياسة الدعم التي ترمي أساساً الى حماية الشرائح الضعيفة في المجتمع والى إعانة موجهة مستهدفة فعلاً لتلك الشرائح .

- التطوير الفعلي لقطاع البحث العلمي المتكامل بالتكنولوجيا المحلية والاستفادة من المستجدات العلمية والفنية على المستوى العالمي وهذا هو التحدي الأساسي والمنفذ الوحيد لمواجهة المزاحمة على الأسواق العالمية .

- توفير الظروف الملائمة بهدف إبراز فرص التكامل الاقتصادي الإقليمي .

- توفير الاعتمادات المالية اللازمة لمستلزمات العمل ، ومنح العاملين في هذا المجال حوافز تشجيعية لزيادة كفاءة الأداء .

- ضرورة إيجاد أقصى قدر ممكن من التنسيق والتكامل فيما بين الأجهزة العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية (قطريا وعربياً ودوليا) من خلال المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

- تعزيز وتطوير دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعتبارها المنظمة المتخصصة في تطوير وتدريب الكوادر في كافة المجالات المتعلقة بالتنمية الزراعية ، وتنفيذ الدراسات اللازمة بهذا الشأن للقيام بالآتي :

* المساهمة في زيادة التنسيق والتجانس في السياسات الزراعية العربية من خلال الدراسات أو تنفيذ مشروعات مشتركة ، وتنظيم لقاءات وندوات أو ورش عمل على مستوى كبار المسؤلين أو الكوادر العاملة في هذا المجال.

* مساعدة الدول العربية في رصد وتحليل آثار المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسات الزراعية والمساهمة في تقديم السياسات والإجراءات التي تتلاءم مع الآثار المحتملة لهذه المتغيرات .

4-4 المشاريع والبرامج القطرية الجارية والمقترحة للتطوير على المستوى القطري :

4-4-1 المشاريع والبرامج القطرية الجارية للتطوير :

يمكن استعراض المشاريع والبرامج القطرية الجارية للتطوير على المستوى القطري للدول موضوع الدراسة فيما يلي :

*** المملكة الأردنية الهاشمية :**

تتمثل أهم المشاريع أو البرامج الجارية للتطوير في المملكة فيما يلي :

أولاً : مشروع متابعة آثار تطبيق السياسة الزراعية :

1- أهداف المشروع :

تتمثل في :

- تمكين متخذي القرار في القطاع الزراعي من إتخاذ القرارات المناسبة على أسس دائمة وثابتة .
- تمكين كادر وزارة الزراعة من تحليل تقييم السياسة الزراعية وآثارها على صغار المزارعين بكفاءة.

2- مكونات المشروع :

- إجراء مسوحات لعينة من المزارعين في وادي الأردن ، ولعينة أخرى في المرتفعات بالإضافة إلى عينة ثالثة تمثل مربى الثروة الحيوانية ، في المرتفعات، حيث تم حساب الدخل المزرعي الناتج عن النشاطات الزراعية للعينات المختارة.
- تحليل النتائج للوصول إلى تحديد أسباب التغيرات التي طرأت على دخولهم.
- إقتراح السياسات البديلة والتي يمكن أن تساهم في التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق السياسات الزراعية.

3- الجهات المنفذة والمشاركة :

وزارة الزراعة مديرية الإقتصاد والسياسة الزراعية بالتعاون مع وكالة الإنماء الألمانية، أما الجهات المساعدة ، فإنها قاصرة على دائرة الإحصاءات العامة .

4- الميزانية والإطار الزمني :

تبلغ ميزانية المشروع 3 مليون مارك (للمرحلة الأولى) من حكومة المانيا الاتحادية ومليون مارك من الحكومة الأردنية .

5- مستوى التنفيذ :

- تم تحديث المعلومات المتعلقة بمعرفة أربحية المحاصيل الزراعية لـ 160 مزارعاً بالتعاون مع مديريات الزراعة المعنية ، كما تم معالجة هذه البيانات .
- تم عقد ورشة عمل في هذا الخصوص وأفرزت هذه الورشة إستمارة تم إستخدامها في المسح الميداني الذي تم إجراؤه في شهر تشرين ثاني بواسطة فريق مشترك من الوزارة ودائرة الاحصاءات العامة .
- بناء على الإتفاقية التي عقدت بين وزارة الزراعة ودائرة الإحصاءات العامة تم إجراء المسح في منطقة المرتفعات ، وذلك لعينة عشوائية بلغ عددها 550 مزارعاً شملت الأنشطة السياسة والحيوانية ، وسيتم إدخال وتحليل هذه البيانات وإعداد التقرير في بداية العام القادم .

ثانياً : مشروع الخدمات الاستشارية وزارة الزراعة – الأردن :

1- أهداف المشروع :

- دعم امكانيات وزارة الزراعة في متابعة تنفيذ السياسة الزراعية الوطنية .

2- الجهة المنفذة والمشاركة :

- وزارة الزراعة (مديرية الاقتصاد والسياسة الزراعية) بالتعاون مع وكالة الإنماء الألمانية .

3- مدة وتكلفة المشروع :

المدة الاجمالية للمشروع هي الفترة من 1990 إلى 1999 .

وتبلغ تكلفة المشروع الاجماليه 9.8 مليون مارك الماني منها 6.8 مليون قيمة المساهمة الالمانيه

4- **النتائج الرئيسية للمشروع :**

- **النتيجة الأولى** : مواكبة السياسة الزراعية للمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية .

- **النتيجة الثانية** :تصميم خطة عمل لتنفيذ وثيقة السياسة الزراعية وتطوير التعاون بين وزاة الزراعة والمجلس الزراعي .

- **النتيجة الثالثة** : التوصل إلى تطبيق مباديء الادارة الحديثة في مديرية الإقتصاد والسياسة الزراعية .

- **النتيجة الرابعة** : التوصل إلى تحسين في عملية التنسيق والتواصل داخل وزارة الزراعة .

* **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :**

- **مشروع البرنامج الوطني للبحث الزراعي :**

من البرامج الجارية للتطوير في الجزائر البرنامج الوطني للبحث الزراعي المقرر على المديين المتوسط والبعيد . وقد جرى إعداده على أساس الأولويات المحددة للقطاع الزراعي .

1- **أهداف البرنامج :**

يستهدف البرنامج :

- إعادة تنظيم وظيفة البحث على المستوى الوطني وعلى المستوى القطاعي لجعله اكثر ديناميكية.

- تقييم دور البحث الزراعي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

2- مكونات البرنامج :

تغطي مكونات البرنامج الوطني للبحث الزراعي المجالات التالية :

- مكافحة إنجراف التربة والتصحر.
- تنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة.
- مكافحة مرض البيوض.
- التحكم في الري والملوحة.
- التعرف على أنواع التربة وتثمين الثروات السلالية.
- تكييف الأنواع النباتية المقاومة لظروف الجفاف.
- تنمية الإنتاج الحيواني وتثمين السلالات المحلية.
- الحماية النباتية والحيوانية.
- العلوم الغابية وحماية البيئة.
- المعرفة وتثمين الثروات السمكية والتحكم في التلوث البحري.

3- الجهات المنفذة والمشاركة :

الجهات المنفذة هى المعهد الوطني للبحث الزراعي، المعهد الوطني للبحث الغابي . أما الجهات المشاركة فهي المعهد الوطني للمهندسين الزراعيين ووحدة البحث في المناطق الجافة، المعاهد التقنية للفلاحة ، والمدرسة الوطنية للطب البيطري والمعهد الوطني للإرشاد الفلاحي.

4- الميزانية والإطار الزمني :

المخصصات المالية ضمن الميزانية العامة للدولة بالاضافة إلى الدعم التقني ويتم التنفيذ على المديين المتوسط والبعيد .

5- مستوى التنفيذ :

شمل التنفيذ كل القطاع الزراعي (المناطق المختلفة).

*** جمهورية السودان :**

تتمثل المشاريع والبرامج الجارية في السودان فيما يلي :

- مشروع أو برنامج تمويل نشاطات إدارة التخطيط والإقتصاد الزراعي – وزارة الزراعة والغابات وتعتمد على ميزانية التسيير المحدودة والتي توفر لها ضمن ميزانية تسيير الوزارة.
- مشروع أو البرنامج التمويلي الجاري لتنفيذ نشاطات قسم السياسات بوزارة الثروة الحيوانية وتحدد المخصصات ضمن ميزانية التسيير للوزارة .
- مشروع أو البرنامج التمويلي لتنفيذ نشاطات الإدارة العامة للسياسات – بنك السودان ويتم التمويل من قبل البنك .
- البرنامج القطري الممول من الـ UNDP لدعم الادارة العامة للسياسات والبرامج في وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، كما تتلقى الادارة دعماً محدوداً أيضاً من بعض المنظمات الدولية وصندوق النقد الدولي ، وذلك لتسيير أنشطتها .

*** الجمهورية العربية السورية :**

– مشروع دعم مديريتي الاحصاء والتخطيط والاقتصاد الزراعي :

ينفذ هذا المشروع لتطوير مجال الإحصاء والتخطيط وتطوير قاعدة البيانات والإحصاءات الزراعية ، وتوفير الأجهزة اللازمة لمعالجة المعلومات الزراعية .

1– أهداف المشروع :

- مساعدة الحكومة السورية في صياغة وتنفيذ السياسة الزراعية ضمن إطار عمل برامج التعديل البنيوي وتغطية الجوانب الإحصائية لصياغة السياسة الزراعية .
- دعم الامكانات الفنيه والتنظيميه لمديريتي الاقتصاد الزراعي والإحصاء والتخطيط والمؤسسات التابعة في التخطيط والإحصاء الزراعي .

2- مكونات المشروع :

- التعزيز المؤسسي لإنجاز دراسة تأسيس المركز الوطني للسياسات الزراعية واعداد المرحلة الأولى من دراسة إعادة هيكلة وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي .
- اعداد الدراسات المتعلقة بالسياسات الزراعية والاستراتيجية .
- التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

3- الجهات المنفذة والمشاركة :

وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي مديريتي (الاحصاء والتخطيط ، والاقتصاد الزراعي) ، منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) .

* دولة فلسطين :

- مشروع بناء طاقات وزارة الزراعة في مجال التخطيط وتحليل السياسات :

1- أهداف المشروع :

- توفير الدعم اللازم لبناء القدرات في مجال التخطيط وتحليل السياسات ، خصوصاً المتعلقة بالقطاعات الفرعية المتعددة ، والتحليل الاقتصادي لمشاريع المساندة والمشاريع المقترحة والخطة التفصيلية للإستثمار .

2- مكونات المشروع :

- البناء المؤسسي والإداري وبناء الإمكانات الفنية لوزارة الزراعة في مجال التخطيط وتحليل السياسات بالتركيز في هذه المرحلة على مجالات إدارة الموارد الطبيعية (السياسات المائية والتخطيط بشكل خاص) ، الإنتاج الحيواني ، المدخلات الزراعية وترويج الصادرات الزراعية .
- إجراء دراسات متعمقة لسلع رئيسية مختارة للتعرف على المشاكل والمعوقات الإنتاجية والتسويقية ولتصميم وصياغة السياسات لتشجيع الإنتاجية والمنافسة لهذه السلع ، ويقوم طاقم وزارة الزراعة من خلال الدوائر الفنية بالمشاركة في

إعداد هذه الدراسات لاكتساب وتوسيع المهارات والمعرفة الفنية في مجال التخطيط وتحليل السياسات .

- تدريب كادر الوزارة وتحفيز مهاراتهم الفنية وكفاءتهم في صياغة وتنفيذ وتقويم السياسات الزراعية وتطوير الخطط والاستراتيجيات ، وتشمل هذه الأنشطة التدريبية كادر الدوائر بالإضافة إلى كوادر الوزارة على مستوى المحافظات ، ويتم التدريب على جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها .
- تقديم خدمات استشارية للإدارة العليا لاختيار السياسات ، والتخطيط وصياغة المشاريع من خلال تمكين الوزارة من توظيف خبراء محليين ودوليين وتقديم خدمات في مجال إدارة نظم المعلومات وتنظيم هيكل الوزارة .

3- الجهات المنفذة :

وزارة الزراعة .

4- الميزانية والاطار الزمني :

يتكون هذا المشروع من ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى : تم تنفيذها خلال الفترة من منتصف 1996 إلى بداية 1998 بموازنة تبلغ 600000 $ ، وقد تم في هذه المرحلة دعم الإدارة العامة للتخطيط والسياسات بالدورات التدريبية والأجهزة والأدوات اللازمة والأثاث ووسائل النقل . وكان الهدف من هذه المرحلة ، بناء قدرات الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في مجال التخطيط والإحصاء والمتابعة والتقييم
- المرحلة الثانية : وجاري تنفيذها خلال الفترة 1998 إلى 2000 بموازنة قدرها 840000 $ ، وهدفت المرحلة الثانية الى :
- بناء قدرات كادر الإدارة العامة للتخطيط والسياسات من خلال :

* التدريب في مجال التخطيط وتحليل السياسات ، المتابعة والتقييم والإحصاء والمعلومات الزراعية .

* دعم الإدارة العامة للتخطيط والسياسات بأجهزة الحاسوب والبرامج ووسائل الاتصال والمواصلات والأثاث .

- إعداد السياسات والاستراتيجيات الزراعية إضافة إلى إعداد الخطة متوسطة المدى.

- إعداد القانون الزراعي العام والأنشطة التفسيرية المنبثقة عنه في مختلف المجالات الزراعية لتنظيم العمل في القطاع الزراعي الفلسطيني .

*** جمهورية مصر العربية :**

يمكن إستعراض أهم المشاريع الجارية في مصر حتى 1999/12/31 فيما يلي:

أولاً : مشروع تكثيف الإنتاج الزراعي لمحافظات شمال الصعيد :

1- أهداف المشروع :

يطبق هذا المشروع في محافظات المنيا ، بني سويف والفيوم .

ويهدف إلى :

- زيادة دخل صغار المزارعين من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير جهاز الإرشاد الزراعي والحيواني ،

- تقوية الرابطة بين جهازي البحوث والإرشاد لتسهيل عملية إستخدام التقنية اللازمة.

- إنشاء وحدة لبحوث الأنظمة المزرعية الشاملة .

2- مكونات المشروع :

- تطوير ونقل التكنولوجيا .

- الإئتمان .

- التنظيم والإدارة .

3- الجهات المنفذة و المشاركة :

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) .
- الإدارة المركزية لشئون العلاقات الزراعية الخارجية.

4- الميزانية والإطار الزمني :

- **المساهمة الأجنبية :**

قرض من الصندوق الدولي بمبلغ 14.45 مليون وحدة سحب تعادل 79.222 مليون جنية مصرى منها 31.937 مليون جنيه مخصصة لبنك الإئتمان الزراعي .

- **مساهمة الجانب المصري :**

18.8 مليون دولار تعادل 88.542 مليون جنيه مصري ، منها 20.298 مليون مخصصة لبنك الإئتمان الزراعي.

بدأ المشروع في 1995/7/1 وينتهي في 2002/6/30.

مستوى التنفيذ وكفاءة الإستخدام تعادل 40٪ .

ثانياً : مشروع الخدمات الزراعية بالأراضي الجديدة :

1- أهداف المشروع :

- تقديم الخدمات الزراعية بالأراضي الجديدة لتحقيق التنمية الرأسية في زمام عمل المشروع (إقليم النوبارية والبستان وبنجر السكر) والبالغ حالياً 120 ألف فدان ، ستصل في العام الرابع لتنفيذ المشروع إلي 200 ألف فدان .
- تنفيذ أنشطة زراعية بحثية وتدريبية لرفع الكفاءة المهارية لمجموع منتفعي تلك المناطق .
- توفير تسهيلات إئتمانية تتيح لهم الحصول على قروض إستثمارية قصيرة ومتوسطة الأجل بفائدة ميسرة لتحسين دخولهم المزرعية .

2- مكونات المشروع :

- تنفيذ أنشطة زراعية .
- تنفيذ أنشطة بحثية .
- تنفيذ أنشطة تدريبية لرفع الكفاءات المهارية لمجموع منتفعي تلك المناطق .

3- الجهات المنفذة والمشاركة :

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي ، فرع الاسكندرية ومطروح وإدارة المشروع.

4- ميزانية المشروع والإطار الزمني :

- المساهمة الأجنبية :

قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ 18.3 مليون جنيه ، وحدة سحب خاصة تعادل 25.5 مليون دولار وتعادل 87 مليون جنيه مصري موزعة على مكونين، مكون البنك (14.21 مليون وحدة سحب خاصة) : مكون إدارة المشروع (4.09 مليون وحدة سحب) ويتم الصرف بالجنيه المصري بفائدة سنوية قدرها 7٪ بفترة سماح أربع سنوات وتسدد على 20 قسط نصف سنوي.

- مساهمة الجانب المصري :

المساهمة بمبلغ مليون جنيه مصري مخصص لإدارة المشروع.

وقد بدأ المشروع في 1994/10/30 وينتهي في 2000/6/30.

مستوى التنفيذ وكفاءة الإستخدام 96.3٪.

ثالثاً : مشروع التنمية الريفية بالبحيرة :

1- أهداف المشروع :

تنفيذ المرحلة الثانية للمشروع بمراكز (إدفو - رشيد - أبوالمطامير - جناكليس)

بالاضافة إلى عشرة مراكز بالمرحلة الأولى (كفر الدوار - أبوحمص - المحمودية - الدلنجات - كوم حمادة - ومنهور - إيتاي البارود - شبراخيت - الرحمانية - حوش عيسى). ويهدف المشروع إلى :

- إستخدام المنهج المتكامل للتنمية الريفية الشاملة والتي تعتبر ضرورة لتحقيق أفضل إستخدام للموارد المتاحة لتحقيق التنمية الشاملة للإنتاج الزراعي .
- وتوفير فرص العمل بهدف تحسين وتعدد مصادر الدخل الريفي ورفع مستوى المعيشة .

2- مكونات المشروع :

تنفيذ المشروع على مرحلتين الأولى تشمل إنشاء عشرة مراكز إدارية بالمحافظة والثانية تشمل أربعة مراكز إدارية فقط.

3- الجهات المنفذة والمشاركه :

بنك التنمية والإئتمان الزراعي بمحافظة البحيرة - وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي متمثلة في إدارة وتنسيق المشروع بمحافظة البحيرة - الهيئة العامة لمشروعات تحسين الأراضي - صندوق التنمية الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي

4- ميزانية المشروع والإطار الزمني :

تبلغ ميزانية المشروع نحو 86 مليون جنيهاً مصرياً. وقد بدأ في ابريل 1984، وأقفل القرض بمكون بنك التنمية والإئتمان الزراعي بتاريخ 1993/12/31 وبمكون الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي بتاريخ 1998/3/1 وبمكون إدارة وتنسيق المشروع 1998/2/28 كمرحلة أولى وجاري إنهاء إجراءات بدء العمل باتفاقية المرحلة الثانية للمشروع .

* مستوى التنفيذ وكفاءة الإستخدام : 49.7٪ .

رابعاً : مشروع إستصلاح وتعمير 100 ألف فدان بغرب النوبارية والساحل الشمالي :

1- أهداف المشروع :

- تمليك جزء من الأرض المستصلحة لبعض الخريجين وصغار الفلاحين .
- إتاحة الفرصة لبعض المصريين المقيمين بداخل البلاد وخارجها لإستثمار مدخراتهم في قطاع الزراعة.

2- مكونات المشروع :

- إستصلاح الأراضي بامتداد البستان وغرب النوبارية والساحل الشمالي الغربي.
- إحلال وتجديد معدات الأراضي وتوفير قطع الغيار اللازمة لها وتمويل وتوريد محطات الرفع ومهمات الري المتطورة .
- تمويل وتوريد مستلزمات شبكات الكهرباء والمحولات وتغطية تكاليف الخدمات الإستثمارية.

3- الجهات المنفذة والمشاركة :

الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، صندوق أبوظبي للإنماء الإقتصادي العربي.

4- الميزانية والإطار الزمني :

- **المساهمة الأجنبية :**

قرض من صندوق أبوظبي للإنماء الإقتصادي العربي بمبلغ 105 مليون دولار أمريكي يسدد على أقساط نصف سنوية لمدة 17 سنة بعد فترة سماح 8 سنوات بفائدة سنوية 2.5٪ مقابل خدمات القرض عن المبالغ المسحوبة، 0.5٪ تكاليف إدارة القرض عن المبالغ المسحوبة والغير مسددة ويبدأ القسط الأول في 1998/4/30.

- **مساهمة الجانب المصري :** تم تخصيص مبلغ 600.182 مليون جنيه مصري وقد بدأ المشروع في 1990/4/2 وينتهي في 2000/12/31.

مستوى التنفيذ وكفاءة الإستخدام : 60.9٪ .

خامساً : مشروع إصلاح السياسات الزراعية (إتفاقية منحة مشروع المساعدة الفنية) :

1- أهداف المشروع :

يهدف المشروع الى التحرير الكامل لقطاع الزراعة والقطاعات المرتبطة به أو القائمة عليه ، بما يؤدي الى زيادة الإنتاجية وزيادة الصادرات، وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي زيادة الدخل على المستوى الفردي والقومي مع ربط ذلك بتحسين مستوى الأمن الغذائي وذلك من خلال :

- إزالة العوائق المتبقية أمام الإستثمار الخاص في الزراعة والصناعات القائمة .
- خلق نظام تسويقي حر قائم على المنافسة – تشجيع المنافسة بين كل الأطراف المشاركة سواء القطاع الخاص والعام أو المشترك .
- زيادة فرص العمل والدخول في قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى المرتبطة بها .
- زيادة كفاءة إستخدام الأراضي والمياه في الأراضي القديمة والجديدة وربطها ببرامج حماية البيئة.

2- مكونات المشروع :

يعزز المشروع جهود إصلاح السياسات من خلال تقديم العون الفني في أربعة مجالات :

- إصلاح وتصميم وتنفيذ السياسات .
- المتابعة والتحقق والتقييم
- تطوير سياسات المياه .
- الإعلام ذو العلاقة بسياسات المياه.

3- الجهات المنفذة والمشاركة :

- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي .
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

4- ميزانية المشروع والإطار الزمني :

- المساهمة الأجنبية :

41.6 مليون دولار من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعادل 141.44 مليون جنيه مصري تشمل الجزء الخاص بالري في وزارة الأشغال العامة والموارد المائية .

- مساهمة الجانب المصري : مليون جنيه مصري.

هذا وقد تم توقيع الإتفاقية في 28 سبتمبر 1995 وبدأ التنفيذ أول يونيو 1996 على أن ينتهي 30 سبتمبر 2002 .

5- مستوى التنفيذ :

- بلغت كفاءة الاستخدام 77٪ .

*** المملكة المغربية :**

من المشاريع الجارية بالتعاون مع المؤسسات الدولية ما يلي :

أولاً : المؤتمر الدولي حول إقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي :

من بين أهم البرامج الجارية التي تساعد الكوادر على إكتساب الخبرة في مجال تحليل السياسات الزراعية المؤتمر الدولي حول إقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي (الواقع - المشكلات - المستقبل) والذي نظم في جمهورية مصر العربية من طرف جامعة الأزهر المتمثلة في مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي وكلية الزراعة وذلك في الاسبوع الأول من أبريل 2000 .

هدف المؤتمر إلى الإستفادة من التجارب الزراعية الناجمة والإستفادة من خبرات العلماء الممثلين لكل الدول المشاركة من العالم الإسلامي.

ثانياً : الدورة التدريبية القومية في مجال تحليل السياسات :

من بين أهم البرامج الجارية لتقويم وتحليل السياسات الدورة التدريبية القومية في مجال تحليل السياسات التي تهدف إلى :

- التعريف بمتضمنات السياسة الزراعية وتطوراتها في إطار المتغيرات الإقتصادية الإقليمية والدولية.

- توضيح التشابكات والإرتباطات على المستويات الإقتصادية الكلية والقطاعية الزراعية.
- تعريف المتدربين بالبيانات والمعلومات والنماذج اللازمة لصياغة وتحليل السياسات الزراعية.
- تعزيز القدرات الفنية للكوادر العربية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية.

أما بالنسبة لعدد المشاركين في الدورة فقد بلغ 22 متدرباً في مجال تحليل السياسات بوزارات الزراعة بالدول العربية. وقد اشتملت موضوعات الدورة على محاضرات نظرية وتمارين وتطبيقات عملية بإستخدام الحاسبات الالكترونية والبرمجيات المتخصصة في هذا المجال.

*** الجمهورية الاسلامية الموريتانية :**

أولاً : مشروع دعم الإصلاح العقاري :

يهدف هذا المشروع الى تأمين الملكية العقارية وتحسين المردودية الإقتصادية والزراعية والتوازن بين الزراعة والثروة الحيوانية وتتولى تمويل هذا المشروع الحكومة الموريتانية والاتحاد الأوروبي لفترة ثلاث سنوات وبتكلفة مالية تقدر بحوالي 241 مليون اوقية . ويعهد هذا المشروع برسم حدود القطع الزراعية وإجراء المسوح ذات الصلة بنفس المجال في ولايات النهر .

ثانياً : مشروع الدعم الفني في مجال السياسة الزراعية :

يهدف المشروع إلى تنمية وتطوير القدرات المؤسسية في مجال السياسات الزراعية وذلك عن طريق تحسين قدرات التحليل والبرمجة وتحسين نظم الأداء ، ويقدر التمويل بحوالي 386 مليون أوقيه وهو تمويل مشترك بين موريتانيا وجمهورية ألمانيا وقد تمكن المشروع الذي يمتد لفترة سبع سنوات من إعداد برامج متابعة وتحليل للمشاريع الزراعية والإطار الاقتصادي العام للقطاع الزراعي ، كما تمكن هذا المشروع من إعداد برامج الحكومة لصالح العاملين في القطاع الزراعي .

ثالثاً : مشروع المعلومات الريفية :

يهدف هذا المشروع الى تحسين إعداد البيانات المتعلقة بالأمن الغذائى ويمتد خلال فترة خمس سنوات ويتولى تمويله موريتانيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بحوالي 208 مليون أوقية .

رابعاً : مشروع التنمية المندمجة للزراعة المروية :

يهدف هذا المشروع إلى تحسين الاطار المؤسسي والتشريعي للقطاع وبصفة خاصة إدارة السياسات والمتابعة والتقييم ويمتد هذا الدعم خلال فترة ثلاث سنوات كمرحلة أولى تبلغ تكلفته المالية حوالي 400 مليون اوقيه كجزء من الدعم المالي العام للمشروع من قبل الحكومة والبنك الدولي .

ولقد مكن الدعم الذي قدمته مختلف المشاريع السابقة من تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين أدارة السياسات والمتابعة والتقييم ، الأمر الذي ساهم بشكل ملائم في توفير المؤشرات وتوجيه السياسات ومتابعة تنفيذها على المستويين المركزي والجهوي .

*** الجمهورية اليمنية :**

أولاً : مشروع دعم الادارة في القطاع الزراعي :

1- أهداف المشروع :

يهدف المشروع إلى :

- تقوية القدرة المؤسسية والإدارة البحثية والإرشادية في القطاع الزراعي .

2- مكونات المشروع :

- التدريب على تحليل السياسات العامة وتخطيط إستراتيجيات العمل والإستثمار والمتابعة والتقييم .

3- الجهات المنفذة والمشاركة :

- وزارة الزراعة والري بالتعاون مع البنك الدولي .

4- الميزانية والاطار الزمني :

بلغت ميزانية المشروع مليون دولار ، بدأ المشروع في عام 1993 وينتهي في يونيو 2000.

ثانياً : مشروع التعاون الفني TCP في مجال تحليل السياسات الزراعية:

قامت منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) في عام 1996 بتمويل المشروع واستمر لمدة ستة أشهر وبموجبه تم دعم الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة في وزارة الزراعة والري ببعض الأجهزة والخدمات التي ساعدت الكوادر في هذه الإدارة على تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

2-4-4 المشروعات والبرامج المقترحة للتطوير :

وتتمثل المشروعات والبرامج المقترحة للتطوير على المستوى القطري فيا يلي :

* المملكة الأردنية الهاشمية :

- مشروع بناء القدرات في مجال السياسة الزراعية وتخطيط المشاريع :

1- الجهة الممولة :

منظمة الأغذية والزراعة العالمية، وزارة الزراعة .

2- أهداف المشروع :

تحسين كفاءة وفاعلية وزارة الزراعة في تصميم وتحليل وتقييم السياسة الزراعية والمشاريع لتحقيق وإستدامة التنمية الزراعية من خلال بناء القدرات في مجال صياغة وتحليل ودراسة الآثار. ويهدف المشروع الى ما يلي :

- بناء قدرات فنية في تحليل السياسة الزراعية والغذائية والتخطيط من خلال تدريب عدد من موظفي وزارة الزراعة وأيضاً من المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي. مع مراعاة مواكبة السياسة مع الأهداف الإقتصادية الكلية، وهذا سوف يحسن من إمكانيات تحليل السياسات والإستراتيجيات.

- إعداد الأدوات والوسائل التدريبية والدراسات الميدانية لحل مشاكل محددة.
- نشر الوعى عند أصحاب القرار في وزارة الزراعة لأهمية الإستثمار في مجال بناء القدرات وتحسين نوعية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسياسة الزراعية .
- تحضير وثيقة مشروع مفصلة للمرحلة القادمة للمشروع.

3- مدة المشروع : 7 شهور .

4- ميزانية المشروع : 227.500 دولار أمريكي .

5- مكونات المشروع :

يسعى المشروع الى تنفيذ الأنشطة التالية خلال فترة 7 شهور:

- تدريب 30 شخص من العاملين في القطاع الزراعي.
- إجراء أربعة دراسات ميدانية وتقييم القطاع الزراعي في الأردن.
- عقد ندوتين متقدمتين لمتخذي القرار في وزارة الزراعة بهدف تحسين آلية اتخاذ القرار في وزارة الزراعة.
- إعداد وثيقة لبناء القدرات مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات المحلية والعالمية.

ويركز المشروع على بناء القدرات المحلية عن طريق التدريب المكثف ويتوقع أن يصبح الفريق العامل في هذا المشروع قادراً على إكتساب الخبرة ونقلها الى الآخرين خصوصاً في مجالات تحليل السياسات وتخطيط المشروعات.

6- النتائج المتوقعة للمشروع :

ويتمثل أثر هذا المشروع في تحسين وتطوير آداء الأجهزة الوطنية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية فيما يلي :

- رفع كفاءة الموظفين من خلال تدريبهم في مجالات متعددة منها إستخدامات الحاسب الآلي وتعليم اللغة الإنجليزية ودورات تدريبية وورشات عمل.
- تجهيز وتزويد الإدارة بالمعدات والأجهزة اللازمة مثل أجهزة الحاسب الآلي والانترنيت.
- إجراء الدراسات وتقييم الأثر البيئي.

- الاستعانة ببعض الخبراء بشكل دوري.
- تدريب أثناء الوظيفة لرفع كفاءة وقدرات العاملين في مجال السياسات الزراعية.

*** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :**

- مشروع تدعيم العلاقات بين هياكل البحوث ومؤسسات التعليم العالي :

من المشروعات أو البرامج المقترحة للتطوير ، مشروع تدعيم العلاقات بين هياكل البحث ومؤسسات التكوين العالي، حيث أن تثمين نتائج البحث يمثل هدفاً حاسماً بالنسبة للسنوات المقبلة، ولهذا الغرض فإن على مؤسسات البحث بالتعاون مع المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي والمعاهد التقنية التي تمثل الإمتدادات المباشرة للبحث في عملية إكتشاف ونشر المبتكرات ومع مشاركة أصحاب المهنة تحديد ووضع الآليات الضرورية لنقل التكنولوجيات للجهات المنتجة. وهكذا يتم تعزيز الجهود في إتجاه المؤسسات الإقتصادية بواسطة الشراكة. وإنه لمن المهم التوضيح بأن نشاطات البحث ستكرس على المدى القصير والمتوسط لدراسة المشاكل الزراعية البيئية ، مما يمكن من تحديد خصوصيات كل منطقة كما جاء في برنامج التنمية الفلاحية متوسطة المدى..

إن إحدى الإشكاليات الرئيسية التي يتعين على القطاع الفلاحي أن يواجهها لتنسيق برنامج التنمية الفلاحية متوسطة المدى تبقى مرتبطة بتنفيذ إستراتيجية قادرة على نشر وإعتماد المعرفة والخبرة التي يقرها الفلاحون. وفي هذا المجال فأن إعادة تنظيم وظيفة الإرشاد لابد أن تكون مبنية على المبادىء التالية :

- تتطلب الديناميكية الجديدة تحديد مفهوم جديد لمهنة الفلاح الذي ينبغي أن ينظر إليه على أنه مقاول يتحرك حسب المنطق الإقتصادي وتربطة علاقات خاصة بالمعرفة وبالسوق.
- تبنى إعادة التنظيم على تدخل متعدد الأبعاد ومتعدد المؤسسات يشمل أيضاً المؤسسات المالية، النظام التعاوني والمتعاملين الإقتصاديين.
- يغطى الإرشاد الفلاحي مجالات التقنيات الفلاحية كخبرات ومجالات الإعلام والتكوين الإقتصادي للفلاحين كمؤسسات صغيرة أو كبيرة (سياسة فلاحية،

إجراءات تشجيعية، تسيير مستثمرات وأسواق) وكذلك نشاطات التشجيع بواسطة تثمين الجهود ومكتسبات المزارعين .

- يجب أن يشكل المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي «المرصد» الذي تتجمع فيه كل المسائل المتعلقة بالإرشاد الفلاحي.

*** جمهورية السودان :**

أولاً : مشروع تحسين قدرات الادارة العامة للتخطيط والتعاون الدولي :

قامت وزارة الزراعة من خلال الإدارة العامة للتخطيط والتعاون الدولي بإعداد مسودة مشروع لتحسين أداء الإدارة العامة تحت إسم Institutional Capabilities غير أن هذا المشروع قد أعد ضمن المشاريع التي طلبتها منظمة الأغذية والزراعة بهدف عرضه على ممولين .

ثانياً : مشروع الدعم المؤسسي لأجهزة التخطيط الزراعي والغابات والثروة الحيوانية :

1- أهداف المشروع :

يستهدف هذا المشروع :

- توفير 10 أجهزة حاسب مع طابعات ليزر تكون مناصفة بين وزارتي الزراعة والثروة الحيوانية، وذلك لرفع كفاءة هذه الأجهزة بالنسبة للتحليل والتقويم للسياسات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.
- تقديم عون فني وذلك بتخصيص خبير في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ليتولى تنظيم عمل هذه الأجهزة وتدريب كوادرها على إستعمال البرمجيات والنماذج والأساليب الحديثة في هذا المجال .
- تأهيل مكتبين، واحد بكل وحدة ليكون ملائم لعمل أجهزة الحاسب.
- توفير عربة لكل وحدة حتى تساعد الكوادر البشرية للقيام بالزيارات الميدانية لجمع المعلومات والإحصائيات المطلوبة سنوياً لعمل هذه الوحدات.

2- **الجهات المنفذة :**

- وزارة الزراعة ووزارة الثروة الحيوانية ، وزارة المالية والإقتصاد الوطني وبنك السودان والبنوك التجارية المتخصصة ، رئاسة مجلس الوزراء والمؤسسات ذات الصلة - كوادر وزارات الزراعة بالولايات بعد إنتهاء برنامج التدريب للمخصص لهم في الأجهزة الاتحادية لتتولى هذه الكوادر فتح وحدات مقابلة بالولايات .

3- **التكلفة التقديرية :** 153000 دولار.

4- **النتائج المتوقعة للمشروع :**

من المنتظر أن يحقق هذا المشروع الفوائد التالية :

- تمكين الأجهزة من التطبيق العلمي للبرمجيات والنماذج المتاحة الآن في مجال التحليل والتقويم وهذا سوف يطور أداءها ويعينها على تنفيذ مهامها.
- توسيع دائرة المشاركة والتعاون بين رئاسة الوزارات الاتحادية ووزاراتها الولائية وبالتالي سيرفع من كفاءة وسرعة وانسياب ودقة المعلومات المطلوبة لإجراء التحليل وإعداد الدراسات.
- تمكين الأجهزة من إصدار مخطوطاتها ذات الصلة وبصورة مستمرة ومنتظمة.
- إستفادة الكوادر البشرية العاملة في هذا المجال من فرص التدريب المباشرة والممارسة العملية لهذه الكوادر .

*** جمهورية العراق :**

- مشروع دعم تحليل وتقويم السياسات الزراعية :

يتمثل هذا المشروع في استدعاء خبير من الاسكوا في مهمة استشارية للقيام بتحليل وتقويم بعض السياسات الزراعية وهي :

- السياسات المرتبطة بالاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.
- سياسات إستغلال وإستثمار الموارد الطبيعية (أرض ومياه).
- السياسات البحثية الزراعية والبرامج الإنمائية والإرشادية التدريبية.

- السياسات التسويقية والسعرية وسياسات الدعم.

*** دولة الكويت :**

- مشروع تأسيس مكتب التحليل والتخطيط الاقتصادي :

إقترحت بعثة الفاو الوافدة الى الكويت تأسيس مكتب التحليل والتخطيط الإقتصادي،على أن يقوم المكتب بمهام التخطيط والتحليل للسياسات الزراعية.

*** جمهورية مصر العربية :**

فيما يلي المشاريع المقترحة :

أولاً : مشروع دور الدولة في ظل سياسة التحرر الإقتصادي:

1- الهدف من المشروع :

- بيان الرقابة والإشراف للدولة ومنع الإحتكار والغش .
- كيفية مواجهة المشاكل الإدارية من خلال التوجيه والتخطيط الإقتصادي.

2- مكونات المشروع :

- مكون دراسة المشاكل المتوقعة للإدارة والتوجيه والتخطيط الإقتصادي في سياسة التحرر الإقتصادي .
- مكون تقوية دور الدولة في الإشراف ومنع الغش والاحتكار من خلال مجموعة ضوابط محدودة .

3- الجهة المشاركة :

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

4- الفترة الزمنية للمشروع : سنتان .

5- الميزانية المقترحة للمشروع : 90 ألف جنيه مصري .

ثانياً : مشروع السياسة المالية والنقدية في ظل سياسة التحرر الإقتصادي :

1- أهداف المشروع:

- الإهتمام بسوق الأوراق المالية والنقدية وخفض الضرائب وتشجيع أدوات

إقتصادية لمعالجة مشكلات التنمية..

- زيادة توجيه آليات السوق المالية والنقدية لتوجيه النشاط الإقتصادي واستقراره.

2- الجهة المشاركة :

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

3- مكونات المشروع :

- زيادة فاعلية آليات السياسة المالية في توجيه النشاط الإقتصادي .
- زيادة فاعلية آليات السياسة النقدية في توجيه النشاط الإقتصادي .
- دور آليات السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي .

4- الفترة الزمنية للمشروع : 2.5 سنة .

5- الميزانية المقترحة : 80 ألف جنيه مصري .

ثالثاً : مشروع برنامج تدريبي لمعهد بحوث الإقتصاد الزراعي:

1- هدف المشروع :

- بناء طاقة تدريبية في مجال الإقتصاد الزراعي وخاصة السياسة الزراعية .

2- مكونات المشروع :

يحتوى المشروع على (10 - 12) دورة تدريبية في مجال الإقتصاد الزراعي والسياسة الزراعية.

3- الجهات المشاركة :

- منظمة الأغذية والزراعة. ، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي ، مركز البحوث الزراعية.

4- الفترة الزمنية للمشروع : 12 شهراً .

5- الميزانية المقترحة للمشروع : 175 ألف دولار .

*** المملكة المغربية :**

برنامج تحليل السياسات الزراعية في أفريقيا :

يعتبر برنامج تحليل السياسات الزراعية من بين أهم البرامج المقترحة المقررة حول التخصص في مجال تحليل السياسات الزراعية في أفريقيا. والذي ينظمه المعهد الأفريقي للتنمية الإقتصادية والتخطيط التابع لمنظمة الأمم المتحدة. مدة التدريب ثلاثة أشهر، وهو مخصص للأطر المتوسطة والعالية المكلفة بالتخطيط والسياسات الزراعية.

تشمل أهداف التدريب ما يلي :

- تحسين القدرات النظرية والتحليلية للمخططين والمسيرين في المجال الفلاحي.
- تعزيز القدرات في مجال وتسيير البرامج والسياسات الزراعية.
- الرفع من القدرات في مجال إستعمال الآليات التطبيقية والعلمية لحل مشاكل التنمية الفلاحية .
- تقوية القدرات على خلق حوارات ومفاوضات بين الزبناء والشركاء الوطنيين والدوليين .

ويتم تمويل هذا التدريب من طرف الحكومة الهولندية في إطار مشروع خاص ويستفيد من هذا التدريب على التوالي الدول الفرنكوفونية (المتحدثة بالفرنسية) والدول الانكولوفونية (المتحدثة بالإنجليزية). وفي آخر كل دورة يتم تقييم إنعكاسات التدريب من طرف خبيرين هولنديين ويتم بعد ذلك التقرير حول إمكانية متابعة التمويل.

*** الجمهورية اليمنية :**

– مشروع دعم التعديلات الهيكلية للقطاع الزراعي :

يجرى حالياً الإستفادة من بعض وفورات مشروعات دعم الإدارة في القطاع الزراعي، وكذلك الوفورات الموجودة لدى منظمة الأغذية والزراعة منذ عام 1980 والتي قدرت بحوالي 250 ألف دولار ، في إقامة مشروع صغير لدعم التعديلات الهيكلية للقطاع الزراعي والذي يتوقع البدء فيه قريباً. وهناك مشروع مقترح لدعم السياسات الزراعية سوف يتم تمويله من السوق الأوروبية ولم يتم البت فيه حتى الآن ، وتسعى الوزارة للحصول على المساعدة من مشروع التعديلات الهيكلية المركزي لمجابهة الأعمال المستقبلية لإعادة هيكلية القطاع الزراعي .

الباب الخامس

مجالات ومتطلبات التنسيق والتعاون العربي لدعم قدرات أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية

الباب الخامس

مجالات ومتطلبات التنسيق والتعاون العربي لدعم قدرات أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية

5-1 مجالات التنسيق والتعاون:

في ضوء المستجدات الاقليمية والدولية وقيام التكتلات الاقتصادية العالمية .وما يجرى على الساحتين العربية والاقليمية ، من تحولات هامة في طبيعة ونمط السياسات العامة ، والقطاعية ، وبالاخص السياسات الزراعية للدول والتي أصبحت معها هذه الدول ملزمة بمراعاة العوامل الخارجية في وضع وتنفيذ سياسات التنمية ، حيث تعاظم أثر هذه العوامل على مجريات السياسات الكلية والزراعية ، في إطار تحرير التجارة وزيادة الاعتماد المتبادل مع العالم الخارجي وسيادة اقتصاد السوق الحر مع ما تحقق من تقدم هائل في تقانات ونظم الاتصال والمعلومات .

تبرز أهمية الدور الذي تقوم به السياسات الزراعية الوطنية وأهدافها في تحقيق الكفاءة والكفاية الاقتصادية ومتابعة وتقويم هذه السياسات لتصحيح أي إختلالات ، وأهمية دور الاجهزة الوطنية المتخصصة في هذا المجال .

ويستنتج من الدراسات القطرية أن اعمال التحليل والمتابعة والتقويم في الدول العربية تتم غالباً على المستوى العام للدولة من قبل الجهاز أو الهيئة المعنية بالتخطيط المركزي ، وبأساليب وادوات تتناسب مع طبيعة السياسات التى تقوم فيها الدولة بالدور الأساسي للتطبيق والتنفيذ . وفي معظم الدول العربية وبرغم التحولات الهامة في السياسات الاقتصادية والهياكل المؤسسية . فلم تزل مهام تحليل ومتابعة وتقويم السياسات الزراعية وكغيرها من السياسات القطاعية تناط بالاجهزة المركزية التقليدية ، وبأساليب غير متطورة، وبشكل روتيني لايتناسب مع ماحدث من التطورات والتحولات ، وبإمكانيات مادية محدودة وبواسطة كوادر بشرية تفتقر الى الكثير من التأهيل وترقية المهارات واكتساب المعارف الجديدة والمتطورة في هذا المجال . كما توضح الدراسات القطرية أن الأجهزة

الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية تعاني من القصور الذي يصل أحياناً إلى حد غياب الوحدات المتخصصة في هذا المجال في بعض الدول ، أو التداخل بين الأجهزة الادارية والفنية في مختلف مجالات العمل التنموي الزراعي وبين الأجهزة المتخصصة في أعمال التحليل والمتابعة والتقويم للسياسات الزراعية في معظم الدول ان لم يكن جميعها ، أو الازدواجية وتعدد الجهات التي تمارس شكلاً أو آخر من أشكال التحليل أو المتابعة لبعض المشروعات أو الأنشطة ، سواء فيما بين الوزارات والمجالس الفرعية أو في داخل ادارات وأقسام الوزارة المعنية نفسها .

واستناداً إلى ما أوضحته الدراسة من المشاكل والمعوقات وأوجه القصور التي تعاني منها أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية ، وأن هناك حاجة ماسة وحيوية لوجود هذه الاجهزة الوطنية المتخصصة والمتطوره في الأقطار العربية ، وضرورة دعم قدراتها ، لذا كان ضرورياً العمل في إتجاه الاصلاح والتطوير ، ومع الواقع الراهن للوطن العربي تبرز أهمية العمل العربي المشترك في التنسيق والتعاون بين أقطار الوطن العربي في هذا المجال خاصة بعد أن تبين أن القدرات الذاتية لأى قطر عربي أياً كان قد يعجز بمفرده عن انشاء هذه الاجهزة المتخصصة بالشكل الشمولي المطلوب لما يحتاجه هذا من توفير الموارد المالية الطائلة والامكانات الفنية من المعدات والأجهزة الحديثة والبرمجيات والبرامج المتخصصة وشبكات اتصال ونظم معلومات ومن الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة .

وقد أكدت الدول التي شملتها هذه الدراسة على أهمية هذا التنسيق ، كما حددت عدة مجالات هامة تتوفر من خلالها امكانية التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية لدعم قدرات الاجهزة الوطنية المتخصصه في مجال تحليل السياسات الزراعية وتتمثل هذه المجالات في الآتي :

5-1-1 إنشاء مركز عربي متخصص في مجال التدريب على تحليل وتقويم السياسات الزراعية:

إقترحت كافة الأقطار العربية موضوع الدراسة تعزيز وتدعيم التعاون بين الأقطار العربية في مجالات التدريب في تحليل وتقويم السياسات الزراعية لتلافي أوجه القصور الناشئة عن نقص الإمكانيات في بعض الدول العربية ، في حين تتوفر تلك الإمكانيات بما

يفيض عن إحتياجات بعض الأقطار الأخرى وخاصة في إستخدامات الحاسب الآلي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المركز يعتبر بمثابة وحدة تدريب ومعلومات متخصصة في مجال السياسات الزراعية والأساليب الزراعية والأساليب الحديثة والمتطورة في مجال تحليل وتقويم السياسات الإقتصادية الكلية والزراعية ومتابعة أثر تطبيق هذه السياسات على المستويين الكلي والجزئي (المزرعة)، والتي تتمثل في النماذج الإقتصادية والأساليب الكمية والنوعية.

5-1-2 إقامة شبكة معلوماتية تربط بين الدول العربية في مجال السياسات الزراعية :

أكدت معظم الدول على ضرورة إقامة شبكة معلومات تربط بين الدول العربية في مجال السياسات الزراعية وتسهم في تبادل الخبرات والمعلومات والبيانات الإحصائية بين الدول العربية والمنظمات العربية والعالمية وذلك بهدف تطوير وحدات تحليل وتقويم السياسات الزراعية على مستوى كافة الأقطار العربية .

5-1-3 عقد اللقاءات والمؤتمرات القومية وتبادل الزيارات للخبراء العرب في مجال السياسات الزراعية:

أجمعت آراء الأقطار العربية على أهمية التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية والمنظمات العربية والعالمية ، ولإيجاد آلية لتطوير وتبادل المعلومات من خلال عقد اللقاءات والزيارات العلمية وإقامة الندوات والمؤتمرات المتخصصة القومية والقطرية للخبراء العرب بما يضمن تطوير عملية تحليل وتقويم السياسات الزراعية. كما أن تبادل زيارات الخبرات العربية وتبادل التجارب سيساعد على نقل التجارب الرائدة في هذا المجال، بالإضافة إلى تهيئة المناخ لتحليل وتقويم السياسات الزراعية عبر الإنترنيت، مما يساعد على تبادل وإنسياب المعلومات بشفافية ، كذلك الإستفسار والمساعدة في تذليل أي صعوبات قد يواجهها العاملون في تحليل وتقويم السياسات الزراعية.

5-1-4 الدعم الفني وحصر الكفاءات العربية :

لقد تبين مما تقدم أن العديد من الأقطار العربية تواجه محددات ومشكلات فنية تتمثل في نقص المعدات وبدائية البرامج والأساليب التحليلية المستخدمة وذلك نتيجة لعدم كفاءة

الأجهزة الفنية المتاحة، في حين تتوافر الأساليب والبرمجيات المتطورة والخبرات الفنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في بعض الأقطار الأخرى.

وعلى ذلك فإن التعاون في مجال الدعم الفني وتبادل الخبرات يعد ضرورة تفرضها معطيات الثورة العلمية والعولمة. ويتطلب ذلك حصر الكفاءات العربية وتنميتها وإمكانية الإستفادة بها في مجال التدريب وتنمية الكوادر البشرية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

5-1-5 التنسيق في مجالات السياسات الزراعية العربية :

في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية فإنه ينبغي العمل على تشجيع قيام بعثات خارجية للعاملين في السياسات بالمؤسسات المختلفة للتدريب في مجالات السياسات الزراعية لمواكبة المستجدات الدولية في هذا المجال. كما يتعين توفير المعلومات والنشرات والدراسات الخاصة بالتكنولوجيا الجديدة في مجال تحليل السياسات والتي تصدرها الهيئات والمنظمات الدولية المختلفة والمحللون في الأقطار العربية. ويتطلب ذلك ضرورة التنسيق بين برامج تحليل وتقويم السياسات بالدول العربية، خلق برامج إعلامية في الأقطار العربية تحت إشراف منظمة دولية تهدف الى تنشيط وتسويق خدمات التدريب في السياسات على مستوى القطاعين الخاص والعام، ورفع مستوى التعاون بين الأقطار العربية والمنظمات العربية والعالمية لإيجاد آلية لتطوير وتبادل المعلومات من خلال الزيارات العلمية وإقامة الندوات المتخصصة القومية والقطرية مع إعطاء أولوية قصوى لمجال دعم وتطوير وحدات تحليل وتقويم السياسات الزراعية على المستوى القطري وذلك بإعتماد مخصصات مالية ضمن الإعتمادات القطرية التي يجيزها المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية سنوياً .

5-1-6 توحيد المصطلحات والبيانات فيما يتعلق بالسياسات الزراعية:

مما لاشك فيه أن التنسيق والتعاون في مجال توحيد المصطلحات والمعلومات المطلوبة للسياسات الزراعية والإقتصادية العربية يعد من المتطلبات الأساسية، إذ يكفل إيجاد الأطر العالمية لسياسة زراعية شاملة للوطن العربي تأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والتجارية العالمية .

في ضوء ما سبق وفي اتجاه الإصلاح والتطوير كان هناك ضرورة لتدعيم الجهود القطرية على مستوى الوطن العربي بمشروع قومي لتقديم الاسناد الفني ويتكامل مع الجهود القطرية في دعم قدرات أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية الوطنية وإحداث التنسيق والتكامل اللازمين في السياسات الزراعية الوطنية العربية ، وسوف يقدم مقترح مشروع الشبكة العربية لدعم اجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية الدعم الفني المطلوب والذي تغطي مكوناته وأنشطته مجالات التنسيق والتعاون التي اكدت عليها الدراسات القطرية .

2-5 مشروع مقترح لانشاء الشبكة العربية لدعم اجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية :

1-2-5 مبررات قيام الشبكة :

أوضحت الدراسة الحالية أن أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية بصفة عامة تعاني من العديد من أوجه القصور والضعف. وقد إستعرضت الدراسة في الجزء الرابع ، منها المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه الأجهزة على المستوى القطري، وهي تتنوع بين معوقات بشرية ومؤسسية تنظيمية فنية ومعلوماتية ومالية. ومع التسليم بتفاوت حدة هذه المشكلات والمعوقات بين قطر وآخر، إلا أن السمة العامة لهذه الأجهزة أنها ليست على المستوى الذي يتواكب مع المتغيرات والمستجدات التي طرأت على الساحة الإقتصادية عربياً أو عالمياً .

ومن المسلم به أنه في ظل اقتصاد السوق الحر، يتزايد الدور الملقى على عبء السياسات الزراعية في تحقيق معدلات أداء مرتفعة وذلك بما تستخدمه هذه السياسات من آليات وأدوات لضبط أداة السوق. بالإضافة الى ذلك أن متابعة وتقويم السياسات يظل أمراً في غاية الأهمية بغية التأكد من التنفيذ الصحيح للسياسات وتحديد الإجراءات التي ينبغى اتخاذها من قبل الحكومات والجهات المسؤولة عن التنفيذ لتصحيح ما قد يطرأ على الساحة من اختلالات في التنفيذ، والتأكد من سلامة اتجاه السياسات الى تحقيق الأهداف المنوطة بها والمحددة سلفاً .

وليس هناك أدنى مبالغة في القول بأن من الأسباب الهامة في فشل السياسات الزراعية في بعض الأقطار العربية وعجزها عن تحقيق بعض أهدافها إنما يعزى إلى

ضعف المتابعة والتقويم وقصور أجهزتها إن وجدت عن تحديد الاجراءات والسياسات التصحيحية للسياسات الزراعية التي يجرى تنفيذها ووضع هذه الإجراءات التصحيحية موضع التنفيذ.

كما أن اعتماد كل قطر من الأقطار العربية على قدراته الذاتية فيما يتعلق بإقامة أجهزة لتحليل وتقويم السياسات الزراعية، أمر يواجهه الكثير من المصاعب، وحتى بفرض توافر التمويل اللازم لإقامة البنية الفيزيقية، تبقى البنية المؤسسية والبشرية في حاجة الى تضافر الجهود في إطار كيان كبير مثل الشبكة العربية المقترحة لأجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية .

5-2-2 أهداف الشبكة :

يحقق مشروع إنشاء الشبكة العربية لأجهزة السياسات الزراعية عدداً من الأهداف على المستويين القطري والقومي العربي.

والهدف الرئيسي للمشروع على المستوى القطري يتمثل في أن الشبكة سوف تعمل على ارتفاع الأداء في أجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية القطرية عن طريق:

- تقديم الدعم الفني للأجهزة القطرية، وتدعيم جوانب الضعف فيما يتعلق بوضع وتصميم وتنفيذ السياسات الزراعية العربية فضلاً عن متابعة وتقويم هذه السياسات.

أما على المستوى القومي العربي ،فيتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في أن الشبكة تعتبر أحد اللبنات الأساسية للعمل العربي المشترك في مجال التكامل الزراعي، ومن خلالها تتحقق الأهداف الفرعية التالية :

- رفع كفاءة إتخاذ القرار فيما يتعلق بالسياسات الزراعية العربية الأمر الذي يساعد على تحقيق الأهداف المنوطة بالقطاعات الزراعية العربية، ورفع معدلات الآداء بوجه عام.
- تعزيز تبادل الخبرات في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية.
- إحداث التنسيق والتكامل في السياسات الزراعية العربية بما يوفر البيئة الملائمة

لتنفيذ صيغ الإندماج الإقتصادي مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وغيرها.

3-2-5 مهام وأنشطة الشبكة :

لكي تحقق الشبكة أهدافها، ينبغى أن يناط بها عدد من المهام والأنشطة في مجال تحليل وتقويم السياسات، تشمل الآتي :

- تأهيل الكوادر البشرية اللازمة للعمل بكفاءة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية، وذلك لسد العجز في الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة للعمل في هذا المجال . ويدخل في هذا الاطار ويرتبط به تأهيل وتطوير المراكز التدريبية القادرة على تنفيذ البرامج التدريبية على المستوى القطري، وتزويد هذه المراكز بالأجهزة والمعدات والبرمجيات الحديثة، وربط هذه المراكز بالمراكز والمؤسسات الدولية للإستفادة من الخبرات الدولية في مجال تحليل وتقويم السياسات.
- وضع الأسس اللازمة لتعزيز تبادل الخبرات والتجارب والشفافية وانسياب المعلومات وتبادلها على النحو الذي يخدم أغراض تنسيق السياسات الزراعية وضمان تكاملها على المحاور المختلفة.
- اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية في مجال إستخدام التقانات الجديدة والمتطورة فيما يتعلق بتحليل وتقويم السياسات الزراعية. ويشمل ذلك تطوير الأجهزة والمعدات والبرمجيات ونظم المعلومات والاتصالات على المستوى العربي.
- تطوير قواعد المعلومات بحيث تشمل كافة الجوانب الزراعية، والجوانب الأخرى المتصلة بالزراعة، ورفع مستوى التنسيق والتكامل بين الأجهزة العاملة في مجال المعلومات الزراعية على المستوى العربي.
- العمل على تحديث النماذج الاحصائية والتحليلية الزراعية وتوحيدها على المستوى العربي بما يتناسب والأساليب الحديثة لجمع وتبويب وتحليل وتقويم السياسات الزراعية .

5-2-4 المكونات الفنية لأنشطة الشبكة :

5-2-4-1 المكون التدريبي :

ويتركز هذا المكون في تنفيذ دورات تدريبية لكافة العاملين في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية. ويمكن تقدير إحتياجات التدريب في إطار تحليل السياسات تحت ثلاثة أنواع من المهارات وهي مهارات مهنية، مهارات تخطيطية ومهارات ادارية. كما يتعين ضرورة توفر الإمكانات اللازمة لمتابعة المتدربين بعد العودة للعمل، الإختيار الصحيح للمتدربين وإيجاد التمويل المناسب لإنجاح برامج التدريب وتوسيع مراكز التدريب وتدعيمها بالإمكانيات السمعية والبصرية والحاسبات الآلية وبرامج التدريب المناسبة.

5-2-4-2 مكون الدعم المعلوماتي العربي والدولي :

مما لاشك فيه أن توفير قاعدة بيانات ومعلومات عربية يعد ضرورة هامة لتحقيق التنسيق والتكامل بين الأجهزة العامة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية على مستوى الأقطار العربية. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الإحصائية يجب أن تتسم بالدقة والموضوعية وعدم التضارب والإزدواجية مع ضمان سهولة تدفقها الحر وفقاً لإحتياجات الأجهزة القطرية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية والمنظمات العربية والعالمية. هذا إلى جانب توفير المعلومات والنشرات والدراسات الخاصة بالتكنولوجيا الجديدة في هذا المجال والتي تصدرها الهيئات والمنظمات الدولية المختلفة.

5-2-4-3 مكون الدعم الفني :

يتمثل الدعم الفني للأجهزة القطرية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات في ضرورة توفير الإمكانيات الفنية المتخصصة في هذا المجال وخاصة الحاسبات الآلية والبرمجيات الحديثة. هذا إلى جانب توفير كافة المعدات الفنية اللازمة لنجاح المشروع المقترح .

5-2-4-4 مكون الدراسات والبحوث :

يشمل هذا المكون نوعين من أنشطة الدراسات والبحوث :

أ- دراسات وبحوث التطوير والتحديث :

يتناول هذا المكون إدارة البحوث العلمية المتعلقة بالأجهزة الوطنية العاملة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية على مستوى الأقطار العربية المختلفة، وذلك من حيث المشاكل القائمة وإقتراح الحلول العملية لها ودعمها فنياً ومالياً حتى تستطيع أن تطور وتحدث أساليب العمل بها. هذا إلى جانب الإستفادة بالبحوث العلمية التي تقوم بها المنظمات الدولية وإتاحة نتائجها لكافة الأجهزة القطرية .

ب- دراسات التنسيق والتكامل في السياسات الزراعية :

إلى جانب دور الشبكة العربية في دراسات وبحوث التطوير والتحديث، يتعين قيامها بالمساهمة في زيادة التنسيق والتجانس والتكامل في السياسات الزراعية العربية من خلال إجراء الدراسات أو تنفيذ مشروعات مشتركة أو تنظيم لقاءات وندوات أو حلقات عمل على مستوى الكوادر المتخصصة في هذا المجال .

5-2-5 الهيكل التنظيمي المقترح للشبكة العربية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية العربية :

في ضوء أهداف الشبكة والمهام المناطة بها ولضمان تنفيذ أنشطتها وإحداث أعلى درجات التنسيق والتكامل الأفقي والرأسي بين كل الجهات المعنية بالشبكة ، يقترح أن يكون الإطار المؤسسي والهيكل الاداري للشبكة على النحو التالي :

أولاً : المجلس الأعلى للشبكة :

ويمثل المستوى الأعلى في الهيكل التنظيمي للشبكة والهيئة التوجيهية والإشرافية والرقابية .

أ- تشكيل المجلس :

يضم المجلس الأعلى للشبكة في عضويته كلاً من :

* المدير العام للمنظمة العربية لتنمية الزراعية رئيساً للمجلس الأعلى .
* المنسق العام للشبكة مقرراً للمجلس .

* المنسقون القطريون وهم يتكونون من مدراء إدارات ، أو رؤساء أقسام ، وحدات ، دوائر السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي في الدول العربية .

* ممثل عن كل جهة من الجهات المانحه ومؤسسات التمويل الإنمائى الداعمة للشبكة.

* يجتمع المجلس بصفة دورية مرة كل عام ، ويجوز الدعوة لعقد اجتماعات إستثنائية بناءاً على طلب من إحدى الدول الأعضاء أو أمانة الادارة الفنية والتنسيقية للشبكة أو المنسق العام .

تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتسمية المنسق العام للشبكة من ضمن الخبراء العاملين بالمنظمة ، ويتولى المنسق العام المهام التالية :

* متابعة تنفيذ المهام الإدارية والفنية وفقاً لما تقرره اللجنة التوجيهية .

* متابعة الحصول على التقارير القطرية والمعلومات والبيانات التي يتطلبها عمل الشبكة من الدول العربية .

* تنسيق عمل المنسقين الوطنيين .

* تنسيق ومتابعة الاتصال بالمنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية الداعمة والممولة لانشطة الشبكة .

* متابعة الدراسات والبحوث التطبيقية الحديثة المستخدمة في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية والعمل على توفير نتائج البحوث العالمية والاقليمية المتعلقة بمجالات عمل الشبكة بالتنسيق مع امانة الادارة الفنية التنسيقية للشبكة .

* القيام بأعمال المقرر لإجتماعات المجلس الأعلى للشبكة وإعداد محاضر الإجتماعات بالتنسيق والتعاون مع امانة الادارة الفنية والتنسيقية للشبكة .

ب- إختصاصات ومهام المجلس :

* وضع الإستراتيجية العامة للشبكة كل خمسة أعوام وتحديد مجالات عملها .

* إتخاذ القرارات المتعلقة ببرامج دعم الشبكة سنوياً .

* إقرار برامج التعاون المشترك بين الشبكة والدول العربية الأعضاء .
* إقرار مجالات التعاون بين الشبكة والمنظمات العربية والدولية والشبكات المماثلة.
* تحديد مجالات التدريب للكوادر العربية .
* الموافقة على تعيين المنسق العام بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
* المساهمة في توفير التمويل اللازم لتنفيذ الخطط والبرامج المقررة للشبكة .

ويوضح الشكل رقم (5-1) الهيكل التنظيمي المقترح للشبكة العربية للتحليل وتقويم السياسات الزراعية العربية .

ثانياً : الأمانة الفنية والتنسيقية للشبكة :

تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدور الأمانه الفنية التنسيقية للشبكة ، والتي تحدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ المهام التي توكل لها لتحقيق أهداف وبرامج وأنشطة الشبكة وذلك حسب القرارات المتخذة من قبل المجلس الأعلى .

أ- الهيكل الوظيفي للأمانة الفنيةوالتنسيقية :

يترأس الأمانة منسق عام يعاونه (4) خبراء دائمون مختصون في مجال تحليل وتقويم السياسات وله أن يستعين ببعض الخبراء المختصين غير الدائمين حسب الحاجة ، كما تساعده سكرتارية فنية تتكون من سكرتيره ووحدة نسخ تتكون من (2) ناسخين احداهما باللغة العربية والثاني باللغة الانجليزية والفرنسية و (1) كادر أرشفة .

ب- مهام الأمانة الفنية والتنسيقية :

تختص الأمانة الفنية والتنسيقية للشبكة بالمهام التالية :

* إعداد جداول أعمال المجلس الأعلى للشبكة .
* إقتراح وإعداد المشروعات والبرامج والخطط المرحلية والسنوية للشبكة على المدى الزمني (5 سنوات) .
* إقتراح مشروعات الموازنات المالية المرحلية والسنوية لتنفيذ الخطط المقترحة .
* الاتصال بالمؤسسات المانحة لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ انشطة الشبكة وتنسيق

شكل رقم (5-1)

الهيكل التنظيمي للشبكة العربية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية العربية

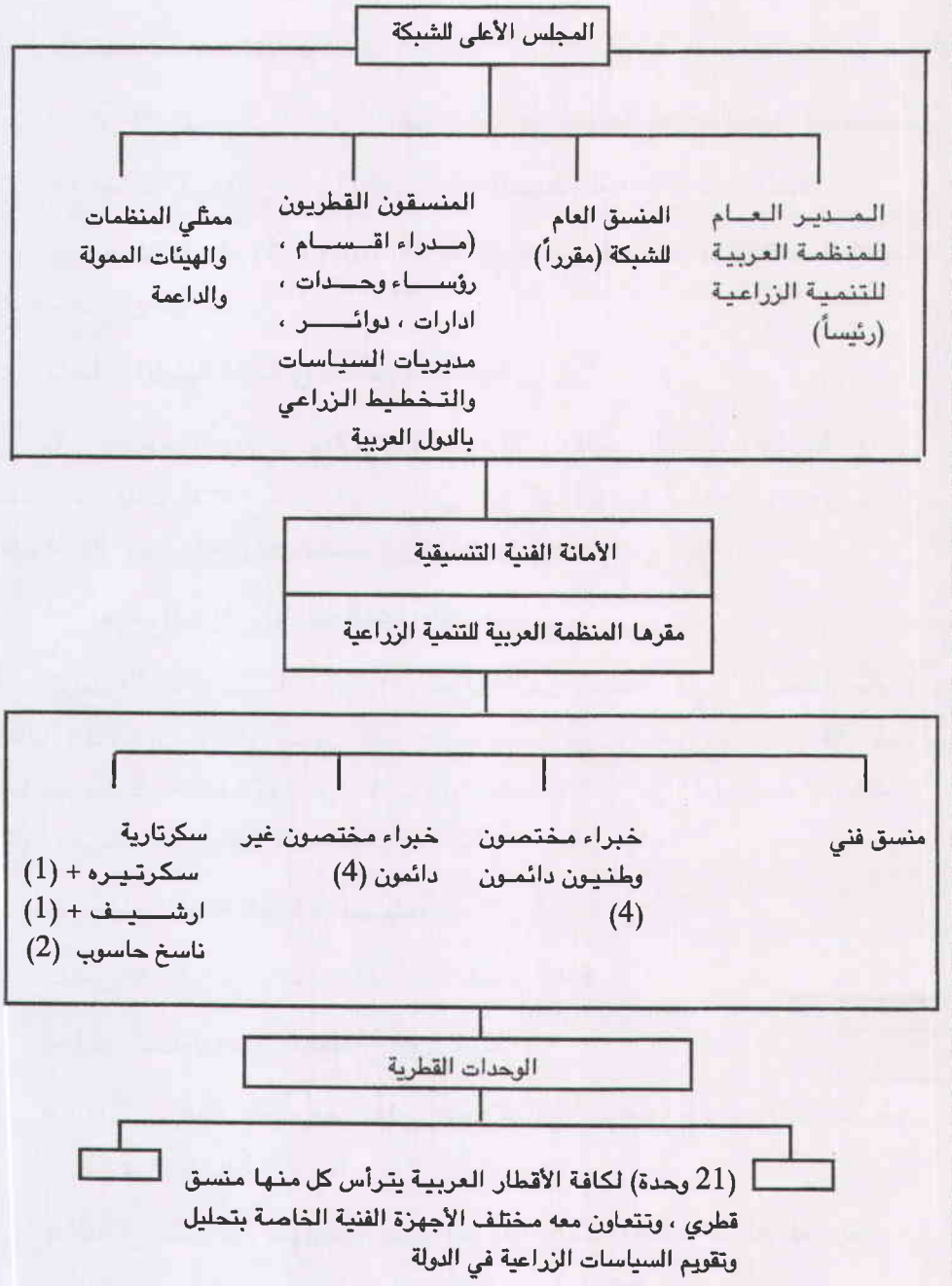

جهود الدول الأعضاء في هذا المجال .

* اعداد التقارير الفنية والمالية والنصف سنوية عن أنشطة الشبكة وأدائها لكل الجهات المعنية بما فيها الجهات الممولة لأنشطة الشبكة .
* متابعة نفيذ قرارات المجلس وتبليغها إلى الجهات المعنية .
* توفير مقر العمل للشبكة والمنسق العام وتقديم الدعم الفني والإداري والاسناد المؤسسي للشبكة وكل انشطتها المختلفة .

ثالثاً : الوحدات القطرية للشبكة :

تسمى كل دولة ممثلاً لها في الشبكة ليكون منسقاً قطرياً ، يترأس الوحدة القطرية للشبكة ، كما يمثل دولته في المجلس الأعلى للشبكة ، ويتعاون مع الأمانة الفنية التنسيقية في تنفيذ مهام الشبكة وأنشطتها على المستوى القطري ، كما تعتبر الوحدة القطرية حلقة الوصل للتعاون والتنسيق فيما بين الشبكة من جهة وبين مختلف الأجهزة والوحدات في الدولة ذات العلاقة بالسياسات الزراعية من جهة ثانية . ويدخل في إطار أعمال المنسق القطري اقتراح برامج وأنشطة الشبكة من منظور المتطلبات القطرية وتوفير المعلومات والبيانات حسب متطلبات تنفيذ أنشطة الشبكة .

ويمكن تحديد المهام للوحدات القطرية فيما يلي :

* إقتراح البرامج والأنشطة لعمل الشبكة في ضوء الظروف والمتطلبات القطرية .
* المتابعة والإشراف على الأنشطة والبرامج الوطنية التي يتم تنفيذها في إطار الشبكة بالتنسيق والتعاون مع المنسق العام للشبكة (الأمانة الفنية والتنسيقية) .
* التعاون مع المنسق العام للشبكة في إعداد التقارير المطلوبة عن الأداء الفني والمالي للشبكة .
* مساعدة الأمانة الفنية في الحصول على الدعم الفني والمالي من الدوله ومن الهيئات والمنظمات القطرية والاقليمية والدولية ذات العلاقة في نطاق دولته .
* توفير المعلومات والبيانات في الدول المعنية حسب متطلبات تنفيذ أنشطة الشبكة .

* تنسيق الجهود الفنية والتنظيمية الخاصة بالأنشطة التي تنفذها الشبكة مع المؤسسات والأجهزة الوطنية المعنية في الدولة .

6-2-5 ميزانية الشبكة :

بناءاً على التقديرات المتوقعة للأنشطة المقترحة خلال العام الواحد من المدى الزمني المقترح للشبكة (5) سنوات ، فقد تم اقتراح ميزانية سنوية تبلغ في مجملها حوالي مليون دولار أمريكي وهى عبارة عن التمويل النقدي المطلوب من الجهات المانحة ، بالإضافة إلى المساهمات العينية التي تقدمها الدول الأعضاء وكذلك مساهمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

تم اقتراح الميزانية وفق المستلزمات التالية :

- عقد الاجتماعات السنوية للمجلس الأعلى للشبكة .
- توفير مخصصات مكافآت المنسق العام والخبراء والمنسقين القطريين والموظفين... .
- ميزانية تشغيل وتسيير (تنفيذ البرامج والنفقات الجارية)
- ميزانية إنشائية (دعم الإمكانيات الفنية من أجهزة ومعدات وغيرها) وإقتراح أن تدعم الشبكة في أول سنة بالتجهيزات الفنية وفي بقية السنوات الأربعة يكون الدعم قطرياً.

وفيما يلي الميزانية المقترحة لقيام الشبكة العربية لتحليل وتقويم السياسات الزراعية :

موازنة الشبكة القومية

البنـــــــد		المبلغ بالألف دولار أمريكي
- مخصصات مكافآت المنسق العام (سنوياً)	12 ×5	60.0
- مخصصات مكافآت الخبراء الدائمين (سنوياً)	12×4×4	192.0
- مخصصات مكافآت المنسقين غير الدائمين (متوسط 4 خبير/شهر كل سنة)	12×48	192.0
- مخصصات مكافآت المنسقين القطريين (سنوياً)	12×0.5× 21	126.0
- مخصصات مكافآت الموظفين	12×0.5×4	24.0
- نفقات جارية (سنوياً)		60.0
- تجهيزات فنية لعمل انشطة الشبكة		326.0
الجملة		980.0
طواريء		20.0
الجملة الكلية للميزانية		1000.0

7-2-5 الجهات المقترحة للتمويل والدعم الفني :

يمكن أن يتم تمويل الشبكة مشاركة من عدة جهات بعضها عربي مثل صناديق التمويل العربية والبعض الآخر دولي وإقليمي يم تحديدها حسب صلتها وموافقتها على عمل الشبكة مثل وكالات التنمية الدولية والاقليمية والاتحاد الأوروبي .

أما الدعم الفني فيمكن تقديم بعضه من بعض الأقطار العربية التي يتواجد بها خبراء في تحليل وتقويم السياسات الزراعية، كما يمكن أن تسهم هذه الأقطار بتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة للأطر الوطنية . أما من الجهات الدولية فيمكن عرض المشروع على منظمة الأغذية والزراعة FAO والمفوضيات الأوروبية ، لاسيما في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية ، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، العون الفني الالماني ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، المعونة الامريكية ، الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا ، البنك الاسلامي للتنمية ، بنك التنمية الأفريقي وبنوك التنمية العربية .

8-2-5 المنافع المتحققة والنتائج المتوقعة :

يحقق مشروع الشبكة العربية لأجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية عدداً من المنافع على المستويين القطري والقومي العربي وعلى مستوى العلاقات مع باقي المجموعات الإقتصادية العالمية .

أ- المستوى القطري :

- وضع اطار موحد للمساعدة فى إعداد السياسات الزراعية القطرية .
- رفع كفاءة الأداء لأجهزة تحليل وتقويم السياسات الزراعية الأمر الذي ينعكس في معدلات أعلى في الإنجاز لهذه السياسات ومن ثم معدلات أعلى في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الزراعة.
- الاستفادة بما توفره الشبكة من معلومات وبرمجيات حديثة فضلاً عن المساعدة الفنية في مجال التحليل الكمي والنمذجة ومؤشرات المتابعة والتقويم .

ب- على المستوى القومي :

تساعد الشبكة على إحداث اكبر قدر من التنسيق بين السياسات الزراعية القطرية لاسيما في المجالات التي تتطلب مثل هذا التنسيق. وتظهر المنفعة الكبيرة لهذا التنسيق بصفة خاصة عند عقد الاتفاقيات سواء تلك المتعددة الأطراف مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أو على المستوى الثنائي. ويمكن أن يهيىء الجهد التنسيقي للشبكة مناخاً

أفضل للتفاوض بين الأطراف بشأن الأمور المعقدة مثل قواعد المنشأ وموسمية الانتاج وغيرها .

ج- على مستوى العلاقات مع الإقتصاد العالمي:

- تستطيع الشبكة المقترحة أن تقدم دعماً كبيراً لمتخذي القرار سواء على المستوى القطري أو على مستوى التكتلات العربية فيما يتعلق بالتفاوض مع منظمة التجارة العالمية WTO والاتحاد الاوروبي (مفاوضات الشركة الأوروبية) وغيرها من التكتلات الاقليمية والعالمية .
- يمكن أن توفر الشبكة اختيارات وبدائل أمام متخذي القرار في مجال السياسات الزراعية العربية فيما يتعلق بالإستجابة للمتغيرات العالمية على نحو يحقق الكثير من المنافع للإقتصادات العربية.

المراجع

المراجع

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – السياسات الزراعية في عقد التسعينات ، التقرير الشامل – الخرطوم 1994 .

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – اللقاء الدوري لمسؤولي السياسات الزراعية في الوطن العربي ، مسقط ، 1994 .

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – ورشة عمل التدريب في مجالات السياسات الزراعية وإدارة القطاعات الزراعية ، الرباط ، 1995 .

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – حلقة عمل حول التدريب في مجال السياسات الزراعية واعداد وتقويم المشروعات الزراعية ، دمشق ، 1995 .

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – اللقاء القومي لمسؤولي التدريب في مجال إدارة القطاعات الزراعية ، بيروت ، 1996 .

6 المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير السنوي لتطورات التنمية الزراعية في الوطن العربي ، الخرطوم ، 1998 .

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي لتطورات التنمية الزراعية في الوطن العربي ، الخرطوم ، 1999 .

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية – المجلد 19 – الخرطوم 1998 .

9- الدراسة القطرية للأردن ، حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، 1999 .

10- الدراسة القطرية للجزائر ، حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، 1999 ،

11- الدراسة القطرية للسودان ، حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، 1999 .

12- الدراسة القطرية لسوريا ، حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، 1999 .

13- الدراسة القطرية للعراق ، حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، 1999 .

14- الدراسة القطرية للكويت ، حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، 1999 .

15- الدراسة القطرية لمصر ، حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، 1999 .

16- الدراسة القطرية للمغرب ، حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، 1999 .

17- الدراسة القطرية لليمن ، حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية ، 1999 .

الملخص الانجليزي

Summary

Now a days in the Arab states, as across the rest of the world in both the developing and the developed countries. The agricultural sectors encounter a wide range of issues such as adjustment to the demands of rapidly modernizing, increasingly complex and progessively more interelated regional and world economy.

Therefor, the economically efficient processes of adjustment, modernization and growth in Arab agricultural sectors will be necessary to maintain a competitive edge in this increasingly, competitive world economy. Furthermore, strengthening and maintaing this competitive edge of the agricultural sectors in the Arab world means achieving increased national production and productivity, higher rural incomes and sustainable patterns of natural resources use in rural areas. This can only be attained and sustained in the context of sound and will conceived agricultural policies and procedures.

The study main objective is to focus on the present

situation of the Arab national institutions which are invo
and responsible of setting-up the various agricultural polic
analize and evaluation of these policies in terms of adequac
and efficiency. Secondly, the study attempts to identify the
problems and constraints which face the work of those
institutions, thirdly to determine the technical and financial
support needed to strengthening (building) capacities of the
concerned institutions at the national levels, and last to support
the cooperation and coordination among Arab states through
the establishment of the Arab network for analysis and
evaluation of agricultural policies.

The study is presented in five chapters, the first chapter
presents the broad lines of agricultural plans and policies have
been implemented in the Arab countries, with references to the
overall framwork of the economic policies. The study, also
indicated that the era of the 80th and 90th have witnessed a
broad changes and modification in economic structure in most
arab states. Chapter two describes the present situation of the
institutions involved in analysis and evaluation of agricultural
policies in terms of organizational, structure and manpower, as
well as the technical support i.e., equipments and facilities,
computers, software ... etc.

Chapter three of the study evaluated to what extend are the adequacy and efficiency of the institutions deal with agriculture policy analysis, the indicators used included adequacy of financial support and man-power, modernization of systems, programmes and methods used level of effectiveness, horizontal and vertical relationships, and access to information. Chapter four has pointed out area of weaknesses, problems and constraints which can be determind in shortage of qualified personnel and inadequate budget as well as shortage of the technical facilities i.e. software, computer, equipments.

However, as has been pointed out the main shortage and constraints can be grouped in the following :

- Organizational and institutinal incapabilities, overlaping of responsibilities.
- Technical and information systems constraints i.e. application of traditional methods and techniques.
- Financial and legislative constraints.

Chapter four also discusses the principles and approachs to increas capabilities of the national institutions as well as the professionals involved in the process of analysis and evaluation of agricultural and economic policies. It explores

areas and requirement of cooperation and coordination among Arab countries, the study particuarly focused on areas like training, the establishment of the Arab training center for agriculture policy, and supported rehabilitation and strengthening of the existing national training centers and the development of the Arab network for agricultural policies. The study also pointed out the importance of harmonization of Arab agriculture policies, exchange experience among Arab experts and professionals in policy analysis through seminars, conferences and sysmposia.

Chapter five of the study presents the proposal of the Arab network for analysis and evaluation of agricultural policies.

The proposal of the net-work project consist of :

- The Net-work justification of establishment.
- The Net-work Duties and activities.
- The Net-work Technical components.
- The Net-work organizatinal structure
- The Net-work interrelated regional and international link.
- The Net-work administration.
- The Net-work budget.

- The Net-work financing and technical support .
- The Net-work Expected outputs at the national, regional and international levels.

الملخص الفرنسي

Résumé de l'étude régionale sur le développement des capacités dans le domaine d'analyse et évaluation des politiques agricoles dans le Monde Arabe

L'étude vise la connaissance des situations actuelles des organismes nationaux arabes, intervenant dans le domaine de l'analyse et de l'évaluation des politiques agricoles arabes et, d'apprécier leur efficacité et leur suffisance, en plus de l'identification des problèmes et des contraintes qui s'opposent au développement de ces organismes.

De même que l'étude vise la détermination des besoins des pays arabes en matière d'assistance technique et financière pour le renforcement des capacités des ressources humaines spécialisées, en plus de la dynamisation de la coopération et de la coordination arabe ainsi que la définition des bases pour la création d'un réseau arabe des organismes d'analyse et d'évaluation des politiques agricoles.

L'étude est composée de cinq parties, **la première partie** présente les caractéristiques générales des politiques et plans agricoles dans le monde arabe, en se concentrant sur le cadre général et les caractéristiques communes des politiques économiques et agricoles. De même qu'y sont présentées les étapes d'élaboration des politiques agricoles arabes, ainsi que les problèmes et difficultés rencontrés dans ce domaine au niveau de chaque pays.

L'étude explique que les décennies 80 et 90 ont connu de grandes reformes économiques et politiques d'ajustement structurel (PAS), eu égard aux orientations du commerce international et de l'économie de marché visant le désengagement de l'état dans nombreux domaines d'activités productives et de distribution.

Ainsi, selon la nature et l'importance des programmes de réformes économiques appliquées, les pays arabes ont été regroupés en trois catégories :

- Premier groupe de pays arabes qui s'appuient encore sur le secteur public en procédant à sa modernisation et

l'amélioration de sa gestion administrative et financière. C'est le cas de la Syrie et l'Irak,

- Deuxième groupe de pays arabes ayant appliqué de profonds programmes de réformes économiques et d'ajustement structurel, il s'agit de la Jordanie, le Soudan, l'Egypte et le Maroc,
- Troisième groupe de pays arabes qui privilégient les mécanismes de marché, la libéralisation des activités économiques et qui ont adopté des politiques d'appui au développement des secteurs économiques, c'est le cas par exemple du Koweït.

La deuxième partie de l'étude, présente les situations actuelles au niveau de chaque pays relatives aux ressources humaines, aux cadres organisationnels et aux relations institutionnelles ainsi que leurs missions, fonctions et attributions.

De même qu'y sont présentés les équipements, les moyens techniques disponibles, notamment les équipements informatiques, ainsi que les moyens financiers dont disposent ces organismes objet de l'étude. En plus, cette partie visant l'appréciation du niveau de suffisance de ces moyens, présente la situation au niveau du domaine des informations et des données, leurs sources et les moyens utilisés pour la collecte des données ainsi que leur niveau de précision.

Par ailleurs, cette partie étudie les méthodologies, les méthodes, les modes et les programmes informatiques utilisés pour l'analyse, l'évaluation des répercussions des politiques objet de l'étude globale. Elle montre que les liens de coordination et de complémentarité entre les différents organismes spécialisés, ainsi que lesdites répercussions sont variables d'un pays à l'autre.

La troisième partie traite du niveau de suffisance et d'efficacité de ces organismes, notamment au niveau des moyens matériels, financiers et des ressources humaines. Elle montre que, la plus part des pays arabes, affrontent des difficultés différenciées au niveau d'allocation des ressources financières et de disponibilité des cadres spécialisés suffisants et performants.

De même que cette partie a évalué le niveau d'évolution et de développement des unités, des systèmes, des équipements et des méthodes de travail et d'analyse. Aussi il est apparu que certains pays comme la Jordanie, la Syrie, l'Egypte et le Maroc ont connu une évolution et modernisation relativement appréciables.

Par contre, d'autre pays, tel le Koweït, connaissent des carences au niveau des équipements modernes spécifiques au domaine de l'étude.

En ce qui concerne l'efficacité et la performance des organismes nationaux chargés d'élaborer, d'évaluer et d'ajuster les politiques, des efforts importants ont été déployés par les pays, et concernent la recherche scientifique, les études économiques, les informations et données. Cependant, ces pays affrontent des difficultés à tous les niveaux d'élaboration et d'analyse et d'évaluation des politiques agricoles.

La quatrième partie de l'étude a passé en revue les problèmes et les contraintes qui s'opposent au développement des organismes concernés, et concernent notamment les aspects institutionnels et organisationnels : Cas de la Jordanie, la Syrie, l'Egypte le Maroc et l'Algérie. Ces carences à ce niveau sont relatives à la multiplication et le manque de coordination entre les organismes en relation avec le secteur agricole, le double emploi, la contradiction dans la prise de décision et des politiques et la mauvaise répartition des rôles entre les parties concernées.

De même que ces contraintes sont d'ordre technique et informationnel et résident dans le manque de précision des données disponibles et la non adoption des technologies modernes d'information et de données ainsi que la mauvaise utilisation de celles-ci lorsqu'elles existent.

Les contraintes d'ordre législatif se manifestent par l'absence de lois et règlement pour la mise en œuvre des politiques agricoles ainsi que les effets juridiques de la réduction du rôle de l'état en matière de planification et de politiques agricoles dans la plus part des pays arabes.

Les contraintes d'ordre financier se manifestent essentiellement par l'insuffisance des moyens financiers alloués aux organismes concernés.

De même que cette partie, présente des projets et programmes nationaux en cours, au niveau des pays arabes, visant le développement des organismes chargés de l'analyse et de l'évaluation des politiques agricoles, et ce à travers, notamment, l'amélioration des objectifs visés, des activités, des moyens financiers. Cela en plus de l'étude de l'état d'avancement de l'exécution des projets pour les pays de Jordanie, Algérie, Soudan, Syrie, Egypte, Koweït, Irak, Maroc et le Yémen.

La cinquième partie est réservée aux domaines et besoins de coordination et coopération arabe pour le renforcement des capacités des organismes chargés de l'analyse et l'évaluation des politiques agricoles et concernent notamment :

- la mise en place d'un réseau inter-arabe d'information et de données spécialisées pour assurer une meilleure coordination entre les pays, entre les experts arabes au niveau régional et l'échange d'avis entre eux.

Pour ce qui est des besoins de coordination et de coopération, ils concernent particulièrement les aspects de ressources financières, le renforcement des capacités de formation au niveau national et, de perfectionnement des cadres et de l'expertise arabe.

Enfin cette partie a particulièrement détaillé le projet proposé pour la mise en place d'un réseau arabe des organismes d'analyse et d'évaluation des politiques agricole.

Après avoir présenté les justifications, les attributions et les activités projetées ainsi que le cadre structurel et organisationnel dudit réseau, cette partie présente les composantes du projet comme suit :

- formation et organisation de sessions de perfectionnement,

- Assistance technique pour le développement et la coordination de l'action des organismes d'analyse et évaluation des politiques agricoles arabes,
- Etudes de coordination et de coopération,
- Renforcement du secteur d'informations et des données ainsi que le développement des bases de données spécialisées.

De même que le projet présente les relations que le réseau devra mettre en place au niveau national, régional et international, en plus du cadre fonctionnel, le budget estimé, les parties potentielles pour le financement du projet ainsi que les résultats attendus de sa mise en œuvre notamment :

- l'amélioration de la performance des organismes concernés au niveau national,
- l'amélioration de l'action de coordination et coopération au niveau régional en matière d'accords bilatéraux dans le cadre par exemple de la zone arabe de libre échange.

En outre, sur le plan des relations économiques internationales, le réseau proposé peut fournir une grande assistance aux décideurs du niveau national et du niveau des regroupements arabes, et ce pour ce qui est des négociations avec l'organisation mondiale du commerce (OMC) ou dans le cadre du partenariat avec l'Europe et autres.

En plus, dans l'intérêt économique des pays arabes, le réseau proposé, fournira à ces décideurs les choix et solutions d'échange pertinents dans le domaine des politiques agricoles arabes, en tenant compte des changements qui se produisent au niveau international ainsi que des effets de la mondialisation et du nouvel ordre mondial.

فريق الدراسة

فريق الدراسة

خبراء من خارج المنظمة :

- أ. د. جمال محمد صيام — عضواً
  أستاذ الاقتصاد الزراعي ومدير مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية ، كلية الزراعة جامعة القاهرة
- أ. د. عادل مصطفى — عضواً
  أستاذ الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة جامعة الأزهر ، ومستشار وحدة المراقبة والتحقق والتقييم بمشروع اصلاح السياسات الزراعية ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي .

خبراء من داخل المنظمة :

- الدكتور وحيد على مجاهد — رئيس الفريق
  مدير إدارة الدراسات والبحوث
- الدكتور حسن شاكر حسن — عضواً
  إدارة الدراسات والبحوث
- الدكتور فتحي سيد أحمد — عضواً
  إدارة الدراسات والبحوث
- الدكتور الحاج عطيه الحبيب — عضواً
  إدارة الدراسات والبحوث
- السيده منى عبد الرحمن — مساعد خبير
  إدارة الدراسات والبحوث
- السيد حسن عبد العظيم — مساعد خبير
  إدارة الدراسات والبحوث